

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فإن الاعتقاد شأنه كبير، فأصوله التي بُعث بها الأنبياء عليهم السلام لها المرتبة الأولى في الدِّين، وعظيم المثوبة من رب العالمين، وما سواه من أمور الدِّين لا يُقبل إلا إذا صدر عن اعتقاد صحيح.

ولذا عُني به أهل السنة والجماعة وأئمتهم عناية كبرى، وكتب فيه المؤلفون منهم ومن غيرهم تقريراً واستدلالاً لِمَا هم عليه، ونقداً وردًّا على المخالفين، ولكلٍّ طريقه ومنهجه في التقرير والرد.

ولأهل السنة والجماعة طريق واضح المعالم في هذا وهذا، أساسه الاعتصام بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ والاقتداء به فيما دعا إليه، وترسُّمُ منهجه في الدعوة إليه.

وقد ظهر ذلك جليّاً في مؤلفات شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رحمه الله - وهو أحد أعلامهم - ومنها هذا الكتاب «شَرحُ الأَصْبَهانيَّةِ»، كما سيتبين - بإذن الله تعالى - في المباحث الآتية.

والأصبهانية عقيدة مختصرة جداً، تقع في سطور قليلة، ألَّفها أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عباد العجلي الأصبهاني الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد طُلب من ابن تيمية أن يشرحها، فشرحها[١].

وأشار ابن تيمية في عدد من كتبه إلى أنه كتب هذه الكتب إجابة لطلب بعض السائلين، بل إلحاح منهم في بعض الأحيان[٢].

وفي شرح شيخ الإسلام ابن تيمية للأصبهانية استصحب أصلين:

الأول: التعظيم لكتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله ﷺ، والصدور عنهما، والرد إليهما في مسائل النزاع.

الثاني: معرفة حقائق مقالات الناس والأسباب التي دعتهم إليها.

ونبَّه إلى أن هذا يحصِّل هدفين لمتَّبعي الرسول ﷺ، هما العلم بالحق والعدل مع الخلق، بل الرحمة لهم، وعذرُ من عذره الله ورسوله؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء شرحه: «**فإن من عرف حقائق أقوال الناس وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال حصل له العلم والرحمة، فَعَلِم الحقَّ ورحم الخلق، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وهذه خاصة أهل السنة المتبعين للرسول ﷺ**»[٣].

ومن هذا المنطلق بدأ الشيخ شرحه بالتنويه بما في عقيدة الأصبهاني

---

[١] ذكر ذلك ابن تيمية في بعض كتبه، انظر: فيما سيأتي ص(٧٩)، كما أنه كُتب مقدمة لهذا الشرح، ذكر فيها الكاتب سبب تأليف شيخ الإسلام هذا الشرح ومكانه وزمانه.

[٢] انظر: على سبيل المثال، «التدمرية» ص(٣)، و«منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» (١/ ٤ ـ ١٥)، وانظر: ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض المجالس التي عقدت لمناظرته في اعتقاده وما كتب فيه، في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/ ١٦٠).

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٣)، وانظر: تعليق شيخ الإسلام ابن تيمية على كلمة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكمه على أهل الكلام في آخر «الحموية»، ضمن مجموع «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٥/ ١١٩).

من مسائل صحيحة؛ كإثبات وجود الله ووحدانيته، وما ذكره من أسمائه، وما تضمنته من الصفات، ونبوة الأنبياء، والتصديق بكل ما أخبر به نبينا محمد ﷺ، ومن ذلك ما يكون بعد الموت.

ثم نقدها نقداً مُفَصَّلاً، فبيَّن أن الأصبهاني بهذه العقيدة يُمَثِّل المذهب الأشعري المتأخر، كما قعَّده أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، الملقب فخر الدين (ت٦٠٦هـ) الذي يُعَدُّ من رؤوس الأشاعرة المتأخرين، الذين مالوا إلى موافقة المعتزلة أحياناً والفلاسفة أحياناً أخرى.

ومن أبرز وجوه النقد التي وردت في هذا الشرح:

١ ـ أن الأصبهاني لم يستوف المسائل التي يذكرها متأخرو الأشاعرة قبل الرازي في عقائدهم المختصرة، فضلاً عما يذكره متقدموهم، فضلاً عما يذكره أهل السنة والجماعة.

٢ ـ أنه ذكر الصفات السبع التي أجمع الأشاعرة على إثباتها، واستدل على بعضها بالعقل، وعلى بعضها الآخر بالسمع، ولم يذكر الصفات الخبرية، وهذا خلاف طريقة المتقدمين على الرازي من الأشاعرة، فإنهم يثبتون الصفات السبع كلها بالعقل، وأئمة هؤلاء يثبتون الصفات الخبرية في الجملة.

أما أهل السنة والجماعة، فيثبتون كل ما جاء به السمع، ويقررون أن كثيراً منه يمكن أن يُستدل عليه بالعقل أيضاً.

٣ ـ بنى الأصبهاني كلامه في وجود الخالق ووحدانيته على أصول الفلاسفة، ومن ذلك أنه استدل على الوحدانية بنفي التركيب، ونفيُ التركيب فيه إجمال واشتباه، وهو حجة الفلاسفة في نفي الصفات.

٤ ـ في مسألة الكلام أثبت أن الله متكلِّم، ولم يُثبت أنه متكلِّم حقيقةً بكلام يقوم به، لتتحقق مخالفته للجهمية من المعتزلة وغيرهم.

٥ ـ استدل على النبوة بالمعجزات، وهو دليل صحيح ومشهور عند

أهل الكلام، لكنهم يخطؤون في حصرهم الاستدلال على النبوة به، وفي بعض الطرق التي يقررون بها دلالة المعجزة على الصدق.

٦ ـ في مسائل ما بعد الموت علَّق ابن تيمية على تسمية الأشاعرة لها بالسمعيات، مبيناً أن المعاد يُعلم بالعقل أيضاً، وانتقدهم بأنهم يذكرون الإيمان بهذه المسائل على طريق الإجمال.

كما تعرض شيخ الإسلام في أثناء الكتاب لآراء عدد من رجالات الأشاعرة في عدد من المسائل، خاصة أبا عبد الله الرازي إمام الأصبهاني، كما عرض لبعض آراء المعتزلة والفلاسفة الذين مال إليهم متأخرو الأشاعرة، مبيناً المذهب الحق الذي دل عليه المنقول والمعقول، الجامع للعلم والإحكام.

هذا، وقد يسر الله لي بمنه وكرمه الحصول على خمس نسخ خطية لشرح الأصبهانية، انفردت نسخة منها بزيادات أضافت إضافة كبيرة على النسخ المطبوعة.

وسأفصل ـ بإذن الله تعالى ـ ما أجملته هنا، في ثلاثة مباحث:

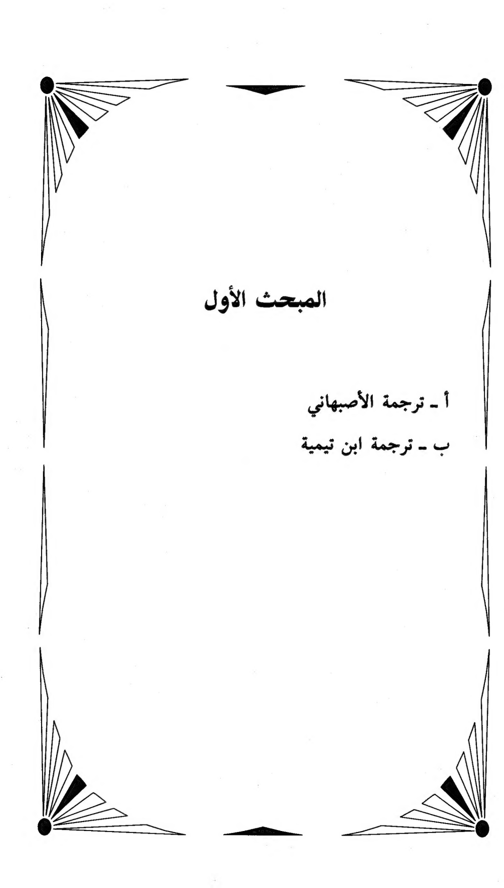
المبحث الأول: ترجمة الأصبهاني وابن تيمية.

المبحث الثاني: عرض وتمهيد لمباحث الأصبهانية وشرحها.

المبحث الثالث: توثيق الكتاب ومنهج تحقيقه.

والله ولي التوفيق.

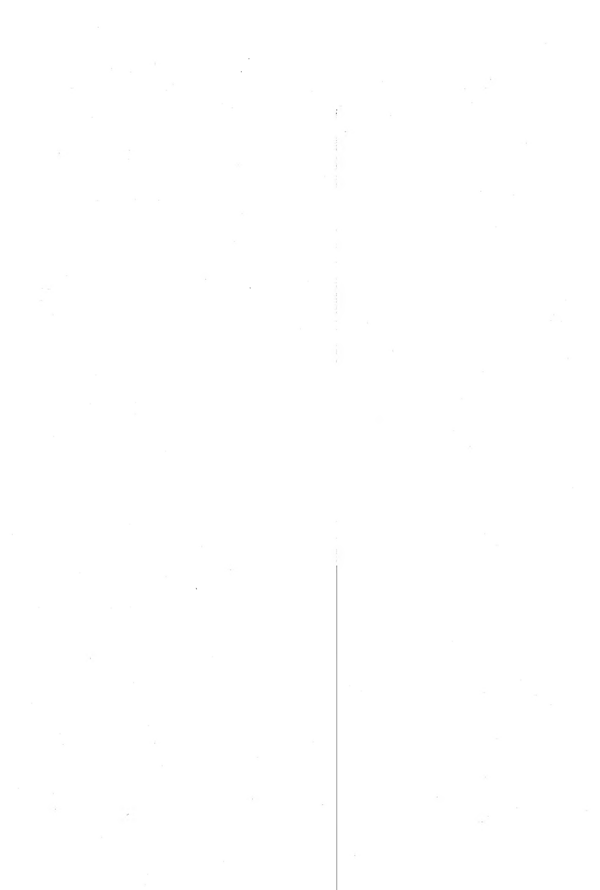




المبحث الأول

أ ـ ترجمة الأصبهاني

ب ـ ترجمة ابن تيمية



أ

ترجمة الأصبهاني

اسمه:

هو القاضي، الأصولي، الشافعي، الأشعري، أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عَبَّاد العِجْلي[١] الأصبهاني[٢].

---

[١] تتفق المراجع على أنه أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد، وجاء بعد هذا في المراجع الأصيلة «ابن عباد».

وذكر ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٢/٢٥٨)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٥/٤٠٦) ـ نسبه، بقولهما: «العجلي»، وقال ابن قاضي شهبة: «ينتهي نسبه إلى أبي دُلَف على ما قيل»، وذكر ذلك ابن العماد، لكن من دون العبارة الأخيرة الدالة على التضعيف.

وأبو دُلَف: هو أمير الكَرَج، الشاعر الأديب أبو دُلَف القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل، من بني عِجْل بن لجيم، مات ببغداد سنة (٢٢٦).

انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/٤١٦ ـ ٤٢٣)؛ «اللباب» (٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦)؛ «وفيات الأعيان» (٤/٧٣ ـ ٧٩)؛ «الأعلام» (٥/١٧٩).

وقال ابن كثير في نسب الأصبهاني: «السلماني». انظر: «البداية والنهاية» (١٣/٣١٥). وقال الذهبي في «العبر في خبر من غبر» (٥/٣٥٩)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (٥/١٢): «الكافي».

ولم يرد نسبه في «فوات الوفيات» (٤/٣٨)، و«بغية الوعاة»، ص(١٠٣)، و«هدية العارفين» (٢/١٣٦)، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، ص(١٩٨)، وقالت هذه الكتب في اسمه. . . : «ابن محمد بن عبد الكافي».

[٢] هذه النسبة إلى مدينة أصبهان، إحدى مدن فارس، حيث ولد الأصبهاني، =

يُلَقَّب «شمس الدين».

مولده:

ولد بأصبهان سنة ست عشرة وستمائة.

طلبه العلم وأعماله:

قال ابن قاضي شهبة: «كان والده نائب السلطنة بأصفهان، فاشتغل بأصفهان بجملة من العلوم في حياة أبيه، بحيث إنه تفنَّن، وفاق نظراءه، ثم لمَّا استولى العدو[١] على أصفهان رحل إلى بغداد[٢]، فأخذ في الاشتغال في الفقه على الشيخ سراج الدين الهرقلي[٣]، وبالعلوم على الشيخ تاج الدين الأرموي[٤]، ثم ذهب إلى الروم، إلى الشيخ أثير الدين

= قال السمعاني في كتاب «الأنساب» (١/ ٢٨٤): «الأصبهاني، بكسر الألف، أو فتحها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة والهاء، وفي آخرها النون بعد الألف. .» وعلق محقق كتاب «الأنساب» عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي عند قوله «الباء الموحدة» علق بقوله: «وقد تجعل فاء، فيقال للبلد «أصفهان» والنسبة «الأصفهاني»، وذلك أن اسم البلدة بالعجمية «أسپهان» بباء فارسية، تعرَّب تارة باء خالصة وتارة فاء، كنظائرها». وانظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٦٩)؛ «معجم البلدان» لياقوت (١/ ٢٠٦ ـ ٢١٠)؛ «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» (١/ ١٦٣).

[١] لعل المراد بالعدو التتار.

[٢] في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٠٠)؛ و«طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٥٦): «خرج من أصبهان شاباً».

[٣] سراج الدين الهرقلي: كذا، ولم أعرف من المراد، إلا أن ابن كثير ذكر في هذا الزمن ببغداد مدرساً في النِّظامية، اسمه سراج الدين النَّهْرُقُلِّيّ، فقال في أخبار سنة (٦٤٩هـ) «البداية والنهاية» ط. هجر (١٧/ ٣١٤): «وفي رمضان استُدعي الشيخ سراج الدين عمر بن بركة النَّهْرُقُلِّي مدرس النِّظامية ببغداد، فولي قضاء القضاة ببغداد مع التدريس المذكور، وخُلع عليه»؛ فلعله هو.

[٤] هو محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي، كان من أكبر تلامذة فخر الدين الرازي، واختصر كتابه «المحصول» وسماه «الحاصل»، استوطن بغداد، وتوفي بها سنة (٦٥٣ أو ٦٥٥هـ)، عاش قريباً من ثمانين سنة.

انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٢).

الأبهري[١]، فأخذ عنه الجدل والحكمة[٢]».

ثم قدم حلب، وسمع بها، وَوَلِيَ القضاء بِمَنْبِج، إحدى مدن الشام[٣]، ويذكر عدد من المراجع أنه قدم الشام بعد الخمسين وستمائة، وناظَرَ الفقهاء، واشتهرت فضائله[٤].

وبعد ذلك قدم القاهرة، فولاه قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز[٥] قضاء قوص[٦].

قال السبكي وغيره: «فباشره مباشرة حسنة»[٧].

وقال الإسنوي: «فانتفع به هناك [أي: بقوص] خلق كثير، ... وكان الشيخ تقي الدين[٨] إذ ذاك مدرساً وقاضياً من جهة المالكية،

---

[١] هو المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي، كان منطقياً، اشتغل بالحكمة والطبيعيات والفلك، توفي سنة (٦٦٣هـ).

انظر: «معجم المؤلفين» (١٢/ ٣١٥)؛ «الأعلام» (٧/ ٢٧٩).

[٢] «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

[٣] انظر: «فوات الوفيات» (٤/ ٣٨)؛ «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢)؛ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٠٠)؛ «بغية الوعاة» ص(١٠٣).

[٤] «فوات الوفيات» (٤/ ٣٨)؛ «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢)؛ «البداية والنهاية» (١٣/ ٣١٥).

[٥] هو أبو محمد عبد الوهاب بن خلف بن بدر العلامي المصري الشافعي، الشهير «بابن بنت الأعز». ولد سنة (٦٠٤هـ)، اجتمع له عدد من المناصب في مصر؛ إذ تولى قضاء القضاة والوزارة ونظر الدواوين وتدريس الشافعي والصالحية ومشيخة الشيوخ والخطابة، وتوفي سنة (٦٦٥هـ).

انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٤٧ ـ ١٥٠)؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣١٩ ـ ٣٢٠).

[٦] «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ١٠٠)؛ «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٥٦).

[٧] «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ١٠٠).

[٨] هو القاضي تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري، المعروف «بابن دقيق العيد»، ولد بينبع سنة (٦٢٥هـ)، ونشأ بقوص، وولي قضاء =

فكان يحضر عنده لسماع شيء مما يُقرأ عليه»[١].

ثم انتقل الأصبهاني إلى قضاء الكَرَك[٢]، ورجع إلى مصر، ودرَّس بالمشهد الحسيني بالقاهرة[٣]، وأعاد بالشافعي[٤]، ولما وَلِيَ الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد تدريس الشافعي، عزل نفسه من الإعادة، وقال: بطن الأرض خير من ظهرها[٥].

وفي بعض المراجع أنه وَلِيَ أيضاً تدريس الصاحبية[٦].

صفاته:

قال الذهبي عن الأصبهاني: «له يد طولى في العربية والشعر، وتخرَّج به المصريون»[٧].

= الديار المصرية وتوفي سنة (٧٠٢هـ)، له عدد من المصنفات، وسيأتي ذكره في هامش «شرح الأصبهانية»، ص(٢٨٥) ت(١٠).

[١] «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٥٦).

[٢] «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢)؛ «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٥٦)؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٠)، وفيه أنه ولي قضاء الكرك مدة طويلة.

قلت: والكرك مدينة من مدن الأردن.

ولم يذكر السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» أنه ولي قضاء الكرك، بل قال (٨/ ١٠١): «دخل القاهرة بعد قضاء قوص»، وقال بعد ذلك (٨/ ١٠١): «وبلغني أنه حين فر من قوص إلى مصر اقترض عشرين درهماً حتى تزود بها».

[٣] أي: بالمسجد الذي يُدَّعى أنه يضم قبر الحسين بن علي رضي الله عنهما.

[٤] «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ١٠١)؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٠)، وقال محققه الدكتور عبد العليم خان تعليقاً على قوله: «وأعاد بالشافعي»: «أي: بمدرسة الشافعي، وهي الآن قد درست».

[٥] «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ١٠١) وعلق على ذلك بقوله: «ونحن نقيم عذره من جهة مشيخته وقدم هجرته، وإلا فحقيق به وبأمثاله الاستفادة من إمام الأئمة الشيخ تقي الدين».

[٦] «فوات الوفيات» (٤/ ٣٨)؛ «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢)؛ «بغية الوعاة» ص(١٠٣).

[٧] «العبر» (٥/ ٣٥٩).

وقال ابن شاكر والصفدي: «له معرفة جيدة بالعربية والأدب والشعر، لكنه قليل البضاعة في الفقه والسُّنة»[١].

وقال ابن قاضي شهبة: «قال الشيخ تاج الدين الفزاري[٢]: لم يكن بالقاهرة في زمانه مثله في علم الأصول، وقال ابن الزملكاني[٣]: اعتنى بعلم أصول الفقه، واشتغل الناس عليه، ورحل إليه الطلبة، وكانت له يد في علم أصول الفقه والخلاف والمنطق... وكان قليل البضاعة في العلوم النقلية»[٤].

وقال السبكي: «كان إماماً في المنطق، والكلام، والأصول، والجدل، متديناً، لبيباً، ورعاً، نَزِهاً، ذا نعمة عالية، كثير العبادة والمراقبة، حَسَن العقيدة[٥]، مهيباً، قائماً في الحق على أرباب الدولة،

---

[١] «فوات الوفيات» (٤/ ٣٨)؛ «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢).

[٢] هو أبو محمد عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن سباع الفزاري الدمشقي الشافعي، (٦٢٤ ـ ٦٩٠هـ) من علماء الشافعية المجتهدين.

انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٦)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤)؛ «الأعلام» (٣/ ٢٩٣).

[٣] لعله القاضي كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف بن نبهان الأنصاري، المعروف «بابن الزملكاني». ولد سنة (٦٦٧هـ) بدمشق، وتعلم بها وبرع، درَّس بعدة مدارس، وولي قضاء حلب، وطلب لقضاء مصر فقصدها، فتوفي سنة (٧٢٧هـ) ببلبيس، وحمل إلى القاهرة ودفن فيها، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره، له كتب؛ منها: «الرد على ابن تيمية في مسألتي الزيارة والطلاق».

انظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ١٣١ ـ ١٣٢)؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٧)؛ «شذرات الذهب» (٦/ ٧٨ ـ ٧٩)؛ «الأعلام» (٦/ ٢٨٤).

[٤] «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، وأشار ابن تيمية إلى ضعف الأصبهاني وأمثاله من أئمة أهل الكلام في العلوم النقلية، في «شرح الأصبهانية»، ص(٧٢٤)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ط. الرياض (٤/ ٩٦).

[٥] هذا من وجهة نظر السبكي، وهو أشعري. وعقيدة الأصبهاني بين أيدينا الآن، ومعها نقد أحد أئمة أهل السنة لها.

يخافونه أتم الخوف. بلغني أن الحاجب بمدينة قوص تعرَّض إلى بعض الأمور الشرعية، فَطَلَبَهُ وضَرَبَه بالدِّرة. وكان وقوراً في درسه، أخذ عنه العلم جماعة، وكان من دِيْنه أن الطالب إذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه، ويقول: لا، حتى تمتزج بالشرعيات امتزاجاً حقيقياً جيداً»[١].

كتبه:

سمَّى المترجمون له عدداً من المصنفات، وذكروا عنها ما يشير إلى منزلته العلمية:

منها كتاب «الكاشف عن المحصول في علم الأصول». مات ولم يكمله، وهو شرح لكتاب «المحصول» في أصول الفقه لأبي عبد الله الرازي.

قال السبكي: «وشرحه للمحصول حسن جداً، وإن كان قد وقف على «شرح القَرافِي»، وأودعه الكثير من محاسنه، لكنه أوردها على أحسن أسلوب، وأجود تقرير، بحيث إنك ترى الفائدة من كلام القَرافِي ـ وإن كان هو المبتكرَ لها ـ كالعجماء، وتراها من كلام هذا الشيخ الأصبهاني قد تنقَّحت، وجرت على أسلوب التحقيق، ولكن الفضل للقَرافِي»[٢].

وجاء في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: «قال ابن الزملكاني: وشَرَحَ «المحصول» شرحاً كبيراً، فيه نقل كثير، لم يحو كتاب على نقله، لكنه إذا انفرد بسؤال أو جواب كان فيه ضَعْف»[٣].

ومنها كتاب «القواعد» في أربعة فنون: أصول الدين، وأصول الفقه، والمنطق، والجدل[٤].

---

[١] «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٠٠، ١٠١).

[٢] المرجع السابق (٨/ ١٠١).

[٣] «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٠).

[٤] كذا في «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٥٦). وأكثر المراجع تسمي الفن الرابع «الخلاف» بدل «الجدل». انظر: «العبر» (٣٥٩)؛ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٠١)؛ «البداية والنهاية» (١٣/ ٣١٥). =

قال ابن شاكر الكتبي والصفدي: «وهو أحسن تصانيفه»[١].

وقال ابن قاضي شهبة: «قال الشيخ تاج الدين الفزاري: صَنَّفَ كتاباً سماه «القواعد»، فيه مقدمة في أصول الفقه، ومقدمة في أصول الدين، ومقدمة في المنطق، ومقدمة في الجدل، وأراد أن يجعل فيها شيئاً من الفروع، فلم يُطِق؛ لأنه لم يكن متبحراً في المذهب، سمعت أنه علَّق من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الحيض، ووقف»[٢].

وكتاب «غاية المطلب» في المنطق.

وله هذه العقيدة المختصرة التي أُقدِّمُ لشرحها[٣].

وذكر له صاحب كتاب «هدية العارفين» كتباً أخرى، لم تذكرها الكتب الأصيلة في ترجمته[٤].

وفاته:

توفي رحمه الله بالقاهرة في العشرين من رجب سنة ثمان وثمانين وستمائة[٥].

= وفي كتاب «بغية الوعاة»، ص(١٠٣) سمى الكتاب «الفوائد» بدل «القواعد»، والظاهر أنه تحريف.

[١] «فوات الوفيات» (٤/ ٣٨)؛ «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢).

[٢] «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦١).

[٣] بعد أن ترجم السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» للأصبهاني، قال: «فصل يشتمل على عقيدة مختصرة من كلامه، مع الإشارة فيها إلى الأدلة»، ثم أوردها بنصها (٨/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

[٤] «هدية العارفين» (٢/ ١٣٦).

[٥] لمعرفة المزيد في ترجمة الأصبهاني ينظر: «العبر في خبر من غبر» للذهبي (٥/ ٣٥٩)؛ «فوات الوفيات» (٤/ ٣٨)؛ «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٢)؛ «مرآة الجنان وعبرة اليقظان» (٤/ ٢٠٨)؛ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٠٠ ـ ١٠٣)؛ «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٥٥ ـ ١٥٧)؛ «البداية والنهاية» (١٣/ ٣١٥)؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٦١)؛ «بغية الوعاة»، ص(١٠٣)؛ «حسن المحاضرة» (١/ ٣١٣)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٤٠٦)؛ «الفوائد =



ترجمة ابن تيمية

اسمه:

هو شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية.

يلقب «تقي الدين».

قيل: إنه نُمَيْرِي الأصل، لكن أكثر الذين ترجموا له لم يذكروا نسب أسرته.

وتيمية، قيل: هي أم جده محمد بن الخضر، وكانت واعظةً، فنُسب إليها وعُرِف بها.

وقيل: إنها بنت محمد بن الخضر، وإن محمداً حج على دَرْب تَيماء، فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً، فقال: يا تيمية، يا تيمية، فلقب بذلك[١].

مولده:

ولد شيخ الإسلام بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة.

= البهية في تراجم الحنفية»، ص(١٩٧ ـ ١٩٨)؛ «كشف الظنون»، ص(١٣٥٩، ١٦١٥، ١٨٨٠)؛ «هدية العارفين» (٢/١٣٦)؛ «معجم المؤلفين» (١٢/٧٠٦)؛ «الأعلام» (٧/٨٧).

[١] «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، ص(٢).

طلبه العلم، وصفاته:

انتقل والده به وبإخوته إلى الشام هرباً من جور التتار، وقدموا دمشق في أثناء سنة سبع وستين وستمائة، حيث أخذ الشيخ في طلب العلم على والده[١] وغيره.

قال الذهبي: «سمع من ابن عبد الدائم[٢]، وابن أبي اليُسْر[٣]، والكمال بن عبد[٤]،.........................

---

[١] هو عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية، ولد سنة (٦٢٧هـ) بحران، وسمع من والده وغيره، ورحل في صغره إلى حلب وسمع بها، نزل دمشق وتوفي بها سنة (٦٨٢هـ)، وهو من أعيان الحنابلة، ولديه فضائل كثيرة.

انظر: «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٠٣)؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣١٠، ٣١١)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٧٦).

[٢] هو أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، ولد سنة (٥٧٥هـ) بأرض نابلس، وسمع الكثير بدمشق وبغداد وحران، وكان محدِّثاً كاتباً خطيباً، توفي سنة (٦٦٨هـ) بسفح قاسيون.

انظر: «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٥٧)؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٨، ٢٧٩)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٢٥، ٣٢٦)؛ «الأعلام» (١/ ١٤٥).

وقد يكون سماع ابن تيمية منه قليلاً، وذلك أن عُمْر ابن تيمية في سنة وفاة هذا الرجل سبع سنوات، وكان قدوم ابن تيمية إلى دمشق في السنة التي قبلها، وقد أشار ابن عبد الهادي إلى ذلك، فقد ذكر قدوم والد ابن تيمية به وبإخوته دمشق، ثم قال: «فسمعوا [هكذا بضمير الجمع] من الشيخ زين الدين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي «جزء ابن عرفة» كله، ثم سمع شيخنا [يقصد ابن تيمية] الكثير من ابن أبي اليسر... إلخ» «العقود الدرية»، ص(٣)، وقد روى ابن تيمية حديثاً سمعه من ابن عبد الدائم سنة (٦٦٧هـ)، انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ط. الرياض) (١٨/ ٧٧).

[٣] هو أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التنوخي. وتنوخ من قضاعة، الدمشقي (٥٨٩ ـ ٦٧٢هـ) كان مشكور السيرة، أثنى عليه غير واحد. انظر: «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٦٧)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٨).

[٤] هو كمال الدين أبو نصر عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر بن شبل الحارثي الدمشقي، المعروف بابن عبد (٥٨٩ ـ ٦٧٢هـ)، سمع من الخُشُوعي =

وابن الصيرفي[١]، وابن أبي الخير[٢]،وخلق كثير، وعُني بالحديث ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخَرَّج، وانتقى، وبرع في الرجال، وعلل الحديث، وفقهه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام، وغير ذلك»[٣].

وذكر ابن عبد الهادي شيوخه الذين ذكر الذهبي، وذكر غيرهم، ثم قال: «وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ»[٤].

وأضاف ابن عبد الهادي: «سمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير.

وعُني بالحديث، وقرأ ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي[٥] ثم فهمها، وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه، وغير ذلك.

هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة، فانبهر أهل دمشق من فَرْط

= وغيره. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٨/ ٧٨ ـ ٧٩)؛ «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٢٤٣)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٨).

[١] هو أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني يعرف بابن الصيرفي، وابن الحبشي أيضاً، ولد سنة (٥٨٣هـ) بحران، وسمع بها وببغداد ودمشق والموصل، كان إماماً بارعاً في المذهب الحنبلي، صاحب عبادة، عاش بدمشق وتوفي بها سنة (٦٧٨هـ).

انظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٣٦٣).

[٢] هو أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن الحداد الدمشقي الحنبلي، ولد سنة (٥٨٩هـ)، وتوفي سنة (٦٧٨هـ) كان حافظاً للقرآن الكريم ومحدثاً. انظر: «شذرات الذهب» (٥/ ٣٦٠).

[٣] «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٦). [٤] «العقود الدرية» ص(٣).

[٥] هو أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي المقدسي الحنبلي، ولد بمردا من قرى نابلس سنة (٦٣٠هـ)، وسمع الحديث وتفقه، وبرع في اللغة العربية، توفي بدمشق سنة (٦٩٩هـ). انظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣)؛ «شذرات الذهب» (٥/ ٤٥٢، ٤٥٣)؛ «الأعلام» (٦/ ٢١٤).

ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه»[١].

ثم نقل ابن عبد الهادي قول الذهبي في ابن تيمية: «نشأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تَصَوُّن تام، وعفاف وتألُّه وتعبُّد، واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويناظر ويُفحم الكبار، ويأتي بما يَتَحَيَّر منه أعيان البلد في العلم، فأفتى وله تسع عشرة سنة، بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكبَّ على الاشتغال، ومات والده ـ وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم ـ فدرَّس بعده بوظائفه، وله إحدى وعشرون سنة، واشتهر أمره، وبَعُد صِيْتُه في العالَم، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجُمَع على كرسي من حفظه، فكان يورد المجلس ولا يتلعثم، وكذا كان الدرس بتُؤَدة، وصوت جَهْوَرِيٌّ فصيح»[٢].

ونقل ابن عبد الهادي بعد ذلك عن بعض قدماء أصحاب ابن تيمية نبذة عن مبدأ أمره ونشأته[٣]، ثم قال ابن عبد الهادي: «ثم لم يبرح شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ازدياد من العلوم، وملازمة الاشتغال والإشغال، وبث العلم ونشره، والاجتهاد في سبل الخير، حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل، والزهد والورع، والشجاعة والكرم، والتواضع والحلم والإنابة، والجلالة والمهابة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسائر أنواع الجهاد، مع الصدق والعفة والصيانة، وحسن القصد والإخلاص، والابتهال إلى الله، وكثرة الخوف منه، وكثرة المراقبة له، وشدة التمسك بالأثر، والدعاء إلى الله، وحسن الأخلاق، ونفع الخلق والإحسان إليهم، والصبر على من آذاه، والصفح عنه، والدعاء له، وسائر أنواع الخير.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيفاً مسلولاً على المخالفين، وشَجَاً[٤] في حلوق أهل

---

[١] «العقود الدرية» ص(٣). [٢] المرجع السابق ص(٤ ـ ٥).

[٣] المرجع السابق (ص٥ ـ ٦).

[٤] الشَّجَا: ما يَنْشَب في الحَلْق من عَظْم وغيره. انظر: «مختار الصحاح»، مادة (ش ج ا).

الأهواء المبتدعين، وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين، وكان بحراً لا تُكَدِّره الدِّلَاء، وحَبْراً يقتدي به الأخيار الألِبَّاء[١]، طَنَّت بذكره الأمصار، وضَنَّت بمثله الأعصار»[٢].

ثم أورد ابن عبد الهادي ـ كما أورد غيره ـ أقوال كبار علماء زمان ابن تيمية المنصفين ـ فيه، وهي تؤكد إمامته في العلم بالكتاب والسنة والعمل بهما، وتميزه في عِظَم المدارك والقُدَر، وتفوقه في تعدد المعارف واتساعها، وكثرة ما جمعه من محاسن الأخلاق وفضائلها[٣].

ونكتفي بالإشارة إلى هذه الأقوال عن سردها، ونتلمس مصداقها من جوانب ثلاثة:

١ ـ جهاده وشجاعته في مدافعة العدو الخارجي[٤]، وإنكار المنكرات في الداخل.

---

[١] الألباء، جمع اللبيب، وهو العاقل، انظر: مختار الصحاح مادة «لبب».

[٢] «العقود الدرية» ص(٦ ـ ٧).

[٣] انظر: «العقود الدرية» ص(٧ ـ ٢٥)، وانظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ١٣٧)؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٨٨ ـ ٣٩٥).

[٤] ابتلي المسلمون منذ أواخر القرن الخامس، وذلك أثناء ما اصطلح على تسميته «بالدور الرابع» للخلافة العباسية، وهو دور نفوذ السلاجقة الأتراك (٤٤٧ ـ ٦٥٦هـ) بعدوين هاجما بلادهم، هما الصليبيون من الغرب، والتتار من الشرق، فقد زحفت على الشام أول حملة صليبية منظمة في سنة (٤٩١هـ)، وكانت المعارك بينهم وبين المسلمين سجالاً، انتهت بطرد الصليبيين من بلاد المسلمين سنة (٦٩٠هـ) في دولة المماليك.

أما التتار، فقد بدأ هجومهم على بلاد المسلمين بقيادة جنكيز خان سنة (٦١٦هـ)، ثم استولوا بقيادة هولاكو على بغداد، وأسقطوا الخلافة العباسية سنة (٦٥٦هـ)، وتقدموا إلى بلاد الشام، حيث أرسل السلطان المملوكي قطز جيشاً بقيادة بيبرس، فدارت معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ)، وانتهت بانتصار المسلمين انتصاراً بيناً، واستمرت هجمات التتار على بلاد المسلمين حتى سنة (٧٠٢هـ)، حيث كانت وقعة «شقحب» التي انهزموا فيها هزيمة شنعاء.

وقد عاش الأصبهاني (٦١٦ ـ ٦٨٨هـ) وابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ) بعض هذه =

٢ ـ نشاطه العلمي ومناظراته وسجنه.

٣ ـ كتبه.

جهاده وشجاعته:

لعل من الأحسن في هذا الجانب أن لا نرجع إلى مؤلِّف معني بالترجمة لابن تيمية والتعريف به، بل نرجع إلى مؤرخ يُعنى بتسجيل الأحداث العامة، لنرى موقع هذا الرجل العظيم منها.

فلنتابع إذن الوصف اليومي الذي يسجله ابن كثير لبعض الأحداث التي جرت أيام هجوم التتار على الشام. وسأورد أبرز ما ذَكَرَه، لا كلَّه.

سنة (٦٩٩هـ):

قال ابن كثير: «وفيها كانت وَقْعةُ قازان، وذلك أن هذه السنة اسْتَهَلَّت... وقد تواترت الأخبار بقصد التَّتَار بلاد الشام، وقد خاف الناس من ذلك خوفاً شديداً... فلما كان يوم الثلاثاء ثاني المحرم ضَرَبَتْ البشائرُ بسبب خروج السلطان[١] من مصر قاصداً الشام، فلما

= الأحداث، بل كلاهما غادر بلده هرباً من التتار.

لكني لا أرى إجراء موازنة بين الرجلين، لإبراز مدى تفاعل كل منهما مع هذه الأحداث؛ لأن المراجع في ترجمة الأصبهاني لم تشر إلى شيء من ذلك، بينما فصَّلت مراجع ترجمة ابن تيمية ما قام به، ويبدو لي أن هذا لا يكفي لأن نقول: إن الأصبهاني كان سلبياً في هذه الناحية؛ إذ قد يكون فعل أشياء لم تذكرها المراجع، أو يكون له عذر في عدم الفعل، وقد يقال أيضاً: إن الموازنة تكون مع الكفاءة، ولا كفاءة بين الرجلين.

فحسبنا إذن أن نذكر ما ذكرته المراجع عنهما، ونعزو ما نذكره إلى مرجعه، مع الإعراض عن المقارنة بينهما في هذا المجال.

[١] هو الملك الناصر أبو الفتح محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي، ولد سنة (٦٨٤هـ)، ونشأ بدمشق، وولي سلطنة مصر والشام سنة (٦٩٣هـ)، وخُلع منها بعد سنة لصغر سنه، ثم أعيد سنة (٦٩٨هـ)، ولكنه خرج من مصر سنة (٧٠٨هـ) إلى الكرك، وعزل نفسه من هناك شاعراً بالاضطهاد، فبويع الأمير ركن الدين بيبرس =

كان يوم الجمعة ثامن ربيع الأول دخل السلطان إلى دمشق... وخرج السلطان بالجيش من دمشق يوم الأحد سابعَ عشر ربيع الأول... ولما وصل السلطان إلى وادي الخَزَنْدار عند وادي سَلَمْيَة، الْتَقَى التَّتَار هناك يوم الأربعاء السابع والعشرين من ربيع الأول، فالتقوا معهم، فكسروا المسلمين، وولّى السلطان هارباً»[١].

وذكر ابن كثير ما أعقب الوقعة من خوف أهل دمشق خوفاً شديداً، والغَلَاء والضِّيْق، وهروب جماعة من أعيان البلد وقضاتها وغيرهم إلى مصر[٢].

ثم قال: «هذا وسلطان التَّتَار قد قصد دمشق بعدَ الوَقْعة، فاجتمع أعيان البلد والشيخ تقي الدين ابن تيمية في مشهد عليٍّ، واتفقوا على المسير إلى قازان لتلقِّيه، وأَخْذِ الأمان منه لأهل دمشق، فتوجهوا يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر، فاجتمعوا به عند النَّبْك، وكلَّمه الشيخ تقي الدين كلاماً قوياً شديداً، فيه مصلحة عظيمة، عاد نفعها على المسلمين، ولله الحمد، ... وحَضَر الفَرْمان بالأمان، وطِيْفَ به في البلد»[٣].

وذكر ابن كثير مواقف أُخَرَ لابن تيمية مع التَّتَار؛ منها أنه أرسل إلى نائب القلعة، يُحَذِّره من تسليم القلعة إلى التَّتَار، وقال له: لو لم يَبْقَ إلا حجر واحد، فلا تُسَلِّمهم ذلك إن استطعتَ، فاستجاب النائب لذلك، قال ابن كثير: «وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام؛ فإن الله

= الجاشنكير في الثالث والعشرين من شوال سنة (٧٠٨هـ)، ولكن الملك الناصر عاد إلى الملك في شعبان سنة (٧٠٩هـ) حيث دخل دمشق، فخلع الجاشنكير نفسه في رمضان سنة (٧٠٩هـ)، فدخل السلطان مصر يوم عيد الفطر، واستمر في الملك حتى توفي سنة (٧٤١هـ) بالقاهرة.

انظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٥١ ـ ٥٦، ١٩٠)؛ «الأعلام» (٧/ ١١).

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ٦). [٢] المرجع السابق (١٤/ ٧).

[٣] «البداية والنهاية» (١٤/ ٧)، وانظر «العقود الدرية» ص(١١٨).

حفظ لهم هذا الحصن والمعقِل، الذي جعله الله حِرْزاً لأهل الشام»[١].

ثم ذكر ابن كثير أن شيخ الإسلام خرج يوم الخميس العشرين من ربيع الآخِر إلى ملك التَّتَر قَازَان، ولم يَتَّفِق اجتماعُه به[٢]، وخرج مرة أخرى في ثامن[٣] رجب ـ بعد رحيل قازان عن الشام ـ إلى بُولاي أحد قُوَّادهم، فاجتمع به في فِكاك من كان معه من أُسَارى المسلمين، فاستنقذ كثيراً منهم من أيديهم[٤].

ثم ذكر ابن كثير أن بُولاي وأصحابه من التَّتَر رحلوا عن دمشق، قال: «ولم يأت سابع الشهر، وفي حواشي البلد منهم أحد... فاجتمع الناس على الأسوار لحفظ البلد، وكان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يَدور كل ليلة على الأسوار يُحَرِّض الناس على الصبر والقتال، ويتلو عليهم آيات الجهاد والرِّباط»[٥].

قال ابن كثير: «وفي بُكْرَة يوم الجمعة [سابع عشر رجب] دَارَ الشيخُ تقي الدين ابنُ تيمية رحمه الله وأصحابه على الخَمَّارات والحانات، فكسَروا آنية الخمور، وشققوا الظُّروف، وأراقوا الخمور، وعزَّروا جماعة من أهل الحانات المُتَّخَذة لهذه الفواحش، ففرح الناس بذلك»[٦].

قال ابن كثير: «وفي يوم الجمعة العشرين منه [من شهر شوال] ركِب نائبُ السَّلْطنة جمالُ الدين آقوشُ الأفرمُ في جيش دمشق إلى جبال الجَرَد وكسروان، وخرج الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومعه خلق كثير من المتطوِّعة والحوارنة لقتال أهل تلك الناحية، بسبب فساد نيتهم وعقائدهم وكفرهم وضلالهم، وما كانوا عاملوا به العساكر لما كسرهم التَّتَر وهربوا؛ حين اجتازوا ببلادهم، وثبوا عليهم ونهبوهم، وأخذوا

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ٧ ـ ٨). [٢] المرجع السابق (١٤/ ٨).

[٣] ثامن: كذا في «البداية والنهاية»، ولعلها محرفة عن ثاني، إذ سياق الكلام في «البداية والنهاية» يدل على ذلك. راجع (١٤/ ١٠ ـ ١١).

[٤] المرجع السابق (١٤/ ١٠). [٥] المرجع السابق (١٤/ ١٠ ـ ١١).

[٦] المرجع السابق (١٤/ ١١).

أسلحتهم وخيولهم، وقتلوا كثيراً منهم، فلما وَصَلوا إلى بلادهم جاء رؤساؤهم إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية فاستتابهم، وبيَّن للكثير منهم الصواب، وحصل بذلك خير كثير، وانتصار كبير على أولئك المفسدين، والتزموا بِرَدِّ ما كانوا أخذوه من أموال الجيش، وقرر عليهم أموالاً كثيرة يحملونها إلى بيت المال، وأُقْطِعَت أراضيهم وضِياعهم، ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجُنْد، ولا يلتزمون أحكام المِلَّة، ولا يَدِينون دين الحق، ولا يحرِّمون ما حرم الله ورسوله»[١].

سنة (٧٠٠هـ):

قال ابن كثير: «وفي مُستهل صفر وردت الأخبار بقصد التَّتَر بلاد الشام، وأنهم عازمون على دخول مصر، فانزعج الناس لذلك، وازدادوا ضَعْفاً على ضَعْفهم، وطاشت عقولُهم وألبابُهم، وشرع الناس في الهرب إلى بلاد مصر والكَرَك والشَّوْبَك والحصون المنيعة. . .

وجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثاني صفر بمَجْلِسه في الجامع، وحرَّض الناس على القتال، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك، ونهى عن الإسراع في الفِرار، ورغَّب في إنفاق الأموال في الذَّبِّ عن المسلمين وبلادهم وأموالهم، وأنَّ ما يُنْفق في أُجْرَة الهَرَب إذا أُنْفِقَ في سبيل الله كان خيراً، وأوجب جهاد التَّتَر حَتْماً في هذه الكَرَّة، وتابع المجالسَ في ذلك، ونُودِي في البلاد: لا يسافر أحد إلا بمرسوم وورقة، فتوَقَّف الناس عن السير وسكَن جَأْشهم، وتحدَّث الناس بخروج السلطان من القاهرة بالعساكر. . . ثم جاءت الأخبار بأن سلطان مصر رجع عائداً إلى مصر، بعد أن خرج منها قاصداً الشام، فكثُر الخوف، واشتد الحال، وكثرت الأمطار جداً. . .

واستهل جُمادى الأولى والناس على خُطَّة صعبة من الخوف، وتأخُّرِ

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ١٢).

السلطان، واقْتِرَاب العدو، وخَرَجَ الشيخُ تقي الدين ابنُ تيمية رحمه الله تعالى في مُستهل هذا الشهر ـ وكان يوم السبت ـ إلى نائب الشام في المَرْج، فثبَّتهم وقوَّى جَأْشَهم، وطيَّب قلوبَهم، ووعدهم النصرَ والظَّفَرَ على الأعداء، وتلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]. وبات عند العَسْكر ليلةَ الأحد.

ثم عاد إلى دمشق، وقد سأله النائب والأمراء أن يَرْكَبَ على البريد إلى مصر، يَسْتَحِثُّ السلطان على المجيء، فساق وراء السلطان، وكان السلطان قد وصَل إلى الساحل، فلم يُدركه إلا وقد دخل القاهرة وتفارَطَ الحالُ، ولكنه استحثَّهم على تجهيز العساكر إلى الشام إن كان لهم به حاجة!

وقال لهم فيما قال: «إن كنتم أعْرَضتم عن الشام وحمايته، أقمنا له سلطاناً يَحُوطُه ويَحْميه، ويَسْتَغِلُّه في زَمَن الأمْن». ولم يزل بهم حتى جُرِّدت العساكر إلى الشام.

ثم قال لهم: «لو قُدِّر أنكم لستم حُكَّامَ الشام ولا ملوكه، واستنصركم أهلُه وجَب عليكم النصر، فكيف وأنتم حُكَّامُه وسلاطينه، وهم رعاياكم، وأنتم مسؤولون عنهم!»، وَقوَّى جأشَهم، وضمِن لهم النصر هذه الكَرَّة.

فخرجوا إلى الشام، فلما تواصلت العساكر إلى الشام فَرِحَ الناس فرحاً شديداً، بعد أن كانوا قد يئسوا من أنفسهم وأهليهم وأموالهم.

ورجع الشيخ تقي الدين ابن تيمية من الديار المصرية في السابع والعشرين من جمادى الأولى على البريد»[١].

سنة (٧٠٢هـ):

قال ابن كثير: «وفي ثامن عشر من شهر شعبان قَدِمَتْ طائفة كبيرة من

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ١٤ ـ ١٦).

جيش المصريين... ثم قَدِمَتْ بعدهم طائفة أخرى... فَقَوِيَتْ القلوب، واطمأنَّ كثير من الناس، ولكن الناس في جَفَلٍ عظيم من بلاد حَلَب وحَمَاة وحِمْص وتلك النواحي... وجلس القضاة بالجامع، وحلَّفوا جماعة من الفقهاء والعامة على القتال، وتوجه الشيخ تقي الدين ابن تيمية إلى العسكر الواصل من حَمَاة، فاجتمع بهم في القَطِيْعَة، فأعْلَمَهم بما تحالف عليه الأمراء والناس من لقاء العدو، فأجابوا إلى ذلك، وحلفوا معهم.

وكان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يحلف للأمراء والناس: إنكم في هذه الكَرَّة منصورون، فيقول له الأمراء: قُل: إن شاء الله، فيقول: إن شاء الله، تحقيقاً لا تعليقاً، وكان يَتَأَوَّلُ في ذلك أشياء من كتاب الله، منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠][1].

وقد تكلَّم الناس في كيفية قتال هؤلاء التَّتَر: من أي قَبِيْلٍ هو؟ فإنهم يُظهرون الإسلام، وليسوا بُغاةً على الإمام، فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقتٍ ثم خالفوه، فقال الشيخ تقي الدين: «هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية، ورأوا أنهم أحقُّ بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحقُّ بإقامة الحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم مُتَلَبِّسون به من المعاصي والظلم، وهم مُتَلَبِّسُون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة»، فتفطَّن العلماء والناس لذلك.

وكان يقول: «إذا رأيتموني من ذلك الجانب، وعلى رأسي مصحف فاقتلوني»، فتشجَّع الناس في قتال التَّتَار، وقويت قلوبهم ونياتهم، ولله الحمد»[2].

ثم ذكر ابن كثير خروج ابن تيمية وبصحبته جماعة، صبيحة يوم الخميس التاسع والعشرين من شعبان، لِيَشْهَدَ القتالَ بنفسه ومَن معه، وذكر صفة المعركة، وهي معركة «شَقْحَب» أو «مَرْج الصُّفَّر»، وكانت

---

[1] في «البداية والنهاية»: (ومن بغي...) وهو خطأ.

[2] «البداية والنهاية» (١٤/ ٢٣، ٢٤).

يومي السبت والأحد ثاني وثالث أيام رمضان، وقد حقق الله فيها نصراً عظيماً للمسلمين، وهزيمة شنيعة للتَّتَار، وكشف الله بها عن المسلمين غُمَّةً شديدة[١].

وذكر ابن كثير في أثناء ذلك، أن السلطان سأل ابن تيمية أن يقف معه في معركة القتال، فقال له الشيخ: «السُنَّةُ أن يقف الرجل تحت راية قومه، ونحن من جيش الشام، لا نقف إلا معهم»، وأنه حرَّض السلطان على القتال، وبشره بالنصر، بل وحلف بتحققه، وأفتى الناس بالفِطْر مدة قتالهم، وأَفْطَر هو أيضاً[٢].

سنة (٧٠٤هـ):

قال ابن كثير: «في رجب أُحضر إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية شيخ، كان يلبس دِلْقاً كبيراً مُتَّسِعاً جِداً، يُسمَّى «المجاهد إبراهيم القَطَّان»، فأمر الشيخ بتقطيع ذلك الدِلْق، فتناهبه الناس من كل جانب، وقطَّعوه حتى لم يدعوا فيه شيئاً، وأمر بحلق رأسه، وكان ذا شعر، وقَلْم أظفاره، وكانوا طِوَالاً جداً، وحفَّ شاربه المُسْبَل على فَمِه المخالفِ للسُّنَّة، واسْتَتَابَه من كلام الفُحْش، وأكلِ ما يُغَيِّر العقل من الحشيشة، وما لا يجوز من المحرَّمات وغيرها.

وبعده استُحضر الشيخ محمد الخَبَّاز البلاسِي، فاستتابه أيضاً عن أكل المحرَّمات ومخالطة أهل الذِّمَّة، وكتب عليه مكتوباً أن لا يتكلَّم في تعبير المنامات ولا في غيرها بما لا عِلْمَ له به.

وفي هذا الشهر بعينه راح الشيخ تقي الدين ابن تيمية إلى مسجد التاريخ[٣]، وأمر أصحابه ـ ومعهم حجَّارون ـ بقطع صَخْرة كانت هناك

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ٢٤ ـ ٢٦).

[٢] المرجع السابق (١٤/ ٢٦)، وانظر: تفاصيل أخرى لما قام به ابن تيمية في هذه المعركة في «العقود الدرية»، ص(١٧٥ ـ ١٧٩).

[٣] كذا، ورجح محقق «البداية والنهاية» (ط. هجر) أن يكون «مسجد النَّارَنْج»، وقال: وهو مسجد كبير فيه بئر وسقاية... إلخ.

بنهر قَلُوط، تُزار ويُنذر لها، فقَطَعها وأراح المسلمين منها ومن الشِّرْك بها، فأزاح عن المسلمين شُبهة كان شرُّها عظيماً.

وبهذا وأمثاله حسدوه، وأبرزوا له العداوة، وكذلك بكلامه بابن عربي وأتباعه، فحُسد على ذلك وعُوْدِي، ومع هذا لم تأخذه في الله لومةُ لائم، ولا بَالَى، ولم يَصِلوا إليه بمكروه، وأكثر ما نالوا منه الحَبْس، مع أنه لم ينقطع في بَحْثٍ لا بمصر ولا بالشام، ولم يَتَوَجَّه لهم عليه ما يَشِين، وإنما أخذوه وحبسوه بالجاه، كما سيأتي، وإلى الله إيابُ الخلق، وعليه حسابهم...».

«وفي مستهل ذي الحِجَّة ركب الشيخ تقي الدين ابن تيمية ومعه جماعة من أصحابه إلى جَبل الجُرْد والكَسْروانيين، ومعه نقيب الأشراف زين الدين بن عدنان، فاستتابوا خلقاً منهم، وألزموهم بشرائع الإسلام، ورجع مؤيداً منصوراً»[١].

سنة (٧٠٥هـ):

قال ابن كثير: «وفي ثانيه [شهر المحرم] خرج نائب السَّلْطَنة بمَن بقي من الجيوش الشامية، وقد كان تقدم بين يديه طائفة من الجيش مع ابن تيمية في ثاني المحرم[٢]، فساروا إلى بلاد الجُرْد والرَّفْض والتَّيامِنة، فخرج نائبُ السلطنة الأفْرَمُ بنفسه، بعد خروج الشيخ لغزوهم، فنصرهم الله عليهم، وأبادوا خلقاً كثيراً، منهم ومن فرقتهم الضالة، ووطِئوا أراضي كثيرة من ضِيَع بلادهم، وعاد نائب السلطنة إلى دمشق، في صحبته الشيخ ابن تيمية والجيش، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة خير كثير، وأبان الشيخ علماً وشجاعة في هذه الغزوة، وقد امتلأت قلوب أعدائه حَسَداً له وغَمّاً»[٣].

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٣، ٣٤، ٣٥).

[٢] كذا، وأول الكلام أن نائب السلطنة خرج ثاني شهر المحرم، فيكون تقدمُ هذه الطائفة قبل ذلك.

[٣] «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٥).

نشاطه العلمي ومناظراته وسجنه:

عُقد للشيخ عددٌ من مجالس المناظرة بدمشق، منها مجلس في يوم السبت تاسع جمادى الأولى سنة (٧٠٥هـ) بقصر الإمارة، شهده نائب السَّلْطنة ـ مع جماعة من الأحمدية المتصوفة، كشف الشيخ فيها طرقهم وحيلهم، واتفق الحال على أنهم يخلعون أطواقهم الحديدية من رقابهم، وأن من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه[١].

وقد أشار ابن كثير في غير موضع[٢]، إلى أن هذا التميز لشيخ الإسلام، وتقدمه عند الدولة، وجهاده، وانفراده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطاعة الناس له ومحبتهم له، وكثرة أتباعه، وقيامه بالحق، وعلمه وعمله، مع ما يَتَكَلَّم به مما يخالف معتقد بعض معاصريه من مشايخ الأشاعرة والصوفية ـ أظهر حسد جماعة من الفقهاء ومعاداتهم له، فكاتبوا السلطان في مصر، فأمر بعقد مجالس لمناظرة ابن تيمية في معتقده.

وانعقدت ثلاثة مجالس عند نائب السلطنة بالقصر، حضرها القضاة والعلماء، الأول والثاني يومَي الثامن والثاني عشر من رجب سنة (٧٠٥هـ)، والثالث يوم سابع شعبان، وقد طَلَبَ شيخ الإسلام في بداية هذه المجالس أن يكون الكلام في عقيدة له مكتوبة، هي «العقيدة الواسطية»، وتحقق ذلك[٣].

ومع أن ابن كثير ذكر أنه اجتمع الجماعة على الرضا بالعقيدة

---

[١] انظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٩)، وقد كتب ابن تيمية واصفاً هذا المجلس ومقدماته، في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ط. الرياض) (١١/ ٤٤٥ ـ ٤٧٥).

[٢] انظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٤، ٣٥، ٣٧).

[٣] كتب ابن تيمية، وكتب غيره، في تفصيل ما جرى في هذه المجالس الثلاثة من المناظرات، انظر ذلك في: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ط. الرياض) (٣/ ١٦٠ ـ ٢١٠).

المذكورة، وجاء كتاب من السلطان يبدي فيه ارتياحه لنتيجة هذه المجالس، وأن ابن تيمية على مذهب السلف، وإنما أردنا بالأمر بهذه المجالس براءة ساحته مما نُسب إليه، إلا أنه جاء كتاب آخر يطلب حَمْل الشيخ إلى مصر[١].

ودخل الشيخ مصر يوم الخميس الثاني والعشرين من رمضان، وفي ثاني يوم بعد صلاة الجمعة عُقد للشيخ مجلس بالقلعة، اجتمع فيه القضاة وأكابر الدولة، وأراد أن يَتَكَلَّم على عادته، فلم يُمَكَّن مِن البحث والكلام، وادُّعْيَ عليه أنه يقول: «إن الله فوق العرش حقيقة، وإن الله يتكلم بحرف وصوت»، وبدأ الشيخ جوابه بحمد الله والثناء عليه، فقيل له: أجِب، ما جئنا بك لتخطب.

وعند ذلك سأل الشيخ: مَنْ الحاكم فيَّ؟ ولما رأى أنه أحد خصومه، قال له الشيخ: كيف تحكم فيَّ وأنت خصمي!

فانتهى المجلس بالأمر بحبس الشيخ، وحُبِس في برجٍ أياماً، ثم نُقل منه ليلة العيد إلى قَلْعَة الجَبَل بالجُب، واستمر محبوساً في قَلْعَة الجَبَل حتى يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة (٧٠٧هـ) حيث خرج منه[٢].

لكنه دُعي في شهر شوال من هذه السنة إلى مجلس آخر، بُحث فيه معه التوسل بالنبي ﷺ، وأُرسل بعده إلى مكان اسمه «حبس القضاة»، وأُذن له أن يكون عنده من يخدمه، واستمر في الحبس يُستفتى ويقصده الناس ويزورونه.

ثم عُقد له مجلس نزل بعده بالقاهرة، وأكب الناس على الاجتماع به ليلاً ونهاراً، زيارة وتعلماً واستفتاء وغير ذلك، واستمر ذلك في سنة (٧٠٨هـ).

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٧).

[٢] «العقود الدرية» ص(٢٤٩، ٢٥٠)، «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨).

وفي ليلةِ سَلْخ صفر سنة (٧٠٩هـ) في حكومة الجاشْنَكِير توجه الشيخ من القاهرة إلى الإسكندرية كهيئة المنفي، وأقام بها ثمانية أشهر مقيماً ببرج متسع نظيف، يدخل عليه من شاء[١].

ولما دخل السلطان الناصر إلى مصر يوم عيد الفطر من هذه السنة مستعيداً ملكه، طَلَبَ الشيخَ من الإسكندرية مُعزَّزاً مُكَرَّماً مُبَجَّلاً، فقَدِم في اليوم الثامن من شوال، ووصل القاهرة يوم السبت ثامن عشَر الشهر، واجتمع بالسلطان يوم الجمعة الرابع والعشرين منه، فأكرمه وتَلَقَّاه، ومشى إليه في مجلس حَفَل فيه قضاة المصريين والشاميين، وأصلح بينه وبينهم[٢].

ثم إن الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان نزل إلى القاهرة، وعاد إلى بث العلم ونشره، وأقبلت الخلق عليه، ورحلوا إليه يشتغلون عليه ويستفتونه، ويجيبهم بالكتابة والقول، وجاء الفقهاء يعتذرون مما وقع منهم في حقه، فقال: قد جعلتُ الكُلَّ فِي حِلٍّ[٣].

واستمر الشيخ مقيماً في مصر مُعَظَّماً مُكَرَّماً، حتى خرج منها في شوال سنة (٧١٢هـ) بصحبة السلطان بِنِيَّة غزو التتر الذين تحركوا للمجيء إلى الشام، ولكن التتر رجعوا إلى بلادهم، وعاد الشيخ إلى دمشق يوم الأربعاء أول يوم من ذي القعدة، وكانت غيبته عنها سبع سنين.

وبعد وصوله إلى دمشق واستقراره بها، لم يزل ملازماً لاشْتِغال الناس في سائر العلوم، ونشر العلم، وتصنيف الكتب، وإفتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة، والاجتهاد في الأحكام الشرعية[٤].

وفي مستهل جمادى الأولى سنة (٧١٨هـ) مُنع الشيخ تقي الدين من الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق، وأُكد ذلك في التاسع والعشرين من

---

[١] «البداية والنهاية» (١٤/ ٤٩، ٥٠)، «العقود الدرية» ص(٢٦٩، ٢٧٠).

[٢] انظر: تفاصيل ما جرى في هذا المجلس، في «العقود الدرية»، ص(٢٧٩) فما بعدها، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٥٣، ٥٤).

[٣] «البداية والنهاية» (١٤/ ٥٤). [٤] المرجع السابق (١٤/ ٦٧).

شهر رمضان سنة (٧١٩هـ)، ثم حُبس بسبب هذه المسألة ثاني عشر رجب سنة (٧٢٠هـ) في قَلْعة دمشق، فبقي فيها خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً، حيث أُخرج يوم عاشوراء سنة (٧٢١هـ).

وفي سادس شعبان سنة (٧٢٦هـ) اعتُقل الشيخ بالقَلْعة بسبب فُتْيَا وجِدت بخَطِّه، في شَدِّ الرِّحال والسفر إلى زيارة قبور الأنبياء عليهم السَلام وقبور الصالحين.

وما زال محبوساً فيها حتى توفي.

كتبه:

من ثمرات هذه الحياة الحافلة عدد كبير من الكتب في أصول الدين وفروعه، نقل ابن عبد الهادي قول الذهبي: «وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلدة»[١]، وقال ابن رجب عن هذه المصنَّفات: «قد جاوزت حد الكثرة، فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعد المعروف منها ولا ذكرها». ثم قال: «ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنَّفات الكبار»[٢].

وسائر مَن يُتَرْجِمون لشيخ الإسلام يذكرون أشهرها، لكن اثنين من تلاميذه اعتنيا بذكر أسماء هذه الكتب؛ هما ابن القيم في رسالة «أسماء مؤلفات ابن تيمية»[٣]، وابن عبد الهادي في كتاب «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية».

وقد نُشر في السنوات الأخيرة ـ ولله الحمد والمنة ـ كثير من هذه المصنَّفات، واعتنت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلة بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بتحقيق كتب العقيدة وما يلحق بها، وهي أوسع ما كتبه ابن تيمية رحمه الله.

[١] «العقود الدرية»، ص(٢٥).

[٢] «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٠٣).

[٣] رجّح بعض الباحثين أن هذه الرسالة لابن رُشيّق المغربي وليست لابن القيم. انظر: مقدمة كتاب «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية».

فحقق أستاذنا الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله كتابين كبيرين، هما «درء تعارض العقل والنقل» في عشرة أجزاء، و«منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» في ثمانية أجزاء، كما حقق كتابين متوسطين، هما «الصفدية» في الرد على الفلاسفة في قولهم: «إن معجزات الأنبياء عليهم السلام قوى نفسانية، وفي إبطال قولهم بقِدَم العالم»، وكتاب «الاستقامة» في وجوب الاستقامة والاعتدال ومتابعة الكتاب والسنة، ونَشَر أيضاً عدداً من الرسائل الصغيرة، في مجلدين بعنوان «جامع الرسائل» مشترطاً على نفسه نشر رسائل لم يَسْبِق نشرُها من قَبْل.

كما حقق بعض طلاب القسم عدداً من الكتب والرسائل ضمن أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه، فمن الكتب الكبار «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» في الرد على النصارى، وكتاب «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» في نقض كتاب «أساس التقديس» لأبي عبد الله الرازي.

ومن الكتب المتوسطة والرسائل «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم»، و«التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع»، و«الحموية» في صفات الله تعالى، و«التسعينية في الصفات ومسألة الكلام»، و«السبعينية: بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية»، و«الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان»، و«جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»، و«شرح حديث النزول».

ونُشِرَ محققاً من خارج القسم عدد آخر؛ منها كتاب «مجموعة تفسير شيخ الإسلام»، وكتاب «الرد على المنطقيين».

كما نُشر أيضاً كتاب «الإيمان»، و«الواسطية»، و«العبودية»،

و«العرشية» و«الاستغاثة»، و«قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»، و«النبوات»، و«الصارم المسلول على شاتم الرسول»، و«رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وغيرها.

ونُشرت رسائل أخرى عديدة ضمن مجاميع؛ إذ نُشر في القاهرة «مجموع رسائل ومسائل شيخ الإسلام ابن تيمية»، و«مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية»، ونُشر في الرياض أكبر هذه المجاميع وأشملها «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» في خمسة وثلاثين جزءاً، جمعها الشيخ عبد الرحمٰن بن قاسم وابنه محمد رحمهما الله.

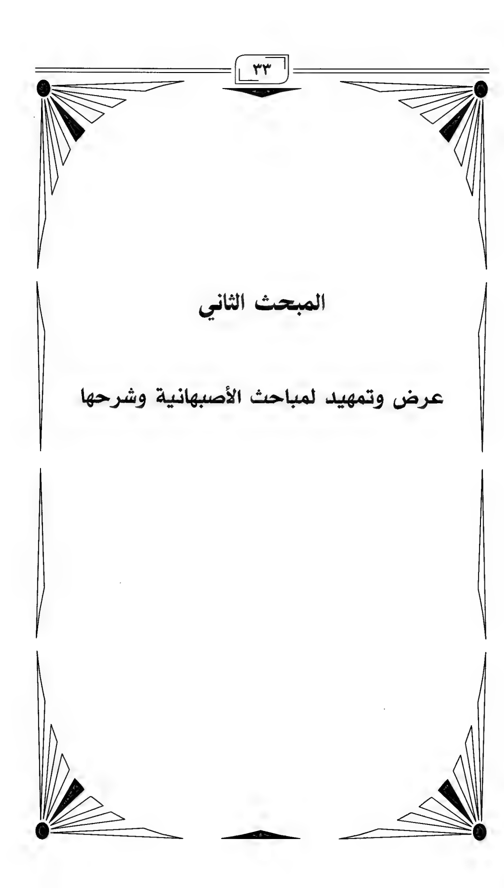
وفاته:

توفي شيخ الإسلام رحمه الله محبوساً بقلعة دمشق، في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة[1].



---

[1] للمزيد من التوسع في ترجمة ابن تيمية، يراجع: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٦ ـ ١٤٩٨)، «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، «البداية والنهاية» (١٤/ ٦) فما بعدها، «فوات الوفيات» (١/ ٧٤ ـ ٨٠)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٥ ـ ٣٣)، «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٨٧ ـ ٤٠٦)، «الدرر الكامنة» (١/ ١٦٨ ـ ١٨٧)، «الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، «الأعلام» (١/ ١٤٤).



المبحث الثاني

عرض وتمهيد لمباحث الأصبهانية وشرحها



العقيدة الأصبهانية:

افتتح الأصبهاني عقيدته بالحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ.

ثم نَصَّ على وجود الخالق للعالَم، ووحدانيته، وأسمائه الدالة على صفاته السبع، التي يثبتها الأشاعرة، صفاتٍ زائدةٍ على الذات القائمة بها[١]؛ إذ قال: «للعالَم خالقٌ، واجبُ الوجود لذاته، واحدٌ، عالِمٌ، قادرٌ، حيٌّ، مريدٌ، متكلمٌ، سميعٌ، بصيرٌ».

ثم استدل على هذه المسائل بأدلة عقليَة، ما عدا «الكلام»، فأثبته بأنه تعالى آمرٌ وناهٍ، و«السمع والبصر» قال: «إن الدليل عليهما السمعيات».

ثم ذكر أن الدليلَ على نُبُوَّة الأنبياء المعجزاتُ، والدليل على نُبُوَّة نبينا محمد ﷺ القرآن المعجز نظمه ومعناه.

وختم الأصبهاني عقيدته بقوله: «ثم نقول: كُلُّ ما أخبر به محمد ﷺ من عذاب القبر، ومُنْكَر ونَكِير، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصِّراط، والميزان، والشفاعة، والجنة والنار، فهو حق، لأنه مُمْكِن، وقد أخبر به الصادق، فيلزم صدقه»[٢].

شرح الأصبهانية:

أصول الدين ـ كما يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية في أول كتابه «درء تعارض العقل والنقل» ـ: «إما مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تُذكر قولاً، أو تُعمل عملاً؛ كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنُّبُوَّة

---

[١] ويسمونها «الصفات المعنوية» مقابل الصفات الذاتية أو النفسية، انظر: في الفرق بينهما كلام الجويني في هذه المقدمة، ص(٣٩ ت٣).

[٢] انظر: نص العقيدة الأصبهانية، ص(٧ ـ ٨).

والمعاد، أو دلائل هذه المسائل»[١].

وقد اشتملت العقيدة الأصبهانية على مسائل ودلائل، وافق ابن تيمية على مجمل ما ذكره الأصبهاني من مسائل، ثم ركز نقده له في اتجاهين:

الأول: أن الأصبهاني لم يستوف المسائل التي يذكرها أهل السنة، بل وأكثر الأشاعرة في معتقداتهم المختصرة.

الثاني: أنه أشار إلى دليل ما ذكره إشارة مختصرة، لا تكفي في العلم بهذه المسائل، ولا تخلو من محاذير.

وبَيَّن ابن تيمية في مواضع من شرحه أن الأصبهاني تابع في هذه العقيدة أبا عبد الله الرازي أكبر متأخري الأشاعرة ومُقَعِّد مذهبهم.

النقد الإجمالي للأصبهاني، ولمذهبه في صفات الله والاستدلال عليها:

قَدَّم ابن تيمية بين يدي شرحه نقداً إجمالياً للأصبهاني، فقال: «الحمد لله رب العالمين، ما في هذا الكلام من الإخبار بأن للعالَم خالقاً، وأنه واجبُ الوجود بنفسه، وأنه واحدٌ، عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ، مريدٌ، متكلمٌ، سميعٌ، بصيرٌ ـ فهو حق لا ريب فيه.

وكذلك ما فيه من الإقرار بنبوة الأنبياء ﷺ، ونبوة محمد ﷺ، وأنه يجب التصديق بكل ما أخبر به من عذاب القبر، ومنكر ونكير، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصراط، والميزان، والشفاعة، والجنة، والنار ـ فإنه حق»[٢].

وأوضح أن النصوص وردت بهذه الأسماء المذكورة أو بمعانيها، وفي نَصِّ الأصبهاني على أن الله متكلِّم مُرِيد ما يميز مذهبه عن مذهب الجهمية والمعتزلة[٣].

لكن ابن تيمية يستدرك بقوله: «ولكن هذا المصنِّف اختصر هذه العقيدة من كتب المتكلمين الصفاتية[٤]، الذين يثبتون ما ذكره من

---

[١] «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧).

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٨). [٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٨ ـ ٢٥).

[٤] عرفت في هذا الموضع بالصفاتية، وأنهم أصناف، وبينت أن ابن تيمية يريد هنا الكُلَّابية والأشاعرة.

الصفات بما نَبَّه عليه من الطرق العقلية، ويسمون ذلك «العقليات»، وأما أمر المعاد، فيجعلونه كله من باب السمعيات؛ لأنه ممكن في العقل، والصادق قد أخبر به»[١].

وذكر ابن تيمية أن سلف الأمة وأئمتها ـ وآخرين معهم ـ يثبتون المعاد أيضاً بالعقل[٢].

لكن الأصبهاني سلك مسلك أبي عبد الله الرازي، في طريقة استدلاله على الصفات السبع، حيث أثبت العلم والقدرة والإرادة والحياة بالعقل، وأثبت السمع والبصر والكلام بالسمع، ولم يثبت شيئاً من الصفات الخبرية.

وهذا خلاف طريقة المتقدمين على الرازي من الأشاعرة؛ كأبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ)، والقاضي أبي بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، وإمام المذهب أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، وسلفه أبي محمد بن كُلَّاب (ت بعد ٢٤٠هـ)؛ فإنهم يثبتون جميع هذه الصفات بالعقل.

أما السلف كالإمام أحمد وأمثاله، فإنهم يثبتونها بالعقل كما ثبتت بالسمع.

وأيضاً فأئمة الصفاتية المتقدمون؛ كابن كُلَّاب والأشعري والباقلاني وأبي إسحاق الإسفراييني (ت٤١٨هـ) وابن فُوْرَك (ت٤٠٦هـ) يثبتون الصفات الخبرية في الجُمْلة[٣].

أما سلف الأمة وأئمتها، فالأصل الذي اعتمدوه أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل[٤]؛ فيثبتون كل ما جاء به السمع، ويُبَيِّنُون أن

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٢٥ ـ ٢٦).

[٢] المرجع السابق، ص(٢٦ ـ ٢٨) وقد استعمل السلف طرق القرآن العقلية في إثبات المعاد، انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٣٠ ـ ٣٥).

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٢٩ ـ ٣٤).

[٤] المرجع السابق، ص(٣٤ ـ ٣٥).

كثيراً من الصفات يمكن أن يُستدلَّ عليه بالعقل أيضاً، ويناقشون من نفى بعض الصفات فراراً مما هو محذور بزعمه، بأن بإمكان منازعه أن يدَّعي وجود هذا المحذور فيما أثبته[١].

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في هذه المقدمة ما يوضح الفرق بين أدلة الرازي وأدلة من سبقوه على الصفات السبع.

أما ما يزيده أئمة الأشاعرة عن متأخريهم من الإثبات، فقد أورد ابن تيمية نصوص هؤلاء المتقدمين في غير موضع من كتبه، ونقل في كتابنا هذا قول أبي الحسن الأشعري في كتاب «مقالات الإسلاميين»[٢].

فقد ذكر أبو الحسن في هذا الكتاب[٣] عدداً من المسائل، تحت عنوان «حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة»، ومنها: أن الله سبحانه على عرشه، وأن له يدين بلا كيف، وأن له عينين بلا كيف، وأن له وجهاً، واستدل لذلك بنصوص من القرآن، وذكر أنه ينزل إلى السماء الدنيا، كما جاء في الأحاديث، وأنه يجيء يوم القيامة، وأنه يقرب من خلقه كيف شاء، واستدل لمجيئه وقربه من القرآن، وقال في آخر هذه الجملة: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب»[٤].

وفي كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» عقد فصلاً «في إبانة قول أهل الحق والسنة» قال فيه: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا ﷻ، وبسنة نبينا محمد ﷺ. . .»[٥].

ثم ذكر المسائل التي ذكرها في كتاب «المقالات» مستشهداً لها ببعض النصوص، وذكر أن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، وأنه يُقَلِّب القلوب بين إصبعين من أصابعه[٦]، ثم

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٣٥ ـ ٤٣).
[٢] المرجع السابق، ص(٢١٥).
[٣] «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠).
[٤] المرجع السابق (١/ ٣٥٠).
[٥] «الإبانة» ص(٢٠).
[٦] انظر: «الإبانة»، ص(٢٥، ٢٦).

عقد أبواباً فصَّل فيها هذه المسائل[١].

وذكر الباقلاني في كتاب «التمهيد» وكتاب «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» إثبات الوجه واليدين والعينين والاستواء على العرش، واستدل عليه بالنصوص، وأجاب عن اعتراضات النفاة[٢].

أما الجويني، فلا يثبت الصفات الخبرية[٣]، وكذا الغزالي[٤] (ت٥٠٥هـ).

---

[١] المقصود هنا بيان مزية الأشعري ومتقدمي أصحابه عمن جاء بعدهم، وإلا ففي كلام أبي الحسن الأشعري عن هذه المسائل ما ينتقد به. انظر مثلاً قوله عن الاستواء: «وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزهاً عن المماسة [في كتاب «الإبانة»: الممارسة]، والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال. . .» إلخ، «الإبانة»، ص(٢١).

وهذا النفي لم يرد به نص من كتاب أو سنة، مع ما فيه من الإجمال والاحتمال؛ إذ قد يُراد به نفي قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى.

[٢] «التمهيد»، ص(٢٥٨ ـ ٢٦٢)، و«الإنصاف»، ص(٢١، ٢٢). وعطفاً على الملحوظة التي ذكرتها في الهامش السابق عن أبي الحسن، انظر مثلاً تأويل الباقلاني لعدد من الصفات بالإرادة في: كتاب «التمهيد»، ص(٢٧، ٢٨)، وفي كتاب «الإنصاف»، ص(٢٢)، وقوله في كتاب «الإنصاف»، ص(٣٦، ٣٧): «وأنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات. . . وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال، ولا القيام ولا القعود. . .».

[٣] في كتابه «لمع الأدلة»، ص(٨٢ ـ ٨٥) ذكر «الصفات السبع»، واستدل عليها بالعقل، وفي كتاب «الإرشاد» ص(٣٠) قسّم صفات الله قسمين: نفسية ومعنوية، وقال: «وحقيقة صفة النفس، كل صفة إثبات لنفس لازمة ما بقيت النفس، غير معللة بعلل قائمة بالموصوف، والصفات المعنوية هي الأحكام الثابتة للموصوف بها معللة بعلل قائمة بالموصوف». وذكر ضمن القسم الأول قِدَم الباري ص(٣١ ـ ٣٣) وقيامه بنفسه، ص(٣٣ ـ ٣٤) ومخالفته للحوادث ص(٣٤) والوحدانية ص(٥٢) وذكر في القسم الثاني ص(٦١ ـ ٧٦) الصفات السبع واستدل عليها بالعقل.

ثم إنه في كتاب «الإرشاد» اختار تأويل نصوص الصفات الخبرية، انظر: تأويله الاستواء، ص(٤٠ ـ ٤٢)، وتأويله اليدين والعينين والوجه، ص(١٥٥) وما بعدها. لكنه في كتاب «العقيدة النظامية»، ص(٣٢ ـ ٣٣) رجح تفويض معانيها إلى الرب تعالى، وأوجب ترك التأويل، وهذا الكتاب ألفه بعد كتاب «الإرشاد».

[٤] انظر: «الاقتصاد في الاعتقاد»، ص(١١٠) فما بعدها، «الرسالة القدسية» =

وأما الرازي، فقد أورد في كتابه «أساس التقديس» النصوص الكثيرة من القرآن والسنة الدَّالة على الصفات التي يسميها متقدمو الأشاعرة «الصفات الخبرية» ليبين أن المراد منها خلاف ظاهرها بزعمه[١].

ولكنه في معرض كلامه عن الصفات السبع، في كتاب «معالم أصول الدين» قال: «ولا يمتنع أن تكون تلك الذات موجبة لصفات أخرى حقيقية أو إضافية»[٢].

وقال بعد ذلك: «اعلم أنه لا يلزم من عدم الدليل على الشيء عدم المدلول... إذا ثبت هذا فنقول: هذه الصفات التي عرفناها وجب الإقرار بها، فأما إثبات الحصر، فلم يُدل عليه، فوجب التوقف فيه، وصفة الجلال ونعوت الكمال أعظم من أن تُحِيط بها عقول البشر»[٣].

وفي كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» ذكر أن بعض المتكلمين زعموا أنه لا صفة لله تعالى وراء السبع أو الثماني، وذكر إثبات أبي الحسن الأشعري، وأبي إسحاق الإسفراييني، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وعبد الله بن سعيد ـ لصفاتٍ أخرى غير السبع أو الثمان، ثم قال: «والإنصاف أنه لا دلالة على ثبوت هذه الصفات، ولا على نفيها، فيجب التوقف»[٤].

وكثيراً ما يذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن مذهب الرازي في الصفات الخبرية هو الوقف[٥].

لكن شيخ الإسلام وابن القيم ينقلان ما قاله في كتاب «أقسام

= ضمن «إحياء علوم الدين» (١/ ١٠٥) فما بعدها، حيث يثبت الصفات السبع العقلية ولا يذكر شيئاً من الصفات الخبرية.

[١] في كتاب «أساس التقديس»، ص(٩٨) وما بعدها.

[٢] «معالم أصول الدين»، ص(٥٨).

[٣] المصدر السابق، ص(٦٦).

[٤] «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، ص(١٨٧).

[٥] انظر مثلاً: «شرح الأصبهانية»، ص(٤٧٦)؛ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ط. الرياض) (١٣/ ١٣٩).

اللذات» الذي يقول ابن القيم: إنه «صنَّفه في آخر عمره»[١]، ومنه قوله: «واعلم أنه بعد التوغل في هذه المضايق، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم، والفرقان الكريم، وهو ترك التعمق والاستدلال بأقسام أجسام السمٰوات والأرضين على وجود رب العالمين، ثم المبالغة في التعظيم من غير خوض في التفاصيل، فأقرأ في التنزيه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الصمد: ١]، وأقرأ في الإثبات قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]... وعلى هذا القانون فَقِسْ».

وقد أورد ابن القيم هذا النص ضمن نصوص أخرى لعلماء آخرين في إثبات الاستواء والعلو[٢].

منزلة العقيدة الأصبهانية بين العقائد المختصرة:

بعد هذا النقد الموجز عقد ابن تيمية فصلاً، بيَّن فيه أن الأصبهاني لم ينهج منهج المصنِّفين للعقائد المختصرة من أهل السنة والجماعة، فلم يستوف المسائل التي يذكرونها، وما ذكره أشار إلى دليله إشارة مختصرة.

إذ من شأن هؤلاء أن يذكروا ـ بالإضافة إلى ما اتفق عليه المسلمون من توحيد الله تعالى، والإيمان برسله، واليوم الآخر ـ ما يتميزون به عن المبتدعين:

فيذكرون إثبات الصفات، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه تعالى يُرى في الآخرة، خلافاً للجهمية من المعتزلة وغيرهم.

ويذكرون أن الله خالق أفعال العباد، وأنه مريد لجميع الكائنات، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، خلافاً للقدرية من المعتزلة وغيرهم.

---

[١] «اجتماع الجيوش الإسلامية»، ص(٢١٤).

[٢] المصدر السابق، ص(٢١٥).

ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، وأن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب، ولا يُخَلَّد في النار، خلافاً للخوارج والمعتزلة.

ويحققون القول في الإيمان، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملاً، خلافاً للمرجئة.

ويذكرون إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم، خلافاً للشيعة من الرافضة وغيرهم[١].

على أن ابن تيمية فيما بَعْد بَيَّن أن الأصبهاني لم يترك طريقة أهل السنة والجماعة فحسب، بل لم يبلغ بهذا المعتقد منزلة الأشاعرة المتقدمين كأبي الحسن والباقلاني، بل ولا بعض المتأخرين كالجويني والغزالي، وأنه ـ كمتبوعه أبي عبد الله الرازي ـ مُتَرَدِّدٌ بين الفلسفة والاعتزال[٢].

فقد استدل الأصبهاني على كون الله متكلِّماً «بأن الله آمر وناه؛ لأنه بعث الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلِّماً إلا ذلك»[٣].

وقد شرح ابن تيمية هاتين المقدمتين، ثم قال: «ولقائل أن يقول: هذا الذي ذكره قليل الفائدة... وإنما المقصود إثبات أنه متكلِّمٌ حقيقةً، بكلام يقوم بنفسه، خلافاً للمتفلسفة... وللجهمية من المعتزلة وغيرهم... وهذا القَدْر الذي أثبته من كونه متكلِّماً أمرٌ لا ينازعه فيه معتزلي، بل ولا متفلسف إلٰهي يقر بالنبوات في الجُمْلَة»[٤].

وأردف: «ولقائل أن يقول: إن هذا السؤال ليس لازماً له في مسألة

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٣ ـ ٤٦).

[٢] وهذا يوضح الأطوار التي مر بها المذهب الأشعري، وكيف اتسعت الفجوة بينه وبين مذهب أهل السنة، واقترب ـ على يد أبي عبد الله الرازي، ومن جاء بعده كالآمدي والأرموي والأصبهاني ـ من مذهب المعتزلة والفلاسفة، مع أنه ظهر في كلام هؤلاء من الوقف والحيرة والاضطراب ما يفوق سابقيهم.

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٤٥٣).

[٤] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٧٢ ـ ٤٧٣).

«الكلام»، بل وفي سائر المسائل، فإنه لم يثبت شيئاً من الصفات القائمة بنفسه، وإنما أثبت أحكام الصفات وأثبت الأسماء، والمعتزلة توافق على الأسماء والأحكام، بل والفلاسفة أيضاً توافق على إطلاق ما ذكره من الأسماء والصفات، فلا يكون في هذا الاعتقاد فرق بين مذهب الصفاتية أهل الإثبات: كابن كُلَّاب والأشعري وأتباعهما، ولا بين المعتزلة: كأبي علي وأبي هاشم وأبي الحسين البصري وأمثالهم، بل هذا الاعتقاد مشترك بين المعتزلة والأشعرية وغيرهم من الطوائف.

يُبَيِّنُ هذا أنه لم يذكر في اعتقاده ما تتميز به الأشعرية عن المعتزلة: ولا ذكر أن القرآن كلام الله غير مخلوق؛ ولا ذكر مسألة «الرؤية»: وأن رؤية الله جائزة في الدنيا، واقعة في الآخرة؛ ولا ذكر أيضاً مسائل «القدر»: وأن الله خالق أفعال العباد، وأنه مريد للكائنات؛ ولا ذكر أيضاً مسائل «الأسماء والأحكام»: وأن الفاسق لا يخرج عن الإيمان بالكُلِّيَّة، ولا يجب إنفاذ الوعيد، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر؛ ولا ذكر مسائل «الإمامة والتفضيل».

وكل هذه الأصول تُذكر في مختصرات المعتقدات، التي يُصَنِّفُها متأخرو الأشاعرة: «كالعقيدة القدسية» لأبي حامد، و«العقيدة البرهانية» المختصرة من إرشاد أبي المعالي، ونحوهما، فضلاً عن الاعتقاد الذي يذكره أئمة الأشعرية: كالقاضي أبي بكر وذَوِيه؛ فإنهم يزيدون على ذلك إثبات الصفات الخبرية، وإثبات العلو، وأمثال ذلك، فضلاً عن الاعتقاد الذي ذكره الأشعري في «المقالات» عن أهل السنة وأصحاب الحديث، فإنَّ فيه جُمَلاً مُفَصَّلة، فضلاً عما يذكره السلف والأئمة الكبار من الإثبات والتفصيل، المبيِّن للسُّنَّة، الفاصل بينها وبين كل بدعة.

ولهذا كان أصحاب هذا المصنِّف مع انتسابهم إلى الأشعري، إنما هم في باب الصفات مُقِرُّون بما تُقِرُّ بِهِ المعتزلة، لا يُقِرُّون بما تُقِرُّ بِهِ

الأشعرية من الزيادات، وبحوث أبي عبد الله بن الخطيب[١] تعطيهم ذلك، فإن الوَقْف والحَيْرة ظاهرٌ على كلامه في إثبات الصفات، ومسألة «الرؤية» و«الكلام» وأمثالهما، بخلاف مسائل «القدر»، فإنه جازم فيها بمخالفة المعتزلة»[٢].

وتابع ابن تيمية نقده قائلاً: «فإن قيل: فالمعتزلة لا تقر بِمُنْكَر ونَكِيْر، والصراط، والميزان، ونحو ذلك، مما ذكره هذا المصنِّف.

قيل: المعتزلة في ذلك على قولين: منهم من يُثْبِت ذلك، ومنهم من ينفيه، على أن ما ذكره ليس فيه ما يدل على إثبات هذه الأمور، وإنما فيه الإقرار بكل ما أخبر به الرسول من هذه الأمور، وليس في المعتزلة ولا غيرهم من المسلمين من يقول: لا أُقِرُّ بما أخبر به الرسول، بل كُلُّ مسلم يقول: إن ما أخبر به الرسول فهو حق، يجب تصديقه. . .

فالمبتدع إذا نازع السُّنِّي، لا ينازعه في تصديق الرسول في كل ما أخبر به، لكن المنكر لشيء من السُّنَّة ينازع فيه: هل أخبر بذلك الرسول أم لا؟ وهل خَبَرُه على ظاهره أم لا؟ وهو لم يُثْبِت لا هذا ولا هذا؛ إذ هما من عِلْم النَّقِل ودلالة الألفاظ، وليس فيما ذكره شيء من هذا وهذا.

كما أن كلامه في التوحيد ليس مبنياً على أصول الأشعرية ولا أصول المعتزلة، بل على أصول المتفلسفة، فهو متردد بين الفلسفة والاعتزال، وأخذ من بحوث المنتسبين إلى الأشعرية ـ كالرازي ونحوه ـ ما قد يقوله هؤلاء وهؤلاء»[٣].

وإذا نظرنا في «الرسالة القدسية» لأبي حامد الغزالي[٤]، التي مثَّل بها

---

[١] المقصود أبو عبد الله الرازي، فقد اشتهر بابن الخطيب، وابن خطيب الري.

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٧٤ ـ ٤٧٦).

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٧٦، ٤٧٨)، وانظر أيضاً، ص(٥٢٠، ٥٢١).

[٤] هذه العقيدة هي الفصل الثالث من كتاب «قواعد العقائد» ضمن كتاب =

ابن تيمية لعقائد الأشاعرة المتأخرين، وذكر أن الأصبهاني لم يبلغها بعقيدته هذه، نجد أن أبا حامد قال في أولها عمن أسماهم «عصابة السنة»[١]:

«وعرفوا أن كلمتي الشهادة على إيجازها تتضمن إثبات ذات الإلٰه، وإثبات صفاته، وإثبات أفعاله، وإثبات صدق الرسول، وعلموا أن بناء الإيمان على هذه الأركان، وهي أربعة، ويدور كل ركن منها على عشرة أصول:

الركن الأول: في معرفة ذات الله تعالى، ومداره على عشرة أصول: وهي العلم بوجود الله تعالى، وقِدَمه، وبقائه، وأنه ليس بجوهر، ولا جسم، ولا عَرَض، وأنه سبحانه ليس مختصاً بجهة، ولا مستقراً على مكان، وأنه يُرى، وأنه واحد.

الركن الثاني: في صفاته، ويشتمل على عشرة أصول: وهو العلم بكونه حياً، عالماً، قادراً، مريداً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، منزهاً عن حلول الحوادث، وأنه قديم الكلام والعلم والإرادة.

الركن الثالث: ـ في أفعاله تعالى ـ ومداره على عشرة أصول: وهي أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وأنها مُكْتَسَبَةٌ للعباد، وأنها مرادة لله تعالى، وأنه متفضل بالخلق والاختراع، وأن له تكليف ما لا يُطَاق، وأن له إيلام البريء، ولا يجب عليه رعاية الأصلح، وأنه لا واجب إلا بالشرع، وأن بعثة الأنبياء جائزة. وأن نبوة نبينا محمد ﷺ ثابتة مؤيدة بالمعجزة.

= «إحياء علوم الدين» (١/ ١٠٤ ـ ١١٥)، ويذكر الغزالي في أولها (١/ ١٠٤) أنه كتبها في الأصل مفردة لأهل القدس، وسماها «الرسالة القدسية في قواعد العقائد»، ثم أودعها في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[١] يلحظ أننا بصدد بيان أن الأصبهاني لم يستوف المسائل التي يذكرها أصحابه الأشاعرة في عقائدهم المختصرة، وإلا فثَمَّةَ مخالفات ظاهرة لمذهب أهل السنة من بعض عناوين مباحث الرسالة القدسية.

الركن الرابع: في السمعيات، ومداره على عشرة أصول: وهي إثبات الحشر، والنشر، وسؤال منكر ونكير، وعذاب القبر، والميزان، والصراط، وخلق الجنة والنار، وأحكام الإمامة، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم، وشروط الإمامة»[١].

ثم فصَّل الغزالي الكلام في هذه الأركان الأربعة، وأصولها الأربعين[٢].

ولنتابع الآن شرح ابن تيمية لمسائل الأصبهاني ودلائله عليها.

وجود الخالق:

استدل أبو الحسن الأشعري على إثبات الصانع بتحول الإنسان من حال إلى حال «فقد كان نُطْفَة، ثم عَلَقَة، ثم لحماً ودماً وعظماً، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال... فلا بُدَّ أن له ناقلاً نقله من حال إلى حال، ودبَّره على ما هو عليه[٣]».

وهذه صورة من صور دليل حدوث صفات الأجسام، أو حدوث الأعراض.

ولما أراد الأشعري تقرير حدوث النُّطْفَة سَلَكَ دليل حدوث الأجسام؛ إذ قال: «فإن قالوا: فما يؤمنكم أن تكون النُّطْفَة لم تزل قديمة؟ قيل لهم: لو كان ذلك كما ادعيتم لم يجز أن يلحقها الاعتمال والتأثير، ولا الانقلاب والتغيير؛ لأن القديم لا يجوز انتقاله وتَغَيُّرُه، وأن يجري عليه سِمات الحَدَث»[٤].

وقد سلك أبو عبد الله الرازي في كتابه «نهاية العقول» خمس طرق لإثبات الصانع، ملخصها:

---

[١] «إحياء علوم الدين» (١/ ١٠٥).

[٢] اتبع الغزالي الرسالة القدسية بذكر مسائل الأسماء والأحكام، فخصص لها الفصل الرابع من قواعد العقائد. انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ١١٦ ـ ١٢٥).

[٣] كتاب «اللمع» لأبي الحسن الأشعري، ص(١٨).

[٤] المصدر السابق، ص(١٩).

الأول: الاستدلال بحدوث الذوات، كالاستدلال بحدوث الأجسام، المبني على حدوث الأعراض، كالحركة والسكون، وامتناع ما لا نهاية له، وهذا طريق المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية كأبي المعالي.

الثاني: الاستدلال بإمكان الأجسام، وهو عمدة الفلاسفة كابن سينا.

الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات.

الرابع: الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض، مثل صيرورة النطفة المتشابهة الأجزاء إنساناً.

الخامس: الاستدلال بما في العالم من الإحكام والإتقان على عِلْم الفاعل، والذي يدل على عِلْم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أَوْلَى.

وقال عن الطريق الخامسة: «وهي عند التحقيق عائدة إلى الطرق الأربع»[١].

وذكر الطرق الأربع الأولى في كتاب «معالم أصول الدين»[٢] وكتاب «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»[٣].

وجعلها في كتاب «الأربعين» سِتّاً؛ إذ أضاف مجموع الإمكان والحدوث في الذوات، ومجموع الإمكان والحدوث في الصفات[٤].

أما الأصبهاني، فقد استدل على وجود الخالق بقوله: «فالدليل على وجوده الممكنات، لاستحالة وجودها بنفسها، واستحالة وجودها بممكن آخر، ضرورة استغناء المعلول بِعِلَّتِهِ عن كل ما سواه، وافتقار الممكن إلى عِلَّتِهِ»[٥].

---

[١] أورد ابن تيمية نص كلام الرازي من كتابه «نهاية العقول» عن هذه الطرق، وتكلم عليها في كتاب «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٧٢ ـ ٨٧).

[٢] انظر: «معالم أصول الدين»، ص(٣٨ ـ ٤٠).

[٣] انظر: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، ص(١٤٧ ـ ١٤٩).

[٤] كتاب «الأربعين» للرازي، ص(٧٠).

[٥] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٤٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه: إن هذا الدليل مبني على مقدمتين:

الأولى: أن الممكنات موجودة

الثانية: أن الممكن لا يوجد إلا بواجب الوجود.

ولحظ ابن تيمية أن الأصبهاني لم يقرر المقدمة الأولى، وهذا يجعل طريقته مشابهة لطريقة ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة في إثبات واجب الوجود، وهي قولهم: «إن نفس الوجود يشهد بوجود واجب، فإن الوجود إما ممكن وإما واجب»، ويرون هذه الطريقة أوثق وأشرف من الالتفات إلى الممكنات[١].

ويقول ابن تيمية: إن هذه الطريقة صحيحة، لكن نتيجتها مجرد إثبات وجود واجب، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء المُعْتَبَرِين، ولا هو من المطالب العالية، ولا فيه إثبات الخالق، ولا إثبات وجود واجب أبدع السماوات والأرض، وإنما فيه أن في الوجود وجوداً واجباً، وهذا يسلمه منكرو الصانع كفرعون والدَّهْرِيَّة المَحْضَة، وإليه يؤول قول أهل وَحْدة الوجود.

وثمة محذور آخر، وهو أن ابن سينا ومن اتبعه يثبتون مغايرة الواجب لما سواه ببيان إمكان الأجسام، وإمكان الأجسام داخل في طريقتهم في تقرير توحيدهم المتضمن نفي صفات الله تعالى[٢].

وبعد أن أرجع ابن تيمية سبب سلوك الأصبهاني هذه الطريقة إلى كونه اختصر عقيدته من كتب أبي عبد الله الرازي[٣] ـ قرر وجود

---

[١] نقلت في هامش ص(٤٨ ت٥) كلام ابن سينا في ذلك من كتابه «الإشارات والتنبيهات» (٣ ـ ٤/ ٤٤٧، ٤٨٢).

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٨ ـ ٥٠)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٧٤، ٧٥، ١٦٢ ـ ١٦٤)، وانظر: دليل التوحيد عند الأصبهاني، وشرح ابن تيمية فيما سيأتي، ص(٥٥) وما بعدها.

[٣] قال ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ١٦٤، ٨/ ١٢٥): =

الممكنات، لِيَتِمَّ ما ذكره الأصبهاني من الدليل، ولتكون هذه الطريقة العقلية صحيحة موافقة لطريقة القرآن.

فقال: «إنه يمكن تقريرها بما نشاهد من حدوث الحوادث، فإنَّا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن، وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك... وهذه الحوادث كانت معدومة ثم وجدت، فعدمُها ينفي وجوبَها، ووجودُها ينفي امتناعَها.

ومن سلك هذه الطريق لم يحتج إلى أن يُثبت إمكانها بحدوثها، ثم يستدل بإمكانها على الواجب، بل نفس حدوثها دليل على إثبات المحدِث لها، فإن العلم بأن المحدَث لا بد له من محدِث، أبْيَنُ من العلم بأن الممكن لا بد له من واجب، فتكون تلك الطريق أبْيَنَ وأقصر، وهذه الطريق أخفى وأطول»[١].

وأشار ابن تيمية إلى أن بعض الناس يَسْتَدل على المحدِث، بأن تخصيص الحوادث بوقت دون وقت، وبوصف دون وصف، لا بُدَّ له من مخصِّص، وقال: هذا الاستدلال وإن كان صحيحاً، فليس بمسلك سديد على الإطلاق، فإن العلم بأن المحدَث لا بد له من محدِث، أبين من هذا.

وهذا الذي يشير إليه الشيخ هو صورة من صور دليل حدوث الصفات، يذكره الأشاعرة بعد أبي الحسن[٢]، وقد بَيَّنَ ابن تيمية أن طريقة إمامهم أقرب إلى طريقة القرآن[٣].

= إن الرازي جعل طريقة ابن سينا هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع، كما ذكر ذلك في رسالة «إثبات واجب الوجود» و«نهاية العقول» و«المطالب العالية» وغير ذلك من كتبه.

[١] «شرح الأصبهانية» ص(٥١ ـ ٥٢).

[٢] انظر: «الإنصاف» للباقلاني، ص(١٦، ٢٧)، و«التمهيد» له، ص(٢٣ ـ ٢٤)؛ و«الإرشاد» للجويني، ص(٢٨ ـ ٣١)؛ و«الرسالة القدسية» للغزالي، ضمن «إحياء علوم الدين» (١/١٠٦).

[٣] أورد ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٧٠ ـ ٩٤، ٩٩ ـ ١٠٨، =

ثم شرح ابن تيمية المقدمة الثانية لهذا الدليل، وختم كلامه مشيراً إلى طرق أخرى، إذ إن وجود الخالق ﷻ أمرٌ ظاهرٌ بيِّنٌ، مركوزٌ في الفِطَر، يمكن الاستدلال عليه بعدد من الطُّرُق؛ كأن يقال: الموجود إمَّا حادث وإمَّا قديم، والحادث لا بُدَّ له من قديم؛ والموجود إمَّا غني وإمَّا فقير، والفقير لا بُدَّ له من غني يحصل به ما لا يوجد الفقير إلا به؛ والموجود إمَّا مخلوق وإمَّا غير مخلوق، والمخلوق لا بُدَّ له من خالق، وهكذا[١].

وقد بسط ابن تيمية ما اختصره في شرح هذا الدليل فيما بعد، حيث عقد ثلاثة فصول متتابعة، فصل يقع في الصفحات (١٥٤ ـ ٣٠٣) تحدث فيه عن مسألة «حدوث العالَم»، وهي مسألة أغفلها الأصبهاني، وَتَوَقَّع ابن تيمية أن يكون سبب هذا الإغفال «لِمَا رأى فيها من الاضطراب، لا سيما فيما عنده من طريقة الرازي وأمثاله»[٢] أو لاعتقاده أن ما ذكره من الطريق إلى إثبات الصانع لا يحتاج إلى إثبات حدوث العالَم، فيمكن مع ذلك العلم به من جهة السمع[٣].

ثم ذكر ابن تيمية طريقة أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الكُلَّابية وغيرهم، وهي أنهم قالوا: «إن إثبات الصانع لا يمكن إلا بمعرفة حدوث العالَم، وذلك لا يمكن إلا بمعرفة حدوث الأجسام، ومعرفة حدوث الأجسام هو بمعرفة استلزامها للحوادث، وأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث»[٤].

= ٣٠٤ ـ ٣٤٩) دليل الأشعري من كتابه «اللمع»، وشرح الباقلاني له في «شرح اللمع» واعتراض القاضي عبد الجبار المعتزلي على أبي الحسن، وعقب على هؤلاء بتعقيبات دقيقة.

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٥٩ ـ ٦١).

[٢] للوقوف على اضطراب الرازي في مسألة «حدوث العالم» يراجع كتاب «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية» لمحمد صالح الزركان، ص(٣٥٨) وما بعدها.

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(١٥٤).

[٤] «شرح الأصبهانية»، ص(١٥٤).

وأوضح أن هؤلاء أخطؤوا من وجوه:

منها دعواهم أن الرَّبَّ تعالى لا يُعرف إلا بهذه الطريق، ودعواهم أنها أول واجب على العِبَاد، ودعواهم أنها طريقة الخليل عليه السلام، والتزامهم للوازمها: كنفي الصفات والأفعال، أو رؤية الله، أو غير ذلك.

وقد رأى أئمة الإسلام أن هذه الطريقة فاسدة في العقل، كما هي بدعة في الشرع، وأنها إلى نفي حدوث العالَم، وعدم الدلالة على إثبات الصانع أقرب منها إلى إثبات حدوث العالَم وإثبات الصانع، ولهذا استطال الفلاسفة الدَّهْرِيَّة القائلون بِقِدَم الأفلاك على أصحاب هذه الطريقة.

ثم بَيَّنَ ابن تيمية حدوث ما سوى الله من الأفلاك وغيرها، وامتناع قِدَم شيء معه.

وإثبات الخالق وإحداثه لما سواه، لا يمكن إلا بإثبات أفعاله وصفاته، وهذا أصل عظيم تَحَدَّث فيه ابن تيمية طويلاً، وتَكَلَّم عن الأسباب والحِكَم في أفعال الله ﷻ، كما تَكَلَّم في قُدْرَة العبد وأثرها في فعله، وناقش أقوال الفلاسفة والمتكلمين من الجَبْرِيَّة والقَدَرِيَّةِ، ووازن بينها، ثم أورد أقوال السلف ومقاربيهم وبعض الفلاسفة في هذا الأصل، واستدل عليه من القرآن والسنة، وعرض في آخر كلامه لمذهب الحرنانيين، وأبطل قولهم بالقدماء الخمسة.

وفي الفصل الثاني (ص٣٠٣ ـ ٣٩٣) ذكر الطرق الأربع لأهل الكلام في إثبات الصانع التي تقدمت الإشارة إليها، وقرر أنها طرق صحيحة إذا قُرر إمكان أو حدوث بعض الأجسام أو بعض الصفات، لا كلها، وأن الاستدلال بما يُشاهد من الحدوث أبين الطرق، وأقربها إلى طريقة القرآن، وهي التي يسمونها «حدوث الصفات»، لكن طريقة القرآن الاستدلال بحدوث الأعيان، وذلك أكمل، مع ما في القرآن من الطرق

التي يبيِّن بها رُبُوبيَّة الرَّبِّ تعالى ومشيئته وقدرته، ورحمته وعنايته وإحسانه وإلٰهيته وحكمته.

وهؤلاء المتكلمون يذكرون حدوث الصفات، لاعتقادهم أن ما نشهده من الحوادث إنما هو صفات، بناءً على إثبات «الجوهر الفرد»، وأن الحدوث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها.

ووضَّحَ رحمه الله فساد قولهم «بالجوهر الفرد»، ثم تحدث عن عمدتهم في إثبات حدوث الأجسام، وهي قولهم: «إنها لا تخلو عن الحوادث، وما لم يخل عن الحوادث فهو حادث»، وتكلم عليه كلاماً طويلاً، أورد فيه أقوال الناس في دوام الحوادث، وبَيَّنَ بطلان قول المتكلمين والفلاسفة في هذه المسألة، وجرَّه هذا إلى إيراد كلام ابن سينا والرازي في «الحركة» وناقشه مناقشةً تفصيلية، كما أورد أقوال بعض المتكلمين في مسألة «القرآن» و«كلام الله»، وأظهر ما فيه من صواب وخطأ.

والفصل الثالث فصل قصير (ص٣٩٣ ـ ٣٩٧) أكد فيه الكلام على وضوح طريقة القرآن في إثبات الصانع وكمالها.

وحدانية الخالق:

قال الجويني في كتاب «الإرشاد» في بيان معنى الواحد: «الباري تعالى واحد، والواحد في اصطلاح الأصوليين[١] الشيء الذي لا ينقسم، ولو قيل: الواحد هو الشيء، لوقع الاكتفاء بذلك، والرب تعالى موجود فَرْدٌ، مُتَقَدِّس عن قبول التبعيض والانقسام، وقد يراد بتسميته واحداً أنه لا مِثْلَ له ولا نَظِيْر»[٢].

وفصَّل معنى «الواحد» في كتابه «الشامل»، فقال: «اختلفت عبارات أئمتنا في حقيقة الواحد ومعناه، فالذي صار إليه الأكثرون أن الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه»[٣].

[١] ذكر محققا كتاب «الإرشاد» أن في نسخة: الموحدين.
[٢] «الإرشاد»، ص(٥٢). [٣] «الشامل»، ص(٣٤٥).

ثم قال: «والذي اختاره القاضي[١] أن قال: الواحد هو الشيء، وحاول قدحاً فيما تقدَّم من العبارات، فقال: من قال حقيقة الواحد الشيء الذي لا ينقسم، فقد رَكَّبَ الحَدَّ من وَصْفَيْنِ، وشيخنا يَأْبَى تَرَكُّب الحَدِّ، كما يَأْبَى تَرَكُّب العِلَل»[٢].

وذكر الجويني[٣] أسئلة، قال: إن الباقلاني وَجَّهَها على نفسه، وانفصل عنها.

ثم قال: «وقد ذكر القاضي طريقة أخرى، ووافقه عليها الأستاذ أبو بكر[٤] وذلك أنهما قالا: . . . فهو المُتَّحد في ذاته، المُتَقَدِّس عن الانقسام والتجزئ، وهو الواحد على أنه لا يُشْبِه شيئاً، ولا يُشْبِهُه شيءٌ، وهو الواحد على أنه الملجأ في دفع الضُّر والبلوى ولا ملجأ سواه»[٥].

ثم قال: «وذهبت الفلاسفة إلى أن الواحد هو الشيء الذي ليس بكثير ولا كثرة. وهذه العبارة تقارن ما قدمناه من العبارات، فإنهم يُعبِّرون بالكثرة عن العدد، وبالكثير عن المتعدد، ويُعبِّرون عن المساحة بالعِظَم، فرجع قولهم إلى نفي العدد والانقسام»[٦].

---

[١] يعني الباقلاني. [٢] «الشامل»، ص(٣٤٥).

[٣] «الشامل»، ص(٣٤٥، ٣٤٦). [٤] المقصود أبو بكر بن فورك.

[٥] «الشامل»، ص(٣٤٦، ٣٤٧).

ووجدت الباقلاني في كتاب «الإنصاف»، ص(٣٠) يقرر أن صانع العالم واحد أحد، ويقول: «إنما نريد به أنه لا شبيه له ولا نظير، ونريد بذلك أنه ليس معه من يستحق الإلهية سواه، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، ومعناه لا إله إلا الله، والدليل على أن صانع العالم على ما قررناه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ والدليل المعقول مستنبط من هذا النص المنقول. . .» ثم ذكر دليل التمانع. . وهذا يخالف المشهور عن الأشاعرة في تقريرهم التوحيد، وتركيزهم على توحيد الربوبية، ولعل ذلك من أسباب ثناء ابن تيمية على الباقلاني، انظر: «الحموية» ضمن «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ط. الرياض) (٥/٩٨).

[٦] «الشامل»، ص(٣٤٧)، وذكر بعد ذلك، ص(٣٤٧ ـ ٣٤٨) أقوال المعتزلة في معنى الواحد.

وقال الشَّهْرَسْتَاني في كتاب «نهاية الإقدام»: «قال أصحابنا: الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه؛ إذ لا تقبل ذاته القسمة بِوَجْهٍ، ولا تقبل الشِّرْكَة بِوَجْه، فالباري تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وقد أقمنا الدلالة على انفراده بأفعاله، فلنقم الدلالة على انفراده بذاته وصفاته.

وقالت الفلاسفة: واجب الوجود بذاته لا يجوز أن يكون أجزاءَ كَمِّيَّة، ولا أجزاءَ حدٍّ قولاً، ولا أجزاءَ ذاتٍ فعلاً ووجوداً، وواجب الوجود لا يُتَصَوَّر إلا واحداً من كل وجه، فلا يُتَصَوَّر ولا يَتَحَقَّق موجودان كل واحد منهما واجب بذاته، وعن هذا نفوا الصفات، وإن أطلقوها عليه فبمعنى آخر، كما سنذكره»[١].

ويستدل أئمة الأشاعرة ـ قبل الرازي ـ على وحدانية الخالق بدليل التمانع[٢]، أما الرازي فقد سلك في كتاب «معالم أصول الدين»[٣] دليل التمانع ودليلين آخرين:

أحدهما: ما أسماه بالدليل السمعي؛ إذ قال: «اعلم أن العلم بصحة النُّبُوَّة لا يتوقف على العلم بكون الإله واحداً، فلا جَرَمَ إمكان[٤] إثبات الوحدانية بالدلائل السمعية، وإذا ثبت هذا، فنقول: إن جميع الكتب الإلهية ناطقة بالتوحيد، فوجب أن يكون التوحيد حقاً»[٥].

الثاني: دليل الفلاسفة، وهو أن الإلهَين «لو اشتركا في الأمور

---

[١] «نهاية الإقدام في علم الكلام»، ص(٩٠، ٩١).

[٢] انظر: «اللمع» لأبي الحسن، ص(٢٠، ٢١)؛ و«الإنصاف» للباقلاني، ص(٣٠، ٣١)؛ و«التمهيد» له، ص(٢٥)؛ و«الإرشاد» للجويني، ص(٥٣)؛ و«الشامل» له، ص(٣٥٢) وما بعدها؛ و«نهاية الإقدام» للشهرستاني، ص(٩١، ٩٢).

[٣] «معالم أصول الدين»، ص(٧٤ ـ ٧٦).

[٤] إمكان: كذا في «معالم أصول الدين»، ولعل الصواب: أمكن.

[٥] «معالم أصول الدين»، ص(٧٤).

المُعْتَبَرة في الإلٰهية، فإما أن يمتاز[١] أحدهما عن الآخر في أمر من الأمور، وإما أن لا يحصل هذا الامتياز، فإن كان الثاني فقد بطل التعدد، وأما الأول فباطل لوجهين:

أحدهما: أنهما لو اشتركا في الإلٰهية، واختلفا في أمر آخر ـ وما به المشاركة غير ما به المُمَايَزَة ـ فكُلٌّ واحد منهما مركَّب، وكُلُّ مركَّبٍ ممكنٌ، وكُلُّ ممكنٍ محدَثٌ، فالإلٰهان محدَثان، هذا خُلفٌ.

والثاني: هو أن ما به حصل الامتياز، إما أن يكون مُعْتَبَراً في الإلٰهية أو لا يكون. فإن كان الأول كان عدم الاشتراك فيه يوجب عدم الاشتراك في الإلٰهية، وإن كان الثاني كان ذلك فَضْلاً زائداً على الأحوال المُعْتَبَرَة في الإلٰهية، وذلك صِفَةُ نَقْصٍ، وهو على الله محال»[٢].

وفي حين نرى الرازي أضاف دليل الفلاسفة إلى دليل التمانع المشهور عند أصحابه الأشاعرة، فقد جاء بعده أبو الحسن الآمدي، وقَدَحَ في دليل التمانع[٣].

وبعدهما الأصبهاني سلك مسلك الفلاسفة دون الإشارة إلى مسلك المتكلمين، فقال: «والدليل على وَحْدته أنه لا تركيب فيه بوجه، وإلا لَمَا كان واجبَ الوجود لذاته، ضرورةَ افتقاره إلى ما تَرَكَّب منه، ويلزم

[١] في «معالم أصول الدين»: فإما أن لا يمتاز، وهو خطأ.

[٢] «معالم أصول الدين»، ص(٧٥، ٧٦)، وهذه المسالك تبين أن معنى الوحدانية عند الرازي يتضمن نفي الشريك ونفي التركيب، وستأتي بعد قليل الإشارة إلى نقل ابن تيمية كلامين له من كتابين يظهران حيرته في نفي التركيب أو لزومه.

[٣] في كتاب «غاية المرام في علم الكلام»، ص(١٥٢ ـ ١٥٥) قدح الآمدي في دليل التمانع ورجح دليل الفلاسفة؛ وفي كتاب «أبكار الأفكار» مخطوط (١/ ج١٦٧ ـ ظ١٧١) ذكر هذين الدليلين ضمن عدد من الطرق العقلية، وقدح فيها، وقال: إنها مضطربة غير يقينية، والأقرب هو الدليل السمعي، انظر: «شرح الأصبهانية»، ص(١٠٥) وهامش (٣) في تلك الصفحة.

من ذلك أن لا يكون من نوعه اثنان، إذ لو كان لزم وجود الاثنين بلا امتياز وهو محال»[١].

وقال ابن تيمية في شرحه: «إن هذا الدليل أخذه من كلام أبي عبد الله الرازي، وهو سلك فيه مسلك المتفلسفة كابن سينا وأمثاله، فإن هذا هو عمدتهم فيما يَدَّعونه من التوحيد، وهو حجة باطلة، ومقصودهم فيما يَدَّعونه نفي الصفات»[٢].

ثم بَيَّنَ ابن تيمية فساد هذه الحجة من سبعة وجوه[٣]، منطلقاً من قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المتشابهة المجملة التي اصطلح المبتدعة على استعمالها في معارضة الكتاب والسنة، وقد تكون هذه الألفاظ موجودة في الكتاب والسنة أو في اللغة بمعانٍ أُخَرَ. هذه القاعدة هي التفصيل لمعاني هذه الألفاظ، بحيث يُقبل ما وافق القرآن والسنة، ويُرد ما خالفهما[٤].

وفي هذه الوجوه تَكَلَّم في ألفاظ «التركيب» و«الكثرة» و«الافتقار» و«الجزء» و«الغير» و«واجب الوجود»، في مثل قول الفلاسفة: لو قامت به الصفات لكان مركَّباً، وقولهم: إثبات الصفات يفضي إلى الكثرة في ذاته، وقولهم: إنه يلزم افتقاره إلى ما رُكِّب منه، وذلك ينافي وجوب الوجود، وقولهم: إن المركَّب مُفْتَقِرٌ إلى جُزْئِه، وجزؤُه غَيْرُه.

وتَكَلَّم في هذا السياق عن لفظ «القديم» عند المعتزلة، وقولهم: «إذا أثبتم الصفات قلتم بتعدد القدماء».

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٦٢).

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٦٣).

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٦٤ ـ ١٠٣).

[٤] تحدث ابن تيمية في عدد من مؤلفاته عن هذه القاعدة، وذكر أن المناظر لهؤلاء المبتدعة له موقفان ـ حسب المصلحة ـ إما التفصيل، أو الامتناع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً، انظر مثلاً: «درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٢٩) وما بعدها.

ومصطلح «التركيب» أو «الكثرة» الذي جعل مُصَنِّف الأصبهانية نَفْيَه عُمْدَتَه في التوحيد، نقل ابن تيمية نصين من كتابين لإمام هذا المُصَنِّف أبي عبد الله الرازي، يدلان على حيرته فيه، إذ رأى في كتابه «الأربعين» من لوازم الواجب لذاته أن يكون مُنَزَّهاً في حقيقته عن الكثرة، وهذا يستلزم نفي الصفات، بينما قرر في كتابه «نهاية العقول» أن وقوع الكثرة مما لا بُدَّ منه، وأن ذلك لا ينافي وجوب الوجود[١].

وهذه حال أهل الكلام، فالآمدي زَيَّف كل الطرق العقلية الدالة على التوحيد. وهذا الأصبهاني، نَقَلَ الثقةُ أنه سُمع وهو يقول للشيخ إبراهيم الجعبري: «بتُّ البارحة أفكر في دليل عقلي على التوحيد ليس له معارض، فلم أجد»[٢].

والذي أوجب حيرةَ هؤلاء واضطرابَهم وشكَّهم فسادُ أدلتهم التي ظنوها عقليةً.

ثم بَيَّنَ شيخ الإسلام أن التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ يتضمن ثلاثة أنواع: توحيد الصفات، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الإلٰهية[٣].

وعقد فصلاً (ص١٠٧ ـ ١١٦) لتوحيد الصفات، تابع فيه مناقشة المتفلسفة في نفيهم الصفات، وإدخالهم هذا النفي في مسمى «التوحيد»، وتسميتهم انحرافَهم «العلم الأعلى»، ووازن بين هؤلاء وسلفهم اليونانيين.

ثم عقد فصلاً آخر (ص١١٦ ـ ١٥٤) تَكَلَّم فيه عن النوع الثاني، وهو توحيد الربوبية، فذكر أن هذا التوحيد هو الغاية عند كثير من أهل النَّظَر والكلام وبعض الصوفية، مع أنه لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم.

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٨٠ ـ ٩٥).
[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(١٠٥، ١٠٦).
[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(١٠٢ ـ ١٠٧).

وأورد الدليل المشهور عند النُّظَّار في إثبات هذا التوحيد، وهو دليل التمانع، وبيَّن صحته، وخطأ الآمدي في الاعتراض عليه، وخطأ من يزعم من النُّظَّار أنه معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلٰهية الذي بيَّنه القرآن، ودعت إليه الرسل[١].

وليس الأمر كذلك، فلم يكن مشركو العرب يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالَم، بل كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وكان شركهم كشرك غيرهم من الأمم في توحيد الإلٰهية.

وتحدث ابن تيمية عن هذا الشرك وأن غالبه من سببين:

١ ـ الغلو في الصالحين وتصوير تماثيلهم، ومن هذا شرك العرب، وشرك قوم نوح عليه السلام.

٢ ـ عبادة الكواكب، واتخاذ الأصنام لها، ومنه شرك قوم إبراهيم عليه السلام[٢].

وبعد ذلك فَصَّل القول في تقرير القرآن لتوحيد الربوبية، وأنه يستلزم توحيد الإلٰهية؛ كقول الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] ـ فقَدَّمَ مقدمةً في بيان امتناع وجود العالَم عن خالِقين متماثِلين، ثم وضَّح ما دلت عليه هذه الآية الكريمة من إبطال أمرين لازمين لتقدير وجود خالِقَين مُتَفَاضِلَين في القدرة، وهما ذهاب كل إلٰه بما خلق، وعُلُوُّ بعضهم على بعض، وذكر استلزام هذا التوحيد أيضاً للصفات من المشيئة والقدرة وغيرهما، وناقش في هذا الصدد قول بعض الفلاسفة: «إنه تعالى يوجب بذاته»[٣].

وبهذا فرغ ابن تيمية من الكلام عن وجود الله ووحدانيته، وتابع

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(١١٦ ـ ١٢٤).
[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(١٢٤ ـ ١٣١).
[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(١٣٢ ـ ١٥٤).

شرحه لأدلة الأصبهاني على الصفات السبع كما يلي:

صفة العلم:

قال الأصبهاني: «والدليل على علمه إيجاده الأشياء، لاستحالة إيجاده الأشياء مع الجهل بها»[١].

وقال شيخ الإسلام: هذا الدليل مشهور عند نُظَّار المسلمين أوليهم وآخريهم، والقرآن قد دل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] والمتفلسفة أيضاً سلكوه.

وبيَّنه من وجهين، ثم ذكر طريقاً عقلياً آخر، وهو أن من المخلوقات ما هو عالِم، والعِلْمُ صفةُ كمال، ويمتنع أن يكون المخلوقُ أكملَ من الخالق، إذ كُلُّ كمالٍ فيه فهو منه، فيجب أن يكون الخالقُ عالِماً، وبيَّنه من طريقين[٢].

صفة القدرة:

استدل أبو الحسن الأشعري في كتاب «اللمع» على قُدْرة الله بطريقين: فقال: «لو كان لم يزل حياً غيرَ قادر، لوجب أن يكون لم يزل عاجزاً، موصوفاً بضد القدرة.

ولو كان عجزه قديماً لاستحال أن يَقْدِر وأن تَحْدُثَ الأفعالُ مِنْه»[٣].

والاستدلال بفعله للأشياء على قُدْرته يوجد في عامة كتب الأشاعرة[٤].

ويُثْبِتُ الأشاعرةُ مع ذلك أنه سبحانه «مختار»، ليبطلوا القول

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٣٩٦).

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٣٩٦، ٣٩٧).

[٣] كتاب «اللمع»، ص(٢٦).

[٤] انظر: «الإنصاف» للباقلاني، ص(٣١، ٣٢)؛ «لمع الأدلة» للجويني، ص(٨٢)؛ «الإرشاد» له، ص(٦١ ـ ٦٣)؛ «الرسالة القدسية» للغزالي ضمن «إحياء علوم الدين» (١/١٠٨)؛ «معالم أصول الدين» للرازي، ص(٤٩).

بالموجِب بالذات، الذي يقول به المتفلسفة القائلون بقِدَمِ الأفلاك، وصُدُوْرِها عن ذاتٍ مُجَرَّدَةٍ[١].

ومن هنا قال الأصبهاني: «والدليل على قُدْرَتِهِ إيجادُه الأشياء، وهي إما بالذات وهو محال، وإلا لكان العالَم وكُلُّ واحدٍ من مخلوقاته قديماً، وهو باطل، فتعيَّن أن يكون فاعلاً بالاختيار، وهو المطلوب»[٢].

وقد شرح ابن تيمية هذا الدليل، ثم تحدث عن لفظ «الاختيار» في القرآن والسنة وكلام السلف، ونقد قول المتكلمين «بالقادر المختار» وقول الفلاسفة «بالموجِب بالذات»، مبيناً أن مذهب السلف يزيل الإشكالات الواردة على قَوْلَي المتكلمين والفلاسفة.

إذ السلف يقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وإن العبد فاعل قادر مختار، والله تعالى خالق فعله وقدرته ومشيئته، ولا منافاة بين أن يكون الرَّبُّ قادراً مختاراً، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ومع أن كل ما شاءه فهو مُحْدَث، كائن بعد أنْ لم يكن، ليس معه شيء بِقِدَمه.

ويُضم إلى ذلك أنه سبحانه يَخْلُق الأشياء بالأسباب، وأنه يَخْلُق لِحِكْمَةٍ.

ثم ناقش الأشاعرة المنكرين للأسباب والحِكَم، وأورد حجج أبي عبد الله الرازي على نفي الحِكْمَة عن أفعال الله وأحكامه، وأجاب عنها جزئيةً جزئيةً[٣].

---

[١] ذكر الرازي في «معالم أصول الدين»، ص(٤٩ ـ ٥٠) أربع حجج في إبطال القول بالموجب بالذات، وانظر: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» له، ص(١٦١ ـ ١٦٤).

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

[٣] «شرح الأصبهانية»، ص(٣٩٨ ـ ٤٥٠).

صفة الحياة:

قال الأصبهاني: «والدليل على أنه حيٌّ علمه وقدرته؛ لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحي»[١].

وأَخْبَر ابن تيمية أن هذا دليل مشهور للنُّظَّار[٢]، ولم يتوقف عنده.

صفة الإرادة:

استدل الأشعري على الإرادة بأن الحي إذا كان غيرَ مريد لشيء أصلاً، وجب أن يكون موصوفاً بضدٍّ من أضداد الإرادات؛ كالسهو والكراهة والإيناء والآفات[٣].

واستدل الباقلاني بترتيب الأفعال واختصاصها بوقت دون وقت، ومكان دون مكان، وزمان دون زمان، وذلك يدل على أنه أراد هذا[٤].

ويوجد هذا الدليل عند الجويني والغزالي والرازي[٥].

وبه استدل الأصبهاني، فقال: «والدليل على إرادته تخصيصه الأشياء بخصوصيات واستحالة المخصَّص من غير مخصِّص»[٦].

وقال ابن تيمية: إن هذا دليل مشهور للنُّظَّار، وقَرَّرَه[٧].

صفة الكلام:

مذهب الأشاعرة في الكلام أنه المعنى القائم بالنفس، وهو الذي تدل عليه العبارات المتواضع عليها، وقد تدل عليه الخطوط والرموز

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٤٥٠).

[٢] انظر: هذا الدليل في «اللمع» للأشعري، ص(٢٥)؛ و«الإنصاف» للباقلاني، ص(٣١)؛ و«التمهيد» له، ص(٢٦)؛ و«لمع الأدلة» للجويني، ص(٨٣)؛ و«الرسالة القدسية» للغزالي ضمن «إحياء علوم الدين» (١/١٠٨، ١٠٩)؛ و«معالم أصول الدين» للرازي، ص(٥٤).

[٣] «اللمع»، ص(٣٧ ـ ٤٠). [٤] «الإنصاف»، ص(٣٢).

[٥] انظر: «الإرشاد» للجويني، ص(٦٤)؛ و«الرسالة القدسية» للغزالي ضمن «إحياء علوم الدين» (١/١٠٩)؛ و«معالم أصول الدين» للرازي، ص(٥٤).

[٦] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٤٥١).

[٧] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٥١ ـ ٤٥٢).

والإشارات، وكل ذلك أمارات على الكلام القائم بالنفس، وليس بحروف ولا أصوات، وهو قديم أزلي أبدي، لا أول لوجوده ولا آخر له، وهو شيء واحد لا يختلف ولا يتغير[١].

واستدل أبو الحسن الأشعري والباقلاني والجويني على إثبات صفة الكلام بأنه تعالى لو لم يوصف بالكلام لوجب أن يوصف بضده من الخَرَس والسكوت والعِيِّ، والله يتعالى عن ذلك[٢].

أما الرازي، فقد ذكر في «المحصَّل» هذا الدليل ضمن عدد من الأدلة، قال: «إن الأصحاب احتجوا بها على كونه تعالى متكلِّماً، وهي ضعيفة»، واستدل بإخبار الرسول ﷺ، والعلم بصدق الرسول لا يتوقف على العلم بكونه متكلِّماً[٣].

وذكر هذا الدليل في «معالم أصول الدين»، وأضاف: «ولأن كونه تعالى آمراً وناهياً من صفات الجلال ونعوت الكمال، والعقل يقضي إثباته لله تعالى»[٤].

وبهذا استدل الأصبهاني؛ إذ قال: «والدليل على كونه متكلِّماً أنه آمر وناهٍ؛ لأنه بعث الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلِّماً إلا ذلك»[٥].

---

[١] انظر: «الإنصاف» للباقلاني، ص(٦٢ ـ ١٢٠)، وبخاصة ص(٩٤ ـ ٩٨)؛ و«لمع الأدلة» للجويني، ص(٨٩ ـ ٩٣)؛ و«الإرشاد» له، ص(٩٩ ـ ١٣٧)؛ و«الرسالة القدسية» للغزالي ضمن «إحياء علوم الدين»، ص(١٠٩ ـ ١١٠)؛ و«معالم أصول الدين» للرازي، ص(٦١ ـ ٦٥)؛ و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» له، ص(١٧٢ ـ ١٧٤، ١٨٤، ١٨٥).

[٢] «اللمع»، ص(٣٦، ٤٠)؛ و«الإنصاف»، ص(٣٣)؛ و«الإرشاد» ص(٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦).

[٣] «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، ص(١٧٣، ١٧٤).

[٤] «معالم أصول الدين»، ص(٥٦)، وكلامه هذا يدل على أن الكلام عنده يعود إلى معنى الأمر والنهي؛ وانظر: «المحصل»، ص(١٨٤).

[٥] «شرح الأصبهانية»، ص(٧، ٤٥٣).

وشرح شيخ الإسلام هذا الدليل، دون أن يثير جزئيات الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة في معنى كلام الله، فعقد لشرحه فصلين:

الفصل الأول: يستغرق الصفحات (٤٥٣ ـ ٤٩٣)، بدأه بذكر أن السلف يثبتون كلام الله بالسمع والعقل، وقابل بين أدلة السلف العقلية الموافقة للقرآن وأدلة غيرهم من أهل الفلسفة والكلام[١].

ثم أخذ في شرح دليل الأصبهاني، فأشار إلى أنه سلك طريقاً سمعية، اتِّباعاً لمتبوعه أبي عبد الله بن الخطيب الرازي، ثم بيَّن هذه الطريق، والفرق بينها وبين الطريق الذي أثبت بها الأصبهاني السمع والبصر في قوله: «والدليل على كونه سميعاً بصيراً السمعيات».

ثم أورد هذا الاعتراض: إذا أثبت المثبتُ تَكَلُّمَه بالسمع، وَجَبَ أن يكون السمعُ قد عُلِمَتْ صِحَّتُه قبل العلم بكونه متكلِّماً. لكن الرسول إذا قال: «إن الله أرسلني إليكم، يأمركم بتوحيده، وينهاكم عن الإشراك به»، مَثَلاً، فإن لم يعلموا قبل ذلك جواز كونه متكلِّماً لم يعلموا إمكان إرساله، فلا يثبت السمع. وأجاب عنه من وجهين.

ثم بيَّن أنه يمكن إثبات الكلام بطريق أَعَمَّ مِمَّا ذكره الأصبهاني، فإنه استدل بالأمر والنهي خاصة، والتحقيق أن الخبر يدل أيضاً على أنه متكلِّم[٢].

ثم وقف ابن تيمية ليقول: إن هذا الذي ذكره الأصبهاني قليل الفائدة، وإنما المقصود إثبات أن الله متكلِّم حقيقةً بكلام يقوم بنفسه، خلافاً للمتفلسفة وللجهمية من المعتزلة وغيرهم، وهذا الذي اعتنى به السلف.

وبعد استطراد أشار ابن تيمية فيه إلى ميل الأصبهاني ومتبوعه الرازي إلى المعتزلة والفلاسفة، بَيَّنَ صفة الكلام عند أهل السنة والجماعة،

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٥٣ ـ ٤٦٨).

[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٦٨ ـ ٤٧٢).

وذكر أن قدماء الصفاتية من السلف والكُلَّابية والكَرَّامية والأشعرية كانوا يحققون هذا المقام، ويبيِّنون ضلال الجهمية من المعتزلة وغيرهم فيه، لكن الرازي أعرض عنه، وقال: «هذا بحث لفظي»، وزعم أنه قليل الفائدة.

وبَيَّن ابن تيمية أن الرازي غَلِط غَلَطاً عظيماً في هذا القول، وساق أقوال السلف في بيانهم لحقيقة مذهب الجهمية وردِّهم عليهم، وأن من قال: إن كلام الله مخلوق؛ فحقيقة قوله أن الله تعالى لا يتكلم، وكلام السلف مبني على ما يَعْلَمُونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم، وإذا كان كلامه ما خلقه في غيره كان كُلُّ كلام كَلاَمَه، إذ المتكلِّم من قَام به الكلام، فلا يكون متكلِّماً بكلام يكون في غيره كسائر الصفات والأفعال.

وزاد ابن تيمية هذا المعنى بياناً، مشيراً إلى خطأ الأشعري ومن اتَّبعه في أنهم لم يطردوا هذا الأصل في الصفات الفعلية، وبهذا عارضتهم الجهمية والمعتزلة، فقالوا: كما أنه خالق عادل بخلق وعدل لا يقوم به، بل هو موجود في غيره، فكذلك هو متكلِّم بكلام لا يقوم به، بل يقوم بغيره. وأما السلف وجمهور المسلمين فإنهم طردوا أصلهم، وقالوا: بل الأفعال تقوم به، كما تقوم به الصفات، والخلق ليس هو المخلوق[1].

والفصل الثاني يقع في الصفحات (٤٩٤ ـ ٥٠٨) ذكر فيه طُرُقاً سمعية وعقلية أخرى في إثبات كون الله متكلِّماً غيرَ ما ذكره الأصبهاني.

وعَرَضَ فيما بين ذلك لمسألة «قيام الأفعال الاختيارية بالله»، وتسمى «مسألة حلول الحوادث»، فَذَكَرَ أن الناس اختلفوا فيها على قولين، منهم من يثبتها ومنهم من ينفيها، وناقش نفاتها مبيناً أنه لا تنقطع حجة المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ولا يبطل مذهب الفلاسفة في قولهم بِقِدَم العالَم، إلا على قول المثبتين.

[1] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٧٢ ـ ٤٩٣).

صفتا السمع والبصر:

استدل الأشعري على صفتي السمع والبصر بدليلين عقليين:

الأول: أن الحيَّ إذا لم يكن موصوفاً بآفة تمنعه من إدراك المسموعات والمبصرات إذا وُجِدَت، فهو سميع بصير، فلما كان الله تعالى حَيّاً، لا تجوز عليه الآفات من الصَّمَم والعَمَى وغير ذلك، إذ كانت الآفات تدل على حدوث من جازت عليه ـ صح أنه سميع بصير.

الثاني: أن الحي إذا لم يكن سميعاً بصيراً، كان موصوفاً بضد ذلك من الصَّمَم والعَمَى والآفات، ومُحَالٌ جواز الآفات على الله؛ لأنها من سِمَات الحَدَث[١].

واستدل الباقلاني بالدليل الثاني، بالإضافة إلى الأدلة السمعية[٢]، واستدل به الجويني أيضاً[٣].

واستدل الغزالي بأن السمع والبصر صفتا كمال، ولو لم يتصف الله بهما لكان المخلوق أكملَ منه[٤].

أما الرازي، فأورد في «المُحَصَّل»[٥] في الاستدلال على السمع والبصر دليلين:

قال في **الأول**: «لنا أنه تعالى حيٌّ، والحيُّ يصح اتصافه بالسمع والبصر، وكُلُّ مَنْ صَحَّ اتصافه بصفة، فلو لم يتصف بها اتصف بضدها، فلو لم يكن الله تعالى سميعاً بصيراً، كان موصوفاً بضِدِّهما، وضِدُّهما نقصٌ، والنَّقْصُ على الله تعالى مُحال».

ثم أورد عليه بعض الاعتراضات، وقال في آخر ذلك: «فكان الرجوع في هذه المسألة إلى التمسك بالآية أَوْلَى، فالمعتمد التمسك بالآيات».

---

[١] «اللمع»، ص(٢٥، ٢٦).

[٢] «الإنصاف»، ص(٣٢، ٣٣). [٣] «لمع الأدلة»، ص(٨٥).

[٤] «الرسالة القدسية»، ضمن «إحياء علوم الدين» (١/١٠٩).

[٥] «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، ص(١٧١ ـ ١٧٢).

وقال في **الثاني**: «ومن الأصحاب من قال: السميع والبصير أكملُ مِمَّن ليس بسميع ولا بصير، والواحد منا سميع بصير، فلو لم يكن الله تعالى كذلك، لكان الواحد منا أكملَ من الله تعالى، وهو مُحال» وقال: «وهذا ضعيف». وذكر سبب ضعفه عنده.

ويبدو مما قاله في كتاب «معالم أصول الدين» أنه لا يرفض الدليل العقلي في إثبات السمع والبصر، لكنه يُقَدِّمُ عليه الدليل السمعي، فقد قال: «فيثبت بما ذكرنا أن الإبصار والسماع نوعان من الإدراك مغايران للعِلْم، وإذا ثبت هذا، فنقول: الدلائل السمعية دالة على كونه تعالى سميعاً بصيراً، والعقل أيضاً يُقوي ذلك، لما أن هذين النوعين من الإدراك من صفات الكمال، ويجب وصف الله تعالى بكل الكمالات، فوجب علينا إثبات هذه الصفات، إلا أن يذكر الخصم دليلاً عقلياً يمنع من إجراء هذه الآيات والأخبار على ظواهرها، ولكن ذلك معارضة، فمن ادعاها فعليه البيان»[١].

وقال الأصبهاني: «والدليل على كونه سميعاً بصيراً السمعيات»[٢].

وشرحه ابن تيمية في الصفحات (٥٠٨ ـ ٥٣٧) فاستشهد ببعض النصوص، ثم ذكر ثلاثة أدلة عقلية.

وأطال الكلام في الدليل الأول منها، وهو أنه لو لم يتصف بالسمع والبصر لاتَّصف بضد ذلك وهو العمى والصَّمَم، بناءً على أن القابل للضدين لا يخلو من اتصافه بأحدهما، إذ لو جاز خُلُوُّ الموصوف عن جميع الصفات المتضادات لَزِم وجود عَيْنٍ لا صفةَ لها، وهو وجودُ جوهرٍ بلا عَرَض يقوم به.

حيث رد على من زعم من الفلاسفة تجويز جوهر خالٍ عن جميع الأعراض، منبِّهاً إلى أن من قَدَّر خلو الحي القابل للسمع والبصر

[١] «معالم أصول الدين»، ص(٥٥).
[٢] «شرح الأصبهانية»، (٧، ٥٠٨).

والكلام عن هذه وضدها، فهو مشابه للقرامطة القائلين برفع النقيضين عن الله.

وأورد في هذا المجال مقالة ابن حزم في نفي اتصاف الله سبحانه بالصفات، ثم مقالة أبي يعقوب السِّجِسْتَاني أحد أئمة القرامطة في نفي اتصاف الله تعالى بالنقيضين، ورد عليهما[١].

النُّبُوَّة:

الغالب في كتب الأشعرية الاستدلال على النُّبُوَّة بالمعجزات[٢]، ومع أن الغزالي والرازي سلكا هذا الطريق، فإنهما في مواضع أُخَرَ ضعَّفاه، وسلكا طريقاً آخر.

فقد قال الغزالي في كتاب «المنقذ من الضلال»: «فإن وقع لك الشك في شخص مُعَيَّنٍ أنه نبي أم لا؟ فلا يحصل اليقين إلا بمعرفة أحواله...

فمن هذا القبيل اطلب اليقين بالنبوة، لا من قَلْب العصا ثعباناً، وشق القمر، فإن ذلك إذا نظرتَ إليه وَحْدَه، ولم تنضم إليه القرائن الكثيرة الخارجة عن حَدِّ الحَصْر، ربما ظننت أنه سحر وأنه تخييل، وأنه من الله تعالى إضلال»[٣].

وقال الرازي في كتاب «معالم أصول الدين» بعد أن ذكر دليل المعجزات: «وفي المسألة طريق آخر، وذلك أنَّا في الطريق الأول نثبت نُبُوَّته بالمعجزات، ثم إذا ثبتت نُبُوَّته استدللنا بثبوتها على صحة أقواله

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٥١٠ ـ ٥٣٢).

[٢] انظر: «الإنصاف» للباقلاني، ص(٥٤)؛ «لمع الأدلة» للجويني، ص(١١٠)؛ «الرسالة القدسية» للغزالي ضمن «إحياء علوم الدين» (١/ ١١٣)؛ «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي، ص(٢٠٨)؛ و«معالم أصول الدين» له، ص(٩١، ٩٢).

[٣] أورد ابن تيمية هذا النص في «شرح الأصبهانية»، ص(٥٩٦، ٥٩٧)، نقلاً عن كتاب «المنقذ من الضلال»، وقابلته عليه.

وأفعاله، وأما في هذه الطريق، فإنَّا نبيِّن أن كل ما أتى به من الأقوال والأفعال فهو أفعال الأنبياء، فوجب أن يكون هو نبياً صادقاً حقاً من عند الله تعالى»[١].

وقرر هذا الطريق، وقال: «وهذه الطريقة عندي أفضل وأكمل من الطريقة الأولى؛ لأن هذا يجري مجرى برهان «اللِّمّ». . . وأما الطريق الأول فإنه يجري مجرى برهان «الإنِّ». . .»[٢].

ولَمَّا ذكر هذا الطريق في «المحصل» قال: «وهذه طريقة اختارها الجاحظ، وارتضى بها الغزالي في كتابه المنقذ»[٣].

أما الأصبهاني، فقد استدل بالمعجزات[٤]، وشرح ابن تيمية دليله في **أربعة فصول**، تقع في الصفحات (٥٣٧ ـ ٧١٥)، بَيَّن فيها أن هذا الدليل مشهور عند أهل الكلام والنَّظَر، وهو دليل صحيح، لكنهم يخطئون في حصرهم الاستدلال بهذا الطريق، وفي بعض الطرق التي يقررون بها دلالة المعجزة على الصدق.

الفصل الأول من هذه الفصول الأربعة، فصل كبير يقع في (ص٥٣٧ ـ ٦٩٥)، وموضوعه بيان خطأ من حصر العلم بالنُّبُوَّة بدليل مُعَيَّن دون غيره، وبيان أن دلائله متعددة.

وذكر من هذه الدلائل ـ مع المعجزات ـ:

١ ـ الاستدلال بكمال ربوبية الله تعالى وكمال صفاته.

٢ ـ الاستدلال بما يأتي به النبي من الخبر والأمر.

٣ ـ الاستدلال بحال النبي وصفاته.

٤ ـ الاستدلال بعاقبة النبي ومتبعيه وعاقبة مخالفيه.

---

[١] «معالم أصول الدين»، ص(٩٣).

[٢] انظر: سائر كلامه في «معالم أصول الدين»، ص(٩٤، ٩٥)، وانظر: تفسير برهان (لم) وبرهان (إن) في كتابنا هذا، ص(١٠٩ ت١).

[٣] «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، ص(٢٠٨).

[٤] «شرح الأصبهانية»، ص(٨، ٥٣٧).

وعَرَضَ لهذه الدلائل مرة أخرى على هذا النحو: دلالة حالة المخبَر عنه وهو الله ﷻ، ودلالة حال المخبَر به من الخبر والأمر، ودلالة حال المخبِر وهو مُدَّعي النُّبُوَّة، ودلالة حال المخبَرين: مصدقهم ومكذبهم.

فإن المقصود إنما هو معرفة صدق مُدَّعي النُّبُوَّة أو كذبه، والنُّبُوَّة وحي من الله مشتملة على علوم وأعمال، وقد عُلِمَ جِنْسُها وجِنْسُ أهلها، وعُلمت سنة الله ﷻ وحكمته في خلقه وأمره، وأنبيائه والمفترين عليه، وأتباع ومكذبي هؤلاء وهؤلاء.

والناس يُمَيِّزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة فيما هو دون دعوى النُّبُوَّة من الصناعات والمقالات والمقاصد والأخلاق؛ كالفلاحة والنساجة والكتابة وعلم النحو والطب والفقه؛ والدِّيانة والأمانة والنصيحة والمحبة، فكيف بدعوى النُّبُوَّة!

وشرح هذه الطرق، واستدل عليها، وضرب لها الأمثلة[١].

ورَكَّزَ في أثناء ذلك على شخصية أشعرية بارزة، لها رأي غريب في حقيقة النُّبُوَّة، هو أبو حامد الغزالي (ص٥٧٢ ـ ٦٥٧، ٦٧٦) فمَهَّدَ لذلك بذكر مذهب ابن سينا والفارابي وابن عربي في حقيقة النُّبُوَّة، ثم نقل نصوصاً طويلة من كتاب «المنقذ من الضلال»، يحكي فيها الغزالي سيرته العلمية، وأنه انحصرت عنده الفِرَق الطالبة للحق في أربع: المتكلمين، والفلاسفة، والباطنية، والصوفية، وقد استقصى ما عند هذه الفِرَق، وانتهى إلى تفضيل الصوفية على غيرهم، وقال: إن جميع حركاتهم وسكناتهم، في باطنهم وظاهرهم، مقتبسة من نور مشكاة النُّبُوَّة.

ومن هذا المنطلق تكلَّم الغزالي عن حقيقة النُّبُوَّة، فذكر أنها طور آخر وراء العقل ينفتح فيه عين أخرى، يُبْصِر بها الغيب، وما سيكون في المستقبل، وأموراً أخرى، العقل معزول عنها[٢]، وشبَّهها بالمنامات،

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٥٣٧ ـ ٥٧٢، ٦٧٦ ـ ٦٩٥).
[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٥٩٣).

وذكر أن ثَمَّةَ معارف من جِنْسها كعِلْم الطب والنُّجوم، ثم قال: «فأما معجزات الأنبياء، فلا سبيلَ إليها للعقلاء ببضاعة العقل أصلاً، وأما ما عداها من خواصِّ النُّبُوَّة، فإنما يدركه بالذَّوْق من سلك طريق التصوف»[١].

ثم استدل على النُّبُوَّة بأحوال مدَّعيها، وضعَّف طريق المعجزات، إلى أن قال في جواب من يقول: «طريق النُّبُوَّة لم أُجَرِّب صِدْقَه، فبِمَ أعلمُ وجوده وتحققه، وإن أقررتُ بإمكانه؟»، قال: «إنك لا تقتصر على تصديق ما جَرَّبْتَه، بل سمعتَ أخبار المُجَرِّبين وقَلَّدْتهم، فاسمع أقوال الأولياء فقد جَرَّبُوه، وشاهدوا الحقَّ في جميع ما ورد به الشرع، أو اسلك سبيلهم تدرك بالمشاهَدة بعضَ ذلك»[٢].

وعلَّق ابن تيمية على أقوال الغزالي هذه، فبيَّن أن فيها ما هو حق، لكن طريق الصوفية لا ينتهض بانكشاف جميع ما جاء به الرسول ﷺ، بل ولا بأكثره، وأوضح خطأ الغزالي فيما ادعاه للكشف عند الصوفية، وأن الغزالي نفسه تَبَيَّن له في آخر عمره أن طريق الصوفية الذي اختاره على سائر الطرق لا يُحَصِّل مقصوده، فطَلَبَ الهُدَى من طريق الآثار النَّبَوِيَّة.

وكذلك ما ذكره من أن النُّبُوَّة انفتاح قوة أخرى فوق العقل يُبْصِر بها الغيب... إلخ، فيه ما هو حق، لكن فيه شَبَهٌ بأصول الفلاسفة، الذين يزعمون أن الفَيْض دائمٌ مِنَ العَقْل الفَعَّال، وإنما يحصل في القلوب بسبب استعداد الأشخاص، من غير أن يكون من الملأ الأعلى سبب يخص شخصاً دون شخص بالخطاب والتكليم.

ثم نقده في حصره الطالبين للحق في أربع فِرَق حادثة، ليس منها الصحابة ولا التابعون ولا تابعوهم، وأنهى هذه المناقشات بتعليق على حصر الغزالي معرفة صدق النبي بأحواله فقط، بأنه مخطئ كخطأ من

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٥٩٥).
[٢] «شرح الأصبهانية»، ص(٦٠٦).

حصرها بالمعجزات، والتحقيق أن العلم بالنُّبُوَّة يحصل بطرق متعددة: المعجزات وغير المعجزات.

وبعد هذه المناقشات لكلام الغزالي عن نفسه وعن النُّبُوَّة، أورد أقوال العلماء في الغزالي، وعقَّب عليها.

ثم عاد شيخ الإسلام، فتحدث عن طرق العلم بصدق النبي بما زادها إيضاحاً.

وفي **الفصلين الثاني والثالث** تكلَّم عن طرق أهل الكلام في تقرير دلالة المُعْجِزة على صدق النَّبِي؛ جعل الفصل الثاني (ص٦٩٥ ـ ٧٠١) في طريق المعتزلة، والفصل الثالث (ص٧٠٢ ـ ٧١١) في طريق الأشاعرة وموافقيهم، وفي أثناء ذلك تحدَّث عن «التحسين والتقبيح العقليين» الذي قال به المعتزلة، واعتمدوه في تنزيه الله عن إظهار المعجزة على يدي المتنبئ الكذاب، ولم يقل به الأشاعرة، وبيَّن الصواب في هذه المسألة.

وفي **الفصل الرابع** (ص٧١٢ ـ ٧١٥) شرح دليل الأصبهاني على نُبُوَّة نبينا محمد ﷺ، وهو قوله: «والدليل على نُبُوَّة نبينا محمد ﷺ القرآنُ المعجزُ نظمُه ومعناه»[١].

مسائل الأسماء والأحكام:

نَقلتُ فيما سبق نقدَ شيخ الإسلام للأصبهاني؛ لأنه لم يذكر مسائل الأسماء والأحكام، وأن الفاسق لا يخرج عن الإيمان بالكُلِّيَّة، ولا يجب إنفاذ الوعيد، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر، والأشاعرة ـ فضلاً عن أهل السنة ـ يذكرون ذلك في عقائدهم المختصرة.

لكن الأشاعرة لهم مذهب في مسمى «الإيمان» يخالف مذهب أهل السنة والجماعة.

فقد قال أبو الحسن الأشعري: «الإيمان هو التصديق بالله، وعلى

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٨، ٧١٢).

ذلك اجتماع أهل اللغة التي نزل بها القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدِّق لنا، وقالوا جميعاً: فلان يؤمن بعذاب القبر والشفاعة، يريدون: يُصَدِّق بذلك»[١].

وقال أبو بكر الباقلاني في كتاب «الإنصاف»: «واعلم أن حقيقة الإيمان هو التصديق». واستدل بمثل دليل أبي الحسن، ثم قال: «واعلم أن محل التصديق القلب... إلخ»[٢].

وقال في كتاب «التمهيد»: «الإيمان هو التصديق بالله تعالى، وهو العلم؛ والتصديق يوجد بالقلب» واستدل له[٣].

وقال الجويني: «والمرضي عندنا أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى، فالمُؤْمِن بالله من صدقه [كذا]، ثم التصديق على التحقيق كلام النَّفْس، ولكن لا يثبتُ إلا مع العلم»، ثم استدل عليه بمثل ما تقدم[٤].

وكذا الغزالي والرازي[٥].

وذكروا أن التصديق لا يزيد ولا ينقص[٦].

وقد تحدث ابن تيمية عن هذه المسائل في الصفحات (٦٥٧ ـ

---

[١] كتاب «اللمع»، ص(١٢٣)، لكنه قال في كتاب «الإبانة»، ص(٢٧): «ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض... وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص» وحكى في كتاب «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠): «جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة» وفيها (١/ ٣٤٧): «ويقرون بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا يقولون: مخلوق ولا غير مخلوق». وقال في آخر هذه الجملة: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب».

[٢] «الإنصاف»، ص(٤٨).

[٣] «التمهيد»، ص(٣٤٦، ٣٤٧).

[٤] كتاب «الإرشاد»، ص(٣٩٧).

[٥] انظر: كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ١١٦)، وكتاب «معالم أصول الدين» للرازي، ص(١٢٧).

[٦] انظر: «الإنصاف» للباقلاني، ص(٥٠)، «الإرشاد» للجويني، ص(٣٩٩)، «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ١٢٠)، «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي، ص(٢٣٩).

٦٧٦)، وجاء حديثه على صفة الاستطراد؛ إذ كان يتحدث ضمن مبحث النُبُوَّة عن الغزالي وكلام العلماء فيه، فقال: «فذمُّ أهل العلم والإيمان... هو لمن خرج عما جاء به الرسول ﷺ، ... ومدحهم هو لمن وافق ما جاء به الرسول ﷺ، ومن كان موافقاً من وجه ومخالفاً من وجه، كالعاصي الذي يَعْلَم أنه عاصٍ، فهو ممدوحٌ من جهة موافقته، مذمومٌ من جهة مخالفته، وهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة ومن سلك سبيلهم في مسائل الأسماء والأحكام».

ومن هنا انطلق للكلام في هذه المسائل، فذكر مذاهب الفِرَق المخالفة للسلف في هذه المسائل، وشُبْهَتَهم المشتركة، ثم بيَّن دلالة اسم «الإيمان» مفرداً ومقروناً بالعمل، وذكر وجوه زيادته ونقصانه، وأن تصديق القلب يقتضي العمل، وأن جمهور السلف ناقشوا القائلين بأن الإيمان في اللغة هو التصديق من وجهين:

فمِنْهم من يُسَلِّم بأن أصل الإيمان في اللغة التصديق، ثم يقول: التصديق يكون بالقول والعمل.

ومنهم من يقول: إن الإيمان هو الإقرار، وليس مرادفاً للتصديق.

اليوم الآخر:

يذكر الأشاعرة مسائل ما بعد الموت في عقائدهم، ويسمونها «السمعيات» ويقولون بلزوم قبولها وإثباتها؛ لأن العقل جوَّزها، والسمع ورد بها[١].

وعلى هذا المنهج قال الأصبهاني ـ بعد أن ذكر الدليل على نبوة نبينا محمد ﷺ ـ: «ثم نقول: كل ما أخبر به محمد ﷺ من عذاب القبر،

[١] انظر: «الإنصاف» للباقلاني، ص(٤٥)؛ «الإرشاد» للجويني، ص(٣٧٥)؛ «لمع الأدلة» له، ص(١١٢ ـ ١١٣)؛ الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ص(١٩٩، ٢٠٠)؛ «الرسالة القدسية» له ضمن «إحياء علوم الدين» (١/ ١١٤)؛ «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي، ص(٢٣٢، ٢٣٥).

ومُنْكر ونَكِير، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصراط، والميزان، والشفاعة، والجَنَّة والنار، فهو حقٌّ؛ لأنه ممكن، وقد أخبر به الصادق، فيلزم صدقه»[١].

وتكلَّم ابن تيمية على ذلك في **سبعة فصول** (ص٧١٦ ـ ٧٢٨)، قال في **الفصل الأول**: إن العقيدة الأصبهانية اشتملت على الكلام في الإيمان بالله سبحانه وبرسله وباليوم الآخر، وهذه الأصول الثلاثة هي أصول الإيمان الخبرية العلمية التي اتفقت عليها الرسل.

وعلَّق في **الفصل الثاني** على تسمية الأشعرية لهذه المسائل «السمعيات». وذكر أن المعاد يُعلم بالعقل أيضاً عند طوائف من أتباع الأئمة الأربعة، ومن المعتزلة، وأن الفلاسفة الإلٰهيين يثبتون معاد النفوس بالعقل.

وفي **الفصل الخامس** أشار إلى أن بعض الأشعرية كهذا المصنِّف، يذكرون الإيمان بالسمعيات على طريق الإجمال، لا التفصيل، وأرجع ذلك إلى ضَعْف عِلْمهم بالأحاديث الصحيحة في هذا الباب.

وناقش في **الفصل الثالث** اضطراب الفلاسفة والقرامطة في معاد الأبدان.

وذكر في الفصول: **الرابع والسادس والسابع** إنكار بعض أهل البدع؛ كالخوارج والمعتزلة، لبعض ما يكون بعد الموت، مما أخبر به الرسول ﷺ، وهؤلاء إذا أثبتوا الرسالة لزمهم إثبات ما أخبر به الرسول عليه الصلاة والسلام.

فكما يُعلم أنه صادق في دعواه أنه رسول الله، يُعلم أنه صادق في كل ما يُخْبِر به عن الله، وإذا ثَبَتَ صِدْقُه في كل ما يُخْبِر به عن الله، فمما أخبر به عنه القرآن، وقد أخبر أن القرآن كلام الله، لا كلامه، ومما أخبر الله به في القرآن أن الله أنزل عليه الكتاب والحكمة، وهي

---

[١] «شرح الأصبهانية»، ص(٨، ٧١٦).

السُّنَّة، وقد أمر الله بطاعته في القرآن، ورسالته اقتضت صِدْقه فيما يُخبر به عن الله من القرآن وغير القرآن.

هذه أبرز قضايا الكتاب، وقد ذكرت فيما سبق في عرضي لشرح ابن تيمية لدليل الأصبهاني على كون الله متكلِّماً، أن شيخ الإسلام لم يناقش بتفصيل مذهب الأشعرية في كلام الله، وركز على بيان غلط أبي عبد الله الرازي في محاولته التقليل من فائدة الخلاف بين الصفاتية والجهمية في مسألة قيام الكلام بالله ﷻ[١].

وقد أشار ابن تيمية إلى مذهب الأشعرية في هذه المسألة، لما تكلَّم على منزلة أبي الحسن الأشعري[٢]، دون نقد لجزئيات المذهب.

وأيضاً فمن المسائل الرئيسة التي خالف فيها الأشعريةُ أهلَ السنة قولُهم بالجَبْر، وهم يُسَمَّون «الجَبْرِية المتوسطة» لإثباتهم الكَسْب، فَرْقاً بينهم وبين الجبرية الخالصة وهم الجهمية.

لكن ابن تيمية قال: إن هذا الكَسْب لا حقيقة له، ولم يُفَصِّل الكلام فيه، إلا أنه عَرَض لجوانبَ من مذهب الأشاعرة في القَدَر؛ كنفيهم الأسباب والحِكَم[٣].

ومسألة ثالثة: هي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، فقد لحظ شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأصبهاني لم يذكر هذه المسألة، وأصحابُه يذكرونها في عقائدهم المختصرة[٤]، لكن مما يُنْتَقَدُ به الأشعرية أنهم أثبتوا رؤية من غير مواجهة للمرئي.

وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك، وذكر أن المخالفين لهم قالوا: هذه مُكَابَرَةٌ للعقل، مُخَالَفَةٌ للنصّ: فإن الرسول ﷺ أخبر عن الله تعالى،

---

[١] انظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٤٨٠) فما بعدها.

[٢] انظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٣٧٥) فما بعدها.

[٣] انظر: «شرح الأصبهانية»، ص(١٧١) وما بعدها، وانظر: ص(٤٠٦) وما بعدها.

[٤] انظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٤٣).

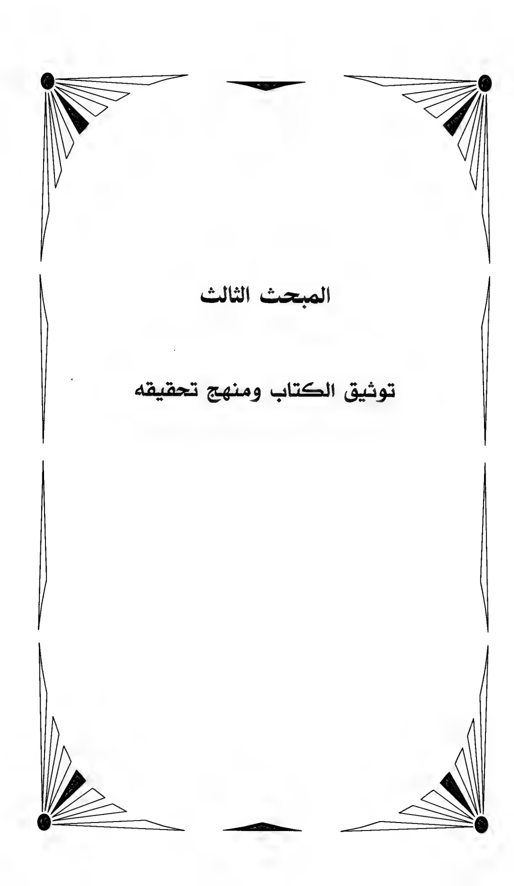
وقال: (إنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لا تُضامون في رؤيته)، وهذا أبلغ ما يكون من كمال الرؤية ووضوحها[١]، ولم يُطِل الشيخ الكلام فيها.

ولعل المانع لابن تيمية من التفصيل هو ما ذكره في غير موضع من شرح الأصبهانية، وهو أن البسط لا يحتمله شرح هذه العقيدة المختصرة، فاكتفى بما في كتبه الأخرى من تفصيل لهذه الأمور[٢].



[١] انظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٣٧٥ ـ ٣٧٦).

[٢] فصّل ابن تيمية مناقشة مذهب الأشاعرة في مسألة «كلام الله» في كتاب «التسعينية»، وفي قولهم بالجبر في المسائل التي تضمنها الجزء الثامن من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ط. الرياض) وفي إثبات الرؤية مع نفي الجهة في بداية «تفسير سورة الأعلى»، ضمن «مجموعة تفسير شيخ الإسلام»، ص(٢) فما بعدها، حيث علق على المناظرة المشهورة بين ابن فورك الأشعري ومحمد بن الهيصم الكرامي حول هذه المسألة.



المبحث الثالث

توثيق الكتاب ومنهج تحقيقه



توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

أخبرَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أنه شرح «الأصبهانية»؛ جاء ذلك في كتابه «النبوات»؛ إذ أشار إلى أن المتكلمين تكلَّموا في النُّبوات وغيرها بكلام كثير لَبَسُوا فيه الحق بالباطل، وأنه صنَّف في الرد عليهم[١].

وقال: «... ثم بعد هذا طُلب الكلامُ على تقرير أصول الدين بأدلتها العقلية، وإن كانت مستفادةً من تعليم الرسول، وذِكْرُ فيها ما ذُكِرَ من دلائل النُّبُوَّة، في مصنَّف يتضمن شرح عقيدة صنَّفها شيخ النُّظَّار بمصر، شمس الدين الأصبهاني، فطُلب مني شرحها فشرحتها، وذكرت فيها من الدلائل العقلية ما يُعلم به أصول الدين...»[٢].

كما أنه أحال في عدد من مصنفاته إلى «شرح الأصبهانية»؛ فقال في كتاب «الرد على المنطقيين»: «وكذلك بَيَّنَّا طرق الناس في إثبات العلم بالنُّبُوَّات، في «شرح الأصبهانية» وكتاب «الرد على النصارى» وغيرهما»[٣].

وقال أيضاً: «وأصل هذا كله ما ادَّعوه من أن إثبات الصفات تركيب ممتنع، وهذا أخذوه عن المعتزلة، ليس هذا من كلام أرسطو وذويه، وقد تكلَّمْنا في بيان فساده في مصنَّف مفرد في توحيد الفلاسفة، وفي «شرح الأصبهانية» و«الصفدية» وغير ذلك»[٤].

وقال في «منهاج السنة النبوية»: «بل محمد بن زكريا الرازي مع إلحاده في الإلٰهيات والنُّبُوَّات، ونصرته لقول ديمقراطيس والحرنانيين القائلين

[١] انظر: كتاب «النبوات»، ص(١٥٣).

[٢] المصدر السابق، ص(١٥٤).

[٣] «الرد على المنطقيين»، ص(٢٥٤)؛ وانظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٥٣٧) وما بعدها.

[٤] «الرد على المنطقيين»، ص(٣١٤)، وانظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٦٣) وما بعدها.

بالقدماء الخمسة، مع أنه من أضعف أقوال العالَم، وفيه من التناقض والفساد ما هو مذكور في موضع آخر ک «شرح الأصبهانية»، والكلام على معجزات الأنبياء والرد على من قال: إنها قوى نفسانية، المسماة «بالصفدية» وغير ذلك ـ فالرجل من أعلم الناس بالطب. . .»[١].

وقال في كتاب «درء تعارض العقل والنقل» وهو يتكلَّم عن ابن سينا: «فادَّعى ما هو أفسد من ذلك، فقال: إن الحركة لا توجد شيئاً بعد شيء، وإنما هي شيء موجود دائماً، وإن ما يوجد شيئاً بعد شيء لا وجود له في الخارج، بل في الذهن، وهذه مكابرة بيِّنة، قد بُسط الكلام عليها في «شرح الأصبهانية»[٢].

وقال في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: «وقد بسطت الكلام في الرد على من أنكر قدرة الرب في غير موضع، كما قد كتبناه على «الأربعين» و«المحصل» وفي «شرح الأصبهانية» وغير ذلك»[٣].

كما ذكره المترجمون لابن تيمية، والمعرِّفون بكتبه، والمصنِّفون في أسامي الكتب.

والكتاب الذي بين أيدينا هو «شرح الأصبهانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، والأدلة على ذلك ما يلي:

١ ـ كُتب اسمه في جميع النسخ التي اعتمدتها في تحقيق الكتاب دون غيره، وسيأتي وصفها بإذن الله.

٢ ـ أسلوبُ شيخ الإسلام وألفاظه ومعانيه، التي يميزها عن غيرها كُلُّ من له صِلَة بكتبه.

---

[١] «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية» (٢/ ٥٧٢)؛ وانظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٢٧٨) وما بعدها.

[٢] «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٢٤٨)؛ وانظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٣٣٤) وما بعدها.

[٣] «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ط. الرياض) (٨/ ٧)، وانظر: «شرح الأصبهانية»، ص(٣٩٨) وما بعدها.

٣ ـ الموضوعات التي ذكر أنه بحثها في «شرح الأصبهانية» ـ فيما نقلتُ عنه قبل قليل ـ موجودة في هذا الكتاب، وقد بَيَّنْتُ مواضعها فيه.

٤ ـ ذكر شيخ الإسلام في هذا الشرح بعض كتبه، فقال: «... وذكرنا تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في مصنَّف مفرد، وكذلك القول على كونها تعدل ثلث القرآن، في مصنَّف مفرد أيضاً، وبَيَّنَّا أن من معاني اسمه «الصمد» أنه الغني عن كل ما سواه»[1].

وقال: «وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الصمد: ١ ـ ٤]. وقد بَيَّنَّا [في] تفسير هذه السورة، وفي تحقيق أنها تعدل ثلث القرآن، أنها تجمع ما يستحقه الله تعالى من صفات النفي والإثبات... إلخ»[2].

٥ ـ ذكرتْ المراجع المصنَّفة في أسامي الكتب، شرحَ شيخ الإسلام ابن تيمية للعقيدة الأصبهانية، ولم تذكر لها شرحاً غيره[3].

عنوان الكتاب وحجمه:

سَمَّى شيخ الإسلام كتابه هذا «شرح الأصبهانية» كما هو ظاهر في النقول التي تقدمت. أما الذين كتبوا في ترجمته وأسماء كتبه، فقد ذكروا هذا الكتاب على النحو التالي:

قال ابن عبد الهادي في كتاب «العقود الدرية من مناقب شيخ

---

[1] «شرح الأصبهانية»، ص(٦١).

[2] «شرح الأصبهانية»، ص(٤٣٣).

[3] جاء في «كشف الظنون» (٢/ ١١٥٧): «العقيدة الأصبهانية ـ شرحها الشيخ تقي الدين ابن تيمية»؛ وفي «هدية العارفين» ترجم لابن تيمية (١/ ١٠٥)، وذكر (١/ ١٠٦) من تصانيفه «شرح عقيدة الأصبهاني»؛ وترجم للأصبهاني (٢/ ١٣٦) ولم يذكر العقيدة الأصبهانية بين مصنفاته، لكنه ذكر «مختصر في الكلام وشرحه».

وسائر الذين ترجموا للأصبهاني لم يذكروا هذه العقيدة، ما عدا السبكي الذي أثبتها بنصها، ولكن لم يذكر لها شارحاً.

الإسلام ابن تيمية» وهو يذكر مصنفات ابن تيمية (ص٣٧): «وكتاب شرح عقيدة الأصبهاني، يسمى الأصبهانية».

وذكر ابن القيم في «أسماء مؤلفات ابن تيمية»[١] تحت عنوان: «ومما صَنَّفَه في الأصول مبتدئاً أو مجيباً لمعترض أو سائل» ذكر (ص١٩) «شرح عقيدة الأصفهاني».

وقال ابن القيم فيما بعد (ص٢٩): «وله رسائل تتضمن علوماً»، وذكر منها (ص٣٠) «شرح العقيدة الأصبهانية».

ولم يذكر ابن عبد الهادي وابن القيم حجم الكتاب.

وقال ابن القيم في «النونية» (ص١٧٨) (ط. الخيرية بمصر ١٣١٨هـ):

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ... ني شارحِ المحصولِ شرحُ بيان

فيها النُّبُوَّات التي إثباتها ... في غاية التقرير والتبيان

والله ما لِأُولِي الكلام نظيره ... أبداً وكتبهم بكل مكان

وكذا حدوث العالَم العُلْوِي ... والسُفْلِي فيه في أتم بيان

وقال البزار في كتاب «الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص٢٦)، في كلامه عن مؤلفات ابن تيمية، «ومنها مجلدان، كنكاح المحلِّل وإبطال الحيل، وشرح العقيدة الأصبهانية».

وقال البزار بعد هذا مباشرة: «ومنها مجلد ودون ذلك». وذكر في هذا النوع (ص٢٧): «كتاب شرح العقيدة الأصبهانية».

وذكر الكتابَ الصفديُّ في «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٤)، وابنُ شاكر في «فوات الوفيات» (١/ ٧٦)، وابنُ رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٤)، باسم «شرح عقيدة الأصبهاني»، وذكروا أنه مجلد[٢].

وفي النسخ الخطية التي اعتمدتها في التحقيق جاء اسم الكتاب في

---

[١] انظر فيما تقدم ص(٣٠) تعليق (٣).

[٢] وذكر الصفدي بعد شرح عقيدة الأصبهاني، «نقض الاعتراض عليها لبعض المشارقة» أربع كراريس.

بعضها «شرح العقيدة الأصبهانية»، وفي بعضها الآخر «شرح عقيدة الأصبهاني».

ويظهر مما سبق أن الكتاب يُعرف بكل هذه الأسماء الثلاثة: شرح الأصبهانية، وشرح العقيدة الأصبهانية، وشرح عقيدة الأصبهاني، لكني إذ وجدت مؤلفه شيخ الإسلام يذكره في كل المواضع التي وقفت عليها في كتبه باسم «شرح الأصبهانية» فقط، ولا يذكر غير ذلك، أثبت هذا الاسم عنواناً للكتاب دون غيره.

تاريخ تأليف الكتاب:

كُتب لشرح الأصبهانية مقدمة، يبدو أن كاتبها أحد تلامذة ابن تيمية، حدد فيها سبب شرح شيخ الإسلام للأصبهانية، ومكانه، وتاريخه.

قال هذا الكاتب: «سئل شيخ الإسلام... وهو مقيم بالديار المصرية، في شهور سنة اثنتي عشرة وسبعمائة، أن يشرح عقيدة مختصرة أَلَّفَها الشيخ شمس الدين محمد بن الأصبهاني، الإمام المتكلم المشهور، الذي قيل: إنه لم يدخل إلى الديار المصرية أحد من رؤوس علماء الكلام مثله، وأن يُبَيِّن ما فيها...».

ثم ذكر صاحب هذه المقدمة أن شيخ الإسلام أجاب إلى ذلك، «واعتذر بأنه لا بُدَّ عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده لِما توجبه قواعد الإسلام، فإن الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبَع، والله ورسوله أحق أن يُرْضوه إن كانوا مؤمنين...».

ثم مَدَحَ الكاتبُ هذا الشرح بأنه اشتمل ـ مع اختصاره ـ على غُرَرِ قواعد أصول الدين.

وبعد هذا أثبتَ نَصَّ عقيدة الأصبهاني، ثم شَرْحَ شيخ الإسلام لها.

ففي هذه المقدمة بيان أن شيخ الإسلام ابن تيمية شرح هذه العقيدة، إجابة لطلب، وأن مكان ذلك هو مصر، وزمانه أثناء إقامة الشيخ بها، بل على وجه التحديد في شهور سنة (٧١٢هـ).

أما الأمر الأول، وهو أنه طُلب من الشيخ أن يشرح الأصبهانية فَشَرَحها؛ فقد قاله ابن تيمية في كتاب «النبوات» ونقلتُ كلامه في ذلك قبل صفحات، كما أنه أشار إلى ذلك في مواضع من شرح الأصبهانية[١].

وأما تعيين المكان والزمان؛ فالأصبهاني تولَّى القضاء في مصر، وجلس للتدريس في عدد من مدارسها، وتخرَّج به المصريون، كما يقول الذهبي فيما نقلته عنه فيما سبق، فقد تكون هذه الأمور خَلَّفَتْ له منزلة في مصر بعد وفاته سنة (٦٨٨هـ)، فإذا أضيف إلى ذلك كَوْنُ هذه العقيدة مختصرة جداً، تحصَّل عندنا عدد من الأسباب لشهرة هذه العقيدة وتداولها.

والزمن الذي تحدده هذه المقدمة ظرفاً لسؤال شيخ الإسلام شَرْحَها ـ مواتٍ لذلك، إذ إنَّ سنة (٧١٢هـ) هي آخر سنوات إقامة شيخ الإسلام بمصر.

وقد سبق وصف حالة الشيخ في مصر، وما حصل له في السنوات الأربع الأولى من المجالس والمناظرات والسجن في القاهرة والإسكندرية، وما أعقب ذلك في السنوات الثلاث الأخيرة، من إكرام السلطان الملك الناصر بن الملك المنصور قلاوون له، بعد عودة ملكه له، وزوال دولة المظفر الجاشنكير بيبرس.

فقد بادر بإحضار الشيخ من الإسكندرية، حيث كان مسجوناً، إلى القاهرة، فَقَدِم مُعزَّزاً مُبَجَّلاً في شوال سنة (٧٠٩هـ)، واجتمع بالسلطان في يوم الجمعة الرابع والعشرين منه، وأكرمه وتلقاه في مجلس حَفَل فيه قضاة المصريين والشاميين والفقهاء، وأصلح بينه وبينهم[٢].

قال ابن عبد الهادي: «ثم إن الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان، نزل إلى القاهرة، وسكن بالقرب من مشهد الحسين، وعاد إلى بث العلم

---

[١] انظر «شرح الأصبهانية»، ص(٣٠٣، ٣٩٥، ٤٦٨، ٥٣٢، ٥٦٩، ٦٩١).

[٢] انظر «العقود الدرية»، ص(٢٧٨)؛ و«البداية والنهاية» (١٤/ ٥٣)؛ و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٤٠٠).

ونشره، والخلقُ يشتغلون عليه ويقرؤون، ويستفتونه ويجيبهم بالكلام والكتابة، والأمراءُ والأكابرُ والناسُ يترددون إليه، وفيهم من يعتذر إليه، ويتنصل مما وقع، فقال: قد جعلتُ الكُلَّ في حِلٍّ مما جرى.

وبعث الشيخ كتاباً إلى أقاربه وأصحابه بدمشق، يذكر ما هو فيه من النِّعَم العظيمة والخير الكثير، ويطلب فيه جُمْلَةً من كُتب العِلْم يُرْسَل بها إليه»[١].

وقد استمر الشيخ على هذه الحال حتى خرج من مصر في شوال سنة (٧١٢هـ) بصحبة السلطان، بنية الغزو الذي لم يتحقق فرجع إلى بلده دمشق.

فهذا السؤال إذن جاء بعد أن استقرت الأمور لصالح الشيخ، وأجمع الناس: خاصتهم وعامتهم على ما يستحقه من الإكرام والاتِّباع.

وصف نسخ الكتاب:

حققت الكتاب على خمس نسخ خطية لشرح الأصبهانية مع الطبعة الأولى له، وفيما يلي وصفها:

١ ـ مخطوطة الهيئة المصرية للكتاب (دار الكتب المصرية) = ص.

ذُكرتْ هذه المخطوطة في «فهرس دار الكتب المصرية، فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة (١٩٢١م)» جزء (١) صفحة (١٨٨) (ط. القاهرة ١٣٤٢هـ ـ ١٩٢٤م)، هكذا: «شرح ابن تيمية ـ وهو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ـ على العقيدة الأصفهانية، مخطوط (٨٢١)».

المخطوط مغلَّف، وجه ورقة الغلاف لم يكتب فيه شيء، وفي ظهرها كتب بخط دقيق: «وصل في الشرح إلى قوله: والدليل على قدرته إيجاده الأشياء. ولا أدري هل أتم الشرح أم لا» وكتب تحته بخط أكبر من الأول: «صح أنه أتمه».

---

[١] «العقود الدرية»، ص(٢٨٣)؛ وانظر: «البداية والنهاية» (١٤/ ٥٣ ـ ٥٥).

وفي وجه الورقة الأولى كتب كلام بخط صغير، عدد سطوره ثمانية عشر سطراً، يبدأ السطر من أسفل الصفحة وينتهي بأعلاها، ثم أكمل هذا الكلام في الطرة اليسرى لهذا الوجه بشكل أفقي خلافاً لأول الكلام، وجاء في منتصف السطر الثالث من هذا الكلام: «فصل، قالت الفلاسفة: لو كان العالم محدثاً، فمحدِثُه إما أن يكون مساوياً له من كل وجه أو مخالفاً له... إلخ».

وجاء تحت التكملة تملكٌ ضُرب عليه بخطوط، وحاولت قراءته هكذا: ملك الفقير أحمد [ثم شيء مطموس بقدر كلمتين] سنة ثمانية [هكذا رجَّحتُ] وثمانين وألف في شهر رجب، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين.

وكتب تحت هذا: ثم دخل في نوبة الفقير إليه تعالى الحاج محمد السفاريني [ثم كلمة مطموسة] عامله الله بلطفه [كُتبتْ بطلفه] الخفي والجلي.

وتحت هذا إلى اليمين كتب: «توحيد عمومية (٤٧٢٢٣)»، وتحته «خصوصية (٨٢١)»، وإلى اليسار ختم دائري هو «الكتبخانة الخديوية المصرية».

وفي ظهر الورقة الأولى يبدأ الكتاب، هكذا: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، رب يسر يا كريم، سئل شيخ الإسلام، وناصر السنة، فريد الدهر... إلخ».

وتنتهي المخطوطة في منتصف وجه الورقة السابعة والثمانين، هكذا «... وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١] والحمد لله وحده».

ثم كُتب بخط صغير مغاير: «الحمد لله الموفق للصو [كذا، والمراد للصواب]، وبعد فقد قَرأتُ هذا الكتاب، وهو شرح عقيدة الأصفهاني،

لابن تيمية، من أوله إلى آخره، قراءة بحث وتحقيق وتدقيق، على شيخ الإسلام، وبركة الأنام، الشيخ شهاب الدين الملى [كذا بلا نقاط] المالكي، وقرأت عليه شرح الهداية في الحكمة لابن السيد، قراءة بحث وتحقيق، وقرأت عليه كتباً عديدة، مثل قراءة هذين الكتابين، وكتب لي إجازة بذلك، وسألته ـ فسح الله في أجله ـ أن يجيزني بهذين الكتابين وبغيرهما، وبإقرائهما وإقراء غيرهما من كتب الكلام وأصول الفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوف والحديث والتفسير والفقه وغير ذلك، فأجازني بذلك، وبكل ما تجوز له وعنه روايته، والله أعلم، القارئ لما ذُكر محمد بن علي الحموي الفلوجي الشافعي الواعظ غفر الله له».

وتحت هذا كُتب بخط أكبر ما يلي: «الحمد لله رب العالمين، ما ذكره مولانا الشيخ محمد بن الفلوجي صحيح، وقد أجزته بإقرائه من جميع ما ذكر لمن شاء أنَّى شاء، والحمد لله أولاً وآخراً، كتبه الفقير أحمد المنلى [كذا الحرف الذي بعد الميم له نقطة في أعلاه ونقطتان تحته]، ثم كلمة يظهر أنها «المالكي»، ثم كلام رسم هكذا «اطو البوم»، وقد يكون المراد «لطف الله به».

وعن يمين هذا كتب بخط ثالث: «أنهاه مطالعة مراراً مالكه الفقير إليه تعالى الحاج محمد السفاريني الحنبلي، عفى عنه بمنه وكرمه».

وتحته ختم مربع صغير، حروفه غير واضحة، ولم يذكر تاريخ النسخ، لكن تاريخ التملك الذي يوجد في الصفحة الأولى هو (١٠٨٨هـ).

هذا المخطوط لم ترقم أوراقه، أو أن التصوير لم يظهر الترقيم، لكن رقمت صور أوراق هذا المخطوط بعد التصوير بقلم أزرق من قِبَل موظفي دار الكتب، وهي سبع وثمانون ورقة، في الصفحة ما بين اثنين وعشرين إلى خمسة وعشرين سطراً، في السطر ثلاث عشرة كلمة في الغالب، والخط نسخ معتاد، وأكثر الحروف غير منقوطة، وفيها تحريف

وسقط في بعض كلماتها. ويوجد أسفل آخر السطر الأخير في ظهر كل ورقة كلمات هي مفتاح لوجه الورقة التالية.

هذه المخطوطة ناقصة، فهي تنتهي عند قول ابن تيمية: «فصل، وأما قوله: والدليل على أنه حي علمه وقدرته... إلخ» (شرح الأصبهانية، ص٤٥٠)، ولكنها فيما أتت به تزيد على النسخ الأخرى بزيادات أضافت إضافات قيمة على المطبوع.

تقع هذه الزيادات في الصفحات (٥٠، ٥٢ ـ ٥٣، ٥٧ ـ ٥٨، ٦٠ ـ ٦٢، ٦٥ ـ ٦٦، ٦٧ ـ ٩٥، ١٠٥ ـ ٢٠٠، ٢٧٨ ـ ٣٩٥، ٣٩٩ ـ ٤٥٠)، ومجموعها يشكل ٤٣٪ من حجم الكتاب.

٢ ـ (أ) مخطوطة مكتبة نصيف، بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز بجدة = ن.

(ب) مخطوطة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية = ط.

المخطوطة الأولى (ن) ورد ذكرها في فهرس لمخطوطات مكتبة نصيف، طبع على الآلة الكاتبة «الاستنسل»، ص(٨)، رقم (١١٢) وفي هذا الفهرس البيانات التالية: «اسم الناسخ حامد التقي، تاريخ النسخ (١٣٢٧هـ)، عدد الصفحات (١١٩)»، في صفحة العنوان ما يلي:

شـرح العقـيدة الأصفهانيـة
لشيخ الإسلام، حجة الأعلام
تقي الدين أحمد بن
تيمية رضي الله
عنه

وعن يسار هذا كتب هذا الرقم $\frac{١١٢}{٤٦}$.

وتحت هذا الرقم: «مِمَّا مَنَّ الله به على عبده محمد بن حسين نصيف، من أهالي جدة، الحجاز».

في الصفحة الأولى حسب ترقيم المخطوط، يبدأ الكتاب:

«بسم الله الرحمٰن الرحيم، سئل شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين. . . إلخ».

وجعل الناسخ في يمين هذه الصفحة هامشاً، ترجم فيه للأصبهاني نقلاً عن السيوطي في كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة».

وفي نهاية الصفحة الثامنة عشرة بعد المائة وبداية الصفحة التاسعة عشرة بعد المائة، تنتهي هذه المخطوطة هكذا: «. . . فأما هذه فَمَبْنِيَّة على أن نفي هذه الصفات نقائص ومعايب ومذام يمتنع/ وصف الرب بها، والله ﷻ أعلم».

وبعده «تم على يد الحقير حامد ابن الشيخ أديب التقي لقباً، الحسيني نسباً، الأثري مذهباً، في (٢٧) صفر الخير سنة ألف وثلاثمائة وسبعة [كذا] وعشرين في المكتبة الظاهرية بدمشق الشام من نمرة (٢٠) من الكواكب».

وتحت هذا كُتب بخط صغير «تمت مقابلته على الأصل، يوم الاثنين في ١ ربيع الأول سنة (٣٢٧هـ) [هكذا] مع الشيخ عبد الله الرواف النجدي، كتبه حامد التقي».

عدد صفحات هذه المخطوطة (١١٩) صفحة، في الصفحة الواحدة تسعة عشر سطراً، في السطر ثمان كلمات أو تسع غالباً، وخطها تعليق.

ومخطوطة (ن) هذه لا تكمل الكتاب، فهي تنقطع عند قوله «فصل، ثم قال المصنف: والدليل على نبوة الأنبياء»، ولكنها تساير مخطوطة (ص)، أو المطبوعة (ك)، في مواضع تكون مخطوطتا (خ، س) الآتي الكلام عنهما ـ انقطعتا فيها.

المخطوطة الثانية (ط)، ذُكرتْ في فهرس داخلي لدار الكتب المصرية، ورقمها (علم الكلام طلعت ٥٠٩).

وجه الورقة الأولى هو صفحة العنوان، كُتب في أعلاها:

علم الكلام طلعت ٥٠٩   علم الكلام ٢٨٦

وكُتب تحته على شكل مثلث رأسه إلى أسفل:

شرح عقيدة الأصفهاني لشيخ الإسلام
العلامة أحمد بن تيمية رضي
الله عنه، ونفع الله تعالى
بعلومه، نقلت من عدد ٢٠
من الكواكب في المكتبة
العمومية بدمشق الشام
حرسها الله وسائر
بلاد المسلمين
آمين

وإلى يسار كلمة «آمين» كُتب مرة أخرى: علم الكلام طلعت ٥٠٩

في الصفحة الثانية حسب ترقيم المخطوط، وهو ظهر الورقة الأولى ـ يبدأ الكتاب: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، سئل شيخ الإسلام، أبو العباس، تقي الدين... إلخ».

وينتهي في صفحة (٣١٩) هكذا: «فوجب بذلك تصديقه فيما أخبر به، وإن لم يكن ذلك من القرآن، والله ﷻ أعلم».

وتحته: «تم شرح عقيدة الأصفهاني لشيخ الإسلام العلامة أحمد ابن تيمية، نفع الله تعالى بعلومه، على يد حامد ابن الشيخ أديب التقي لقباً، الأثري [كُتبت: المجتهد، ثم شُطبت وكُتب فوقها الأثري] مذهباً، في المكتبة العمومية بدمشق الشام، من المجلد العشرين من الكواكب، وكان تمام النسخ في ٥ جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وتسعة [كذا] وعشرين سنة (١٣٢٩هـ)».

وتحت هذا كُتب: عدد صفحاته مسطره.
٣١٩ ١٩

وكتب في هامش الصفحة الأيسر: «قوبلت الكراريس حسب الطاقة، مع أن الأصل غير ظاهر الحروف».

عدد صفحات هذا المخطوط (٣١٩) صفحة (يبدأ الكتاب في الصفحة الثانية كما قدمت)، عدد سطور الصفحة (١٩) سطراً، في السطر الواحد من سبع إلى تسع كلمات، والخط تعليق. ويوجد في أسفل ظهر كل ورقة عبارةٌ هي مفتاح لوجه الورقة التالية.

وفي آخر هذه المخطوطة اضطراب في ترتيب المباحث وزيادات عن النسخ الأخرى، يبدأ صفحة (٧٠٢) من طبعتنا هذه، وقد أشرت إلى هذا الاضطراب في مواضعه، وأثبت الزيادات في الهامش.

هذا وقد كان علمي بوجود هذه المخطوطة واطلاعي عليها، بعد فراغي من مقابلة النُّسخ، فوجدتها منقولة عن الأصل الذي نقلت عنه مخطوطة (ن)، كما أن ناسخ المخطوطتين واحد.

لكن مخطوطة (ن) تنتهي قبل شروع شيخ الإسلام في الكلام عن دليل الأصبهاني على نبوة الأنبياء، في حين أن مخطوطة (ط) تستمر إلى نهاية الكتاب.

وكلام الشيخ عن هذا الدليل يبدأ في (ط) في منتصف صفحة (١٤١)، فمخطوطة (ن) تقابل في (ط) الصفحات (٢ ـ ١٤١) وهو أقل من نصفها؛ إذ تبلغ صفحات (ط) (٣١٩) صفحة.

وقد قابلت مواضع من مخطوطة (ن) على ما يماثلها في مخطوطة (ط) ـ خاصة تلك المواضع التي خالفت فيها مخطوطة (ن) نسخاً أخرى ـ حتى اطمأننت إلى تطابقهما في ذلك، فقررت اعتماد مخطوطة (ط)، لتحل محل مخطوطة (ن) حيث انتهت، عند قول ابن تيمية، ص(٥٣٧): «فصل، ثم قال المصنف: والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات. . . إلخ».

٣ ـ مخطوطة معهد إحياء التراث العربي (معهد المخطوطات العربية) = خ.

ورد ذكر هذه المخطوطة في «فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية» تصنيف فؤاد سيد، القاهرة، دار الرياض للطبع والنشر (١٩٥٤م) (جـ١ ص١٣٠ برقم ١٤٦)، هكذا: «شرح العقيدة الأصبهانية، وهو الشرح الصغير، تأليف أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، تقي الدين، نسخة كتبت في القرن السابع، لا له لي (٢٣٢٤، ٧٨ق ٢٦×١٨سم»[١].

صفحة العنوان هي وجه الورقة الأولى، كُتب فيها بخط كبير:

«شرح العقيدة الأصفهانية»

وتحته بخط أصغر منه:

«وهو الشرح الصغير»

وتحت هذا بخط أصغر أيضاً:

للإمام شيخ الإسلام، بركة الأنام، الإمام، الرباني،
إمام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، وترجمان
القرآن، علم الزهاد، وأوحد العباد، قامع المبتدعين،
أبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله
روحه، ونور ضريحه، وجمع بيننا
وبينه في دار كرامته بمنه
وكرمه آمين

وعن يسار عنوان الكتاب كُتب: سطر (٢٣)، أوراق (٧٨)، وتحت هذا كتب أيضاً أوراق (٧٨)، وتحته ختم دائري هو ـ كما استظهرته ـ: «هذا وقف سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمٰن».

---

[١] مكتبة لا له لي إحدى المكتبات الملحقة بالمكتبة السليمانية باستانبول، وهذا يعني أن أصل المخطوط في هذه المكتبة.

وتحت الختم رقم (٢٣٢٤).

يبدأ الكتاب في ظهر الورقة الأولى كذا «بسم الله الرحمٰن الرحيم، سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه... إلخ».

وفي ظهر الورقة الثامنة والسبعين، تنتهي المخطوطة هكذا: «... وإن لم يكن ذلك من القرآن.

تم الشرح الصغير، وهو الجواب المختصر [ثم كلمتان غير واضحتين] لله الذي بنعمته تتم الصالحات [ثم كلمة غير واضحة] الصلوات وعلى آله وأصحابه».

وعن يمين آخر هذا الكلام ختم الوقفية الممهور على صفحة العنوان: «هذا وقف سلطان الزمان... إلخ».

عدد أوراق هذه المخطوطة ثمان وسبعون ورقة، في الصفحة ثلاثة وعشرون سطراً، في السطر إحدى عشرة كلمة غالباً، والخط نسخ حسن.

وقد جاء في هوامش صفحات المخطوطة ما يفيد أنها مقابلة؛ إذ يرد كلمة «بلغ مقابلة»، كما سأذكر ذلك إن شاء الله في مواضعه.

ولكن ليس في المخطوطة ذكر لناسخها ولا تاريخ النسخ، وقد أخطأ واضع فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية، في قوله: «إنها كتبت في القرن السابع»، إذ هذا ينافي ما ورد في بعض النسخ أن ابن تيمية سُئل أن يشرح هذه العقيدة في شهور سنة (٧١٢هـ)، أي في العقد الثاني من القرن الثامن.

٤ ـ مخطوطة المكتبة السعودية بالرياض = س.

ورد ذكر هذه المخطوطة في فهرس خاص بالمكتبة السعودية بالرياض كُتب بخط اليد، وورد فيه أن رقم المخطوطة العام (٦٩) والرقم الخاص (٨٦).

الصفحة الأولى هي صفحة العنوان، كُتبت كما يلي:

كتاب شرح العقيدة الأصفهانية، وهو الشرح الصغير، تأليف الشيخ، الإمام، العالم، الرباني، إمام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، سيد الحفاظ، وفارس المعاني والألفاظ، وفريد العصر، وقريع الدهر، شيخ الإسلام، بركة الأنام، علامة الزمان، وترجمان القرآن، علم الزهاد، وأوحد العباد، قامع المبتدعين، وآخر المجتهدين، تقي الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ، الإمام، العلامة، شهاب الدين، أبي المحاسن، عبد الحليم ابن الشيخ الإمام العلامة، شيخ الإسلام، مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد ابن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية الحراني، نزيل دمشق الحنبلي رحمه الله تعالى ورضي الله عنه بمنه وكرمـــــه آمـــين

وعن يسار هذا كُتب بخط صغير «ملك علي الحمد الصالحي».

وفي الصفحة الثانية يبدأ الكتاب: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، وبه نستعين، سئل شيخ الإسلام، أبو العباس، أحمد بن تيمية... إلخ».

وفي الصفحة التاسعة والعشرين بعد المائة تنتهي هذه المخطوطة، هكذا: «... وإن لم يكن ذلك من القرآن. والحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله محمد وآله وصحبه أجمعين. تم الشرح الصغير، وهو الجواب المختصر عن عقيدة الأصبهاني، لإمام عصره، وحافظ دهره، العلامة الشهير، والفهامة النحرير، شيخ الإسلام، أبي العباس أحمد تقي الدين بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، نفعنا الله تعالى والمسلمين بعلومه، وتغمده برحمته، آمين».

وتحت هذا كُتب «وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك في بغداد في جامع مرجان [يمكن تقرأ مرحبان] عليه الرحمة والرضوان، وأسكنه الله تعالى فسيح الجنان، نهار الجمعة، في الساعة السابعة منه، ثاني يوم من شهر ربيع الأول، سنة تسع وعشرين وثلثمائه وألف، بقلم الفقير إلى الله تعالى، خادم العلماء إبراهيم بن عبد الله البغدادي مسكناً، والحنفي مذهباً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين».

وتحته إلى اليمين كُتب: «سنة (١٣٢٩هـ)»، ومقابله في اليسار: «شهر ربيع الأول».

وعن يسار الكلام من قوله: «وكان الفراغ... إلخ» كُتب كلام غير واضح قرأت منه: بلغ مقابلة... وقد بذل غاية الجهد... أولاً وآخراً، في بغداد دار السلام ٧ ربيع الأول سنة ٣٢٩هـ... والحمد لله رب العالمين.

بعد هذا ترجمة لصاحب شرح العقيدة الأصفهانية شيخ الإسلام ابن تيمية، في صفحتين ونصف، ثم ترجمة لمصنف متن العقيدة الأصفهانية في أكثر من صفحة قليلاً، ثم فهرس تفصيلي للكتاب في خمس صفحات ونصف.

وجاء في ترجمة شيخ الإسلام عن كتاب شرح الأصبهانية: «وكانت نُسَخُه لا توجد في الديار العراقية، فلما سافر العلامة السيد نعمان خير الدين الألوسي مصنِّف «جلاء العينين» إلى إسلامبول، وجد نسخة منها في إحدى خزائن الكتب، فاستكتبها سنة (١٣٠٢هـ)، وكانت سقيمة الخط جداً، ثم نُقلت عنها هذه النسخة في بغداد، فزاد كاتبها على السَّقَم سَقَماً، وقد أفرغت الطاقة، وبذلت الجهد في تصحيحها حتى بان أمرها، وكان على ظهر النسخة الأولى أن هذا الشرح هو الصغير، فَفُهِم منه أن للشيخ شرحين: صغير وكبير، ولم نسمع بذلك، ولا رأينا من نبَّه

عليه، وكان على الشارح أن يُنَبِّه على ذلك في أول هذا الشرح، ولم يتبين لنا حقيقة الأمر، وعلى كل حال إن هذا الشرح كنز من كنوز العلم... إلخ».

المخطوط يقع في (١٢٩) صفحة، لكن استمر الترقيم للصفحات حتى نهاية ترجمة الأصفهاني في الصفحة ١٣٤ وجاء الفهرس في خمس صفحات ونصف بلا ترقيم.

في نهاية الفهرس ختم مستطيل باسم المكتبة السعودية بالرياض، وفيه «رقم التسجيل العام ٦٩ / الخاص ٨٦».

في الصفحة الواحدة ثلاثة وثلاثون سطراً، في السطر إحدى عشرة كلمة غالباً، والخط نسخ حسن، وقد وضع لبعض الموضوعات عناوين في الهامش، وتعليقات، ذكرتها في مواضعها.

٥ ـ مطبوعة مطبعة، كردستان بالقاهرة = ك.

ضمن المجلد الخامس من «مجموعة فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية الحراني، المشتمل على التسعينية والسبعينية وشرح العقيدة الأصفهانية». طبع بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة (١٣٢٩هـ).

وقد جاء في صفحة العنوان: «طبع على نسختين عظيمتين: الأولى بخط أستاذنا العلامة فخر العراق السيد محمود شكري الألوسي، والثانية بتصحيح العلامة المفضال الشيخ محمد جمال الدين القاسمي حفظهما الباري».

وهذه أول طبعة للكتاب فيما أعلم، ثم طُبع طبعة أخرى بتقديم حسنين محمد مخلوف (ط. دار الكتب الحديثة) القاهرة. وهي لا تزيد عن السابقة شيئاً.

منهج التحقيق:

يتبين من وصف النُّسخ أن مخطوطة (ص) لا تكمل الكتاب، ولكنها أوفى النسخ فيما أتت به، ولهذا فقد اعتمدتها أصلاً، وقابلت النسخ الأخرى عليها، حتى نهايتها في صفحة (٤٥٠) من طبعتنا هذه.

ومن صفحة (٤٥٠) عند قول ابن تيمية: «فصل، وأما قوله: والدليل على أنه حي علمه وقدرته. . . إلخ» اعتمدت المطبوعة (ك)[١]؛ لأنها أفضل النسخ بعد انقطاع مخطوطة (ص)، وقد طُبعت ـ كما تقدم ذكر ذلك ـ عن نسختين خطيتين.

وقد أشرت إلى بداية صفحات مخطوطة (ص) بخط مائل، وبجانبه في الهامش أرقام الصفحات، رامزاً لوجه ورقة المخطوطة بحرف (ج) ولظهرها بحرف (ظ).

وبعد نهاية المخطوطة صارت الإشارة إلى صفحات المطبوعة (ك) التي حلت محلها.

ولكن مخطوطة (ص) ـ كما ذكرت في الكلام عنها ـ فيها تحريف وسقط، ويوجد شيء من ذلك أيضاً في سائر النسخ، ومنها النسخة المطبوعة (ك).

ولمعالجة هذا الأمر بذلت ما أستطيع من جُهْد ووقت تأمُّلاً في النص، وقراءة في المواضع المشابهة من كتب ابن تيمية الأخرى وكتب غيره، سعياً لاستجلاء الفكرة والوصول إلى تسديد أطمئن إليه. ثم أثبت في المتن ما ورد في النسخة التي اعتمدتها أصلاً كما هو، وبيَّنتُ في الهامش ما أراه حياله، إلا ما كان من قبيل التحريف الواضح، فإني

[١] وهذا الفصل يقع في المطبوعة (ك) صفحة (٢٣ ـ ٢٤)، وما قبل ذلك من صفحات وكذا ما جاء بعده مباشرة صفحة (٢٤ ـ ٤٢) تضمنته مخطوطة (ص) فيما تقدم، وقد قابلت (ك) عليها كغيرها من النسخ، ثم أتابع اعتماد (ك) من صفحتها (٤٢).

أثبت الصواب، وأذكر في الهامش ما كان في المخطوطة من الخطأ أو التحريف.

هذا وقد بيَّنت أرقام الآيات القرآنية الكريمة في سورها، وخرَّجت الأحاديث الشريفة، وقابلت ما أورده ابن تيمية من نصوص لغيره من العلماء أو رجال الفِرَق على كتبهم، سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة، إلا شيئاً لم أتمكن من الاطلاع عليه.

كما وضعت عناوين جانبية للكتاب خارج النص، وعَلَّقت على ما رأيت أنه بحاجة إلى تعليق: من ترجمة لعلم، أو تعريف بفرقة، أو بيان لمعنى لغوي أو اصطلاحي، ونحو ذلك.

ولا بُدَّ من كلمة حول ما ورد في مخطوطتي (خ، س) من تسمية الكتاب بالشرح الصغير أو المختصر، فلم يرد في كتابات شيخ الإسلام أو مراجع ترجمته أنه شرح الأصبهانية مرتين.

ومخطوطتا (خ، س) تنقطعان في مواضع كثيرة من الكتاب، وفي بعض هذه المواضع يشاركهما غيرهما، وذلك في الزيادات التي انفردت بها مخطوطة (ص) عن سائر النسخ، وفي بعضها الآخر تنقطعان عن مسايرة نسخ (ن، ط، ك)، وتَتَبُّعُ هذه المواضع يُظهر جَلِياً أن الاختصار في هاتين المخطوطتين ـ وهو حذف بعض المباحث وبعض العبارات ـ تصرف طارئ على الكتاب، إما من النُّساخ، أو من بعض المنتسبين إلى العلم[1]، وهذا يحدث كثيراً، خاصة في الكتب الكبيرة والمتوسطة.

وانقطاع مخطوطة (ص) يجعلنا لا نجزم بأن الكتاب قد كَمَلَ في صورته التي أُقدِّم لها الآن، ولكن هذا هو المستطاع بحسب ما وجدت من نُسخ الكتاب.

وفي ختام هذه المقدمة لا بد من كلمة شكر وتقدير؛ إذ كان تحقيق هذا الكتاب موضوع رسالة الدكتوراه التي أعددتها في قسم العقيدة

[1] انظر: مثلاً ص(١٠، ١٤، ٢٩، ٣٤، ٣٨، ٤١، ٤٦).

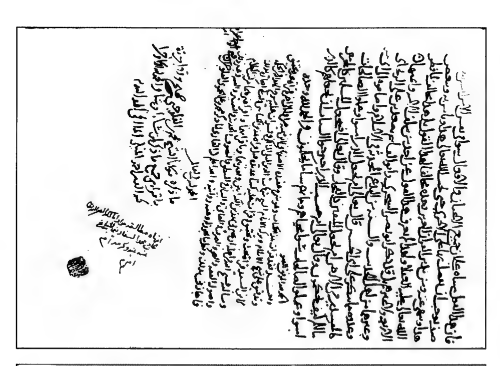
والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم عضو هيئة التدريس بالكلية رَحِمَهُ اللهُ.

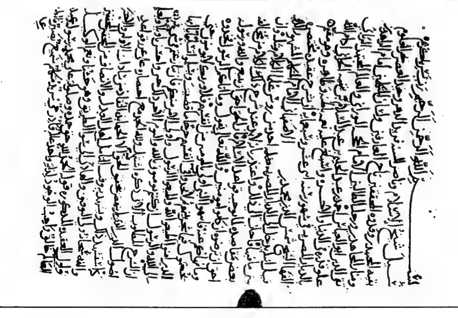
لكنه توفي قبل مناقشة الرسالة، فتكونت لجنة المناقشة والحكم من أصحاب الفضيلة الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل رئيس قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة آنذاك مقرراً، والشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان رئيس قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً، والدكتور محمد رأفت سعيد عضو هيئة التدريس بالكلية عضوين، فشكر الله لهؤلاء جميعاً على ما بذلوا ونصحوا، وأسأل الله لهذه الجامعة المزيد من الرسوخ والنماء.

ومع إعداد الكتاب للطباعة والنشر أنوّه بالاهتمام والجهد الذي بذله صاحب مكتبة دار المنهاج الشيخ عبد الله بن محمد السنان لإخراج الكتاب بالمستوى اللائق به، وقد أحسن إذ أطلع الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الهدلق على الكتاب ـ وهو في مراحل الطبع الأخيرة ـ فقرأه وأبدى ملحوظات علمية وفنية قيمة.

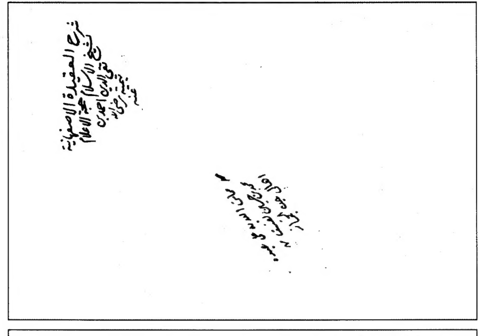
وفقنا الله جميعاً لإصابة الحق وامتثاله، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

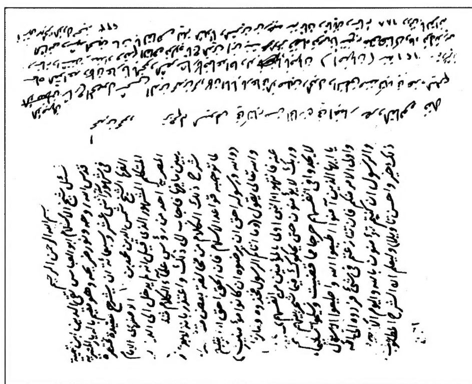
محمد بن عودة السعوي



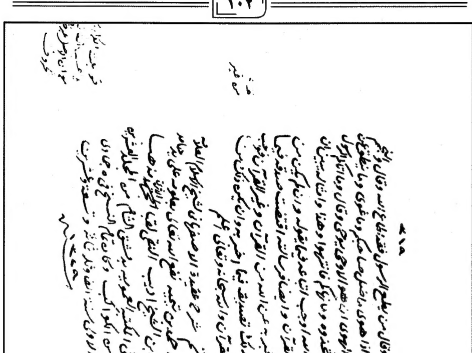


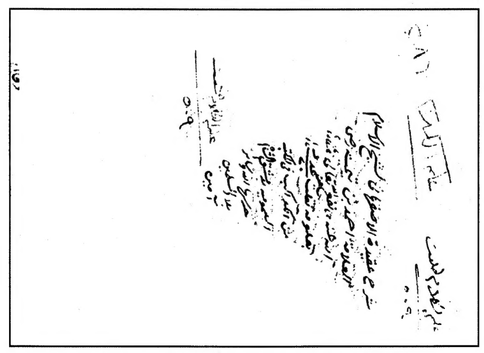
الصفحتان الأولى والأخيرة [ظ١ ـ ج٧٨]
من مخطوطة دار الكتب المصرية (ص)



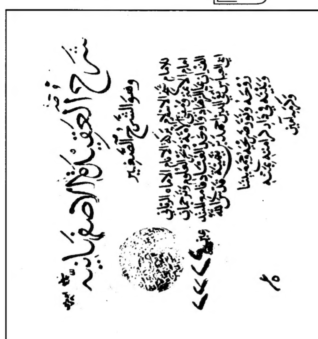


صفحة العنوان والصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة نصيف؛
المكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز بجدة (ن)



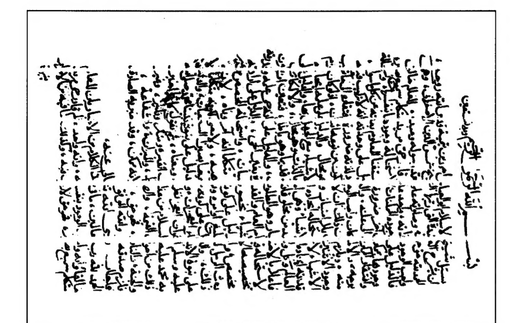


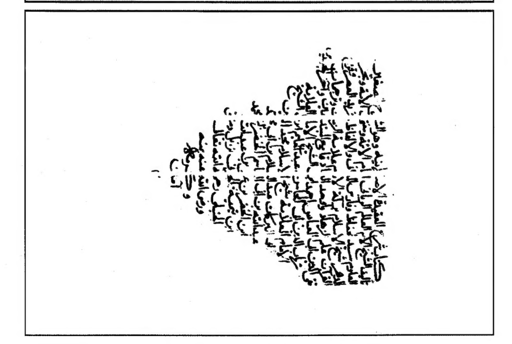
صفحة العنوان والصفحة الأخيرة من مخطوطة
مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية (ط)



صفحة العنوان والصفحة الأخيرة [ظ٧٨]

من مخطوطة معهد إحياء التراث العربي (خ)





صفحة العنوان والصفحة الثانية
من مخطوطة المكتبة السعودية بالرياض (س)